التعليل النحوي

عند الحريريِّ (ت٥١٦هـ)

من خلال كتابه

(شرح ملحة الإعراب)

من إعداد

د/ تيسير السعيد عيد عبد الوهاب

المدرس في قسم اللغويات

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة.

١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م

التعليل النحوي عند الحريري(٥١٦هـ) من خلال كتابه شرح ملحة الإعراب

تيسير السعيد عبد الوهاب

قسم اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات في المنصورة – جامعة الأزهر – مصر.

الملخص:

يعالج هذا البحث جانبا من التفكير النحوي لدى الحريري وهو(التعليل النحوي عنده) من خلال كتابه (شرح ملحة الإعراب) ؛ لكون التعليل من أهم السمات في النحو العربي إذ يعد ركنا أساسيا فيه بعد القياس والسماع ، لذا فقد اهتم به.

وقد توصل هذا البحث إلى معرفة خصائص التعليل النحوي عند الحريري، وأهم العلل التي علل بها المسائل النحوية في كتابه ، ومدى استفادته من التراث التعليلي لدى العلماء السابقين سواء أكانوا من علماء الشريعة وأصول الفقه ، أم كانوا من علماء النحو والصرف .وكان من أهم النتائج التي أسفر عنها هذا البحث أن موقف الحريري من التعليل كان مستندا على ما أصَّله سيبويه بقوله: (وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا)، و أظهر البحث كذلك تنوع العلل التي اعتل بها الحريري في كتابه بين العلل التعليمية تليها العلل القياسية، أما العلل الجدلية فهي أقل حضورًا من قسميتها ؛لأن غرضه من شرحه لأرجوزته كان غرضا تعليميا ، كما أنه اعتل بالعلل البسيطة والمركبة ، بالإضافة إلى انفراده ببعض العلل.

الكلمات المفتاحية :التعليل ،الحريري ،شرح ملحة الإعراب ،القياس ، سيبويه .

Hariri's grammatical explanation (516 Ah) through his book Explaining the Urgency of Expression

Tayseer Al , Said Abd El , Wahab

Department of Linguistics at the Faculty of Islamic and Arab Studies for Girls in Mansoura, Al-Azhar University, Egypt .

Abstract :

This research deals with part of Hariri's grammatical thinking, namely (his grammatical explanation) through his book (An Explanation of the Urgency of Expression), because the explanation is one of the most important features in Arabic grammar, as it is an essential pillar in it after measurement and hearing, so he took care of it.

This research found knowledge of the characteristics of Hariri's grammatical reasoning, the most important reasons for the grammatical issues in his book, and the extent to which he benefited from the explanatory heritage of former scholars, whether they were scholars of sharia and the origins of jurisprudence, or were grammar and drainage scholars. (And nothing they have to do except try to face it), and the research also showed the diversity of ills that Hariri experienced in his book among educational ills followed by standard ills, but the dialectic ills are less present than their division, because his purpose of explaining his purple was an educational purpose, as well as he was aware of the simple and complex ills, in addition to being alone with some ills.

Keywords: Explanation, Hariri, explanation of the urgency of expression, measurement, sibuye.

لِلَّه الحَمْدُ وَمِنْـهُ الْعَـوْنُ

المقـــدمـــة

الحمدُ لله الذي أنزل كتابه بلسان عربي مبين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، سيدنا محمد بن عبد الله ،وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد :

فإن من أهم ما يتميز العقل البشري أنه عقل تعليلي يسأل عن الأسباب الكامنة وراء أي ظاهرة ، فيطمح إلى تفسيرها، ومعرفة أحكامها ؛ لذا يسأل عن سبب كل ما يراه ،أو يسمعه ويستقصي علته ، فيتجه إلى تعليل جمع الظواهر ، والأشياء سواء أكانت اجتماعية ، أم لغوية، حتى الظواهر الطبيعية والعقائدية ، ومن هذه الأشياء اللغة فما هي إلا ظاهرة اجتماعية تحتاج إلى تعليل وتفسير ؛ وبالتعليل تستنبط الأحكام النحوية . كما يُعدّ التعليل غاية لتفسير الحكم النحوي في أول أمر النحو ، عند تعليم الناشئة قواعد الكلام العربي ، فيستلزم التعلُّم سؤال المُتعلّم لمعلمِه عن سبب رفع بعض الكلمات ،أو نصبها ،أو جرها فيكون الجواب مُعللّا لحكم ما أو مفسرًا ،لاختياره لهذا دون غيره إذن فالغاية من التعليل هي معرفة الحكم النحوي وتقويته ، ولذا جرت عادة الناس ألاّ يقبلوا من الأحكام إلا ما كان معللاً .

– كما أن التعليل يكون سببا لرسوخ المادة التعليمية في أذهان المتعلمين ،

فالإتيان به عقب القاعدة النحوية يعمل على ترسيخها في ذهن المتعلم واقتناعه بها ، وتقريره للحكم النحوي وإثباته ، فالنفس البشرية كالعقل البشري تأنس بثبوت الحكم لعلة ، وهذا ما عبر عنه العكبري بقوله:(... ذلك أن النُفوس تأنس بثبوتِ الحكم لعلةٍ فلا ينبغي أن يَزول ذلك الأُنس< [١] .

ومن هنا تبرز أهمية التعليل في الدرس اللغوي والنحوي ، وقبل ذلك كله فللعلة أهمية كبيرة حيث تُعين النحويين وتساعدهم على بناء قواعدهم .

ويزيد على ذلك كون التعليل نوعًا من أنواع التأكد، والتثبت ،والاطمئنان للأحكام النحوية ، ولذلك صاحب النحو منذ نشأته إلى أن تَمَّ واكتمل بنيانه. كما يعدُّ التعليل سمة من أهم السمات في الفكر النحوي..، ومن هنا تبرز أهمية البحث في هذا الموضوع.

الأهـــداف :

– تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الغرض من العلل النحوية ، والرغبة في معرفتها ، وتبين أهميتها في الدراسات النحوية ، حيث إنها أصل من أصول العربية ، بل هي ظاهرة من أهم ظواهر لغتنا الخالدة ونظرا لأهميتها فقد ارتبطت بالقياس ارتباطا وثيقًا ، والقياس كما هو معروف هو الأصل الثاني من أصول النحو العربي بعد السماع من حيث الأهمية .

– كما تسعى هذا الدراسة إلى توضيح أمر التعليل النحوي ؛ لما له من

(١) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، للعكبري صـ ١٨٩ تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين الناشر: دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

أهمية في النحو العربي ؛ لكونه تفسيرا للظواهر النحوية ، وتثبيت الأحكام وتقريبها إلى الأذهان ، كما يقوم على معرفة علل الشرَّاح في قضايا النحو، والموازنة بينهم ؛ لبيان أوجه الاختلاف ، والاتفاق في تعليلهم للأحكام النحوية . فالبحث في التعليل يُعدّ بحثا مستقلًا لما له من أهمية في تفسير المسائل والقضايا النحوية والصرفية من جانب ، والقياس من جانب آخر ، فالتعليل والقياس ركيزتان أساسيتان لجأ إليهما النحويون ، لتثبيت دعائم علم النحو ، فقد استقر في مؤلفات النحويين المتأخرين أن التعليل فرع القياس ، بل هو الركن الأهم من أركانه الأربعة.

أسباب اختياري لهذا البحث :-

- مما دفعني لاختيار هذا الموضوع- وهو (التعليل النحوي عند الحريري (ت٥١٦هـ) من خلال كتابه (شرح ملحة الإعراب)- أنني لم أعلم أن ثمة بحثا مستقلا ،أو مؤلفا منفصلا قد بحث هذا الموضوع ؛ لذا أرتأيت أن يكون بحثي فيه .

- كما أن التعليل هو رديف الحكم النحوي ومبرره ، فدراسته تمثل للباحث استزادة من المعرفة النحوية، حيث إنَّه يشمل جميع أبوابه ولم يقتصر على باب نحوي دون غيره .

وأيضًا رغبتي الملحة في معرفة صنوف العلل النحوية التي استخدمها الحريري في كتابه، ومدى استفادته من التراث التعليلي لدى العلماء السابقين سواء أكانوا من علماء الشريعة وأصول الفقه ، أم كانوا من علماء النحو والصرف .

- فضلا عن كون كتاب (شرح ملحة الإعراب) للحريري من الكتب

النحوية المهمة المليئة بالتعليلات النحوية ، واعتقادي بأن أي دراسة نحوية لتراث شخصيه علمية لابد أن تبرز أهم ظاهرة فيها ،وأبرز ظاهرة لفتت نظري أثناء مطالعتي في هذا الكتاب هي ظاهرة التعليل النحوي وعناية الحريري بها إذ لا تكاد تمرُّ مسألة ،أو ظاهرة نحوية ،أو لغوية في كتابه إلا وقد علل لها .

– كما أن هناك سببًا آخر دعاني للكتابة في هذا الموضوع ،وهو توضيح وإبراز ما أتى به الحريري من تعليلات له فيها وجهة نظر جديدة غير تابع في أغلبها لما سبقه من النحويين ، والرد على من زعم عدم اهتمام الحريري بالتعليل في كتابه شرح الملحة(١) .

– بالإضافة إلى إغفال الباحثين لدراسة العلة في هذا الكتاب ،رغم اشتماله على عدد كبير من العلل حيث تعددت الدراسات السابقة التي أرّخت لظاهرة التعليل قديما، وحديثًا في التراث العربي لاسيما علماء المدرسة البغدادية (٢) ، ولكنها لم تُشر من قريب أو بعيد إلى تعليلات الحريري في

---

(١) ينظر : شرح الملحة ص٣٩ تحقيق د/فائز فارس طبعةإربد –الأردن ،دار الأمل للنشر الطبعة الأولى ١٤١٢هـ–١٩٩١م.

(٢) ينظر : العلة النحوية في كتاب الإغفال لأبي علي الفارسي د/ حليم سليمان ، و د/ علي الديلمي / جامعة الأنبار /كلية التربية للعلوم الإنسانية قسم اللغة العربية ، العدد ١/ ٢٠٠٩م .

والتعليل النحوي عند عبد القاهر الجرجاني في كتاب المقتصد في شرح الإيضاح د/ أمين الجبار ، ود/ شهير محمد صالح ، جامعة الموصل / كلية التربية / قسم اللغة العربية . كما أن هناك أيضًا بعض الدراسات السابقة حول هذا الموضوع ينظر : العلل النحوية عند الزمخشري في المفصل لأويس ويسي – باحث دكتوراه في اللغة ==

هذا الكتاب رغم انتمائه إلى المدرسة البغدادية ، حيث تميز علماء هذا الاتجاه بمحاولة تعليل آرائهم التي توصلوا إليها باجتهادهم ، والآراء التي انتخبوها من المذهبين .

وأيضًا قلة اشتهار كتاب (شرح ملحة الإعراب) للحريري (ت٥١٦هـ) بين الدارسين نحويا كما اشتهر الحريري أديبًا بين الأدباء، ولا سيما شهرته في (المقامات) ؛ لذا ارتأيت أن أسلط الضوء على كتابه هذا الذي هو في الأصل شرح لمنظومته النحوية التي تقع في خمسة وسبعين بيتا

وثلاثمائة بيت .؛ لذا تتجه هذه الدراسة إلى توضيح خصائص التعليلات النحوية عند الحريري ،وأنواعها في هذا الكتاب لعلها تضيف إلى المكتبة العربية إضافة جديدة ؛ لما لهذا الكتاب من قيمة علمية كبيرة ،إذ يمثل الجانب العلمي والتطبيقي في التعليل في هذا الكتاب حيزًا كبيرا ، حيث نجده مليئًا بالتعليلات المتتالية مكثرًا من التساؤلات التي قد تدور على ألسنة المتعلمين ، ثم يجيب عنها ليوضح الفكرة ويعلل صحة ما ذهب إليه بشاهد من القرآن الكريم ، أو الشعر العربي ، وهي طريقة ترسخ القواعد النحوية في ذهن المتعلم وذلك ؛ لكونه كتابا تعليميًا من الطراز الأول هدفه تعليم المبتدئين القواعد النحوية بصورة سهلة وميسرة ، وأيضًا فهو مفيد للمتخصصين والمتعلمين على حد سواء .

-كما أن للحريري منزلة علمية مرموقة بين المهتمين بنحو العربية .

==

العربية وآدابها في جامعة قسطموني.

منهــج البحــث :

وقد انتهجتُ في هذا الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك ؛ لمناسبته لموضوع الدراسة ؛ لما يقدمه من توصيف لظاهرة التعليل في هذا الكتاب ، واستقراء العلل النحوية فيه ، وبيان أنواعها ، ودورها في إثبات الحكم النحوي أو نفيه ،أو تأييده ، ويساعده في هذا الأمر استخدام المنهج التاريخي ؛ لأن دراسة هذا الموضوع تقتضي تسلسلاً زمنيًا لمعرفة نشأة هذه الظاهرة ، وتتبع الأطوار التي مرت بها ، وبذلك يمكن أن يحقق البحث أهدافه المرجوة إن شاء الله تعالى .

هذا ... ومن الجدير بالذكر هنا أنني عند دراستي لمسائل التعليل في هذا الكتاب لم أدرس كل العلل الواردة فيه؛ نظرا لكثرتها، و تكرارها ،وقد أشرت إليها في الهامش، وذلك حرصا مني على عدم الإطالة ،ولكنني قمت بدراسة بعضها بدراسة مستفيضة من خلال ذكر تعاليل الحريري ومقارنتها بتعاليل النحاة المتقدمين ، والمتأخرين ، وهي العلل الأكثر أهمية وتداولاً في هذا الكتاب .

* * *

خطة البحث :

وبعد، فقد اقتضت طبيعة البحث في هذا الموضوع أن أجعله في مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة .

أما المقدمة : فقد تحدثت فيها عن أهمية التعليل ، والهدف من البحث ، وأسباب اختياري لهذا الموضوع ، ومنهجه ، وخطته .

الفصل الأول : (الحريري وكتابه (شرح ملحة الإعراب) وفيه مبحثان :

المبحث الأول : نبذة مختصرة عن حياة الحريري .

المبحث الثاني : التعريف بكتاب (شرح ملحة الإعراب) للحريري .

أما الفصل الثاني : فهو بعنوان التعليل النحوي نشأته ، ومراحله .

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول :أ- المقصود بالتعليل لغة ، واصطلاحا.

ب – الهدف من التعليل ، وفائدته ،ودواعيه .

المبحث الثاني : نشأة التعليل النحوي ،ومراحله الأربعة :

وأما الفصل الثالث فكان بعنوان : خصائص التعليل النحوي عند الحريري ، وأهم العلل التي علل بها المسائل النحوية في كتابه (شرح ملحة الإعراب).

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : خصائص التعليل النحوي عند الحريري (ت٥١٦هـ) .

المبحث الثاني : طبيعة العلة النحوية عند الحريري ،وأهم العلل التي

علل بها المسائل النحوية

في كتابه (شرح الملحة).

وأخيرًا الخاتمــة : وقد لخصت فيها نتائج البحث .

ثم الفهارس : وتشمل ما يلــي :

- **فهرس الآيات القرآنية .**
- **فهرس الأبيات الشعرية .**
- **ثبت المصادر والمراجع .**
- **فهرس الموضوعات .**

* * *

الفصل الأول

التعريف بالحريري(ت٥١٦هـ) وكتابه (شرح ملحة الإعراب).

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : حياة العلاّمة الفهَّامة الحريري .

المبحث الثاني : التعريف بكتاب شرح ملحة الإعراب للحريري .

سوف أقدم في هذا الفصل بمشيئة الله تعالى نبذة مختصرة عن حياة الحريري ، وكتابه (شرح ملحة الإعراب) .

المبحث الأول

حياة العلاّمة الفهَّامة الحريريّ

أ - اسمه ونسبه :

هو الإمام أبو محمّد القاسم بن علي بن محمّد بن عثمان الحريريّ الحراميُّ [١] الشافعيّ البصريّ، والحريريّ: نسبةً إلى الحرير ، وهو نوع من الثياب ، حيث عمل في صناعته ، أو بيعه فنسب إليه ، قبل أن يشتغل بالعلم .

---

(١) الحراميُّ : نسبةً إلى محلّة بني حرام التي سكنها في البصرة ولا يعني انتسابه إلى تلك المحّلة أنّه من بني حرام وإنما كان يزعم أنه من ربيعة الفرس . ينظر : مقدمة تحقيق شرح الملحة د/ بركات يوسف هبّود صـ١٩ – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت . ينظر : ترجمة الحريري في الأنساب لعبد الكريم بن محمد السَّمْعانيّ ٣٩٣/٢ ، تحقيق أ / محمد أمين – الطبعة الثانية – بيروت ١٩٨٠م ، ونزهة الألباء للأنباري صـ٣٧٨ – ٣٨١، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي ٢٦٢/١٦– ٢٩٣ – ط٣ القاهرة ، دار الفكر ١٩٨٠م ، وطبقات الشافعية للسبكي ٧/ ٢٦٦ ، وطبقات ابن قاضي شبهة صـ٤٧٩ ،وبغية الوعاة للسيوطي ٢٥٧/٢ ، تح /محمد أبي الفضل ط٢ ، بيروت ، دار الفكر ١٩٧٩م ، وكشف الظنون ٧٤١/٦ ، ومعجم المؤلفين لرضا كحالة ١٠٨/٨ ، والنجوم الزاهرة ٥/ ٢٣٥ وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد ٥٠/٤– ٥٣ ، طبعة القاهرة ١٣٥٠هـ، ودائرة المعارف الإسلامية ٣٦٥/٧.

ب- مولده ونشأته : ولد أبو محمد الحريري بقرية تعدية المشانّ [١] فنشأ بها ، ويقال إنه كان للحريري بها ثمانية عشر ألف نخلة ، وإنه كان من ذوي اليسار [٢] وقد وُلد في حدود سنة (٤٤٦هـ) الموافق (١٠٥٤م) ست وأربعين وأربعمائة للهجرة الموافق عام أربعة وخمسين وألف للمبلاد[٣].

وكان الحريري يزعم أنَّه من ربيعة الفرس[٤] ،وكان مولعًا بنتف لحيته عند الفكرة .

جـ- شيوخه : تابع الحريري طلب العلم في بغداد ، فرحل إليها ، وعلى الرغم من وافر ثروته إلا أنَّه قد تبحّر في اللغة وآدابها ، حيث تيسّر له شيوخ أجلاء في كل علم وفن فكان لهم عظيم الأثر والفضل في صقل شخصيته ، وتنوع معارفه ، وتعدد علومه وفنونه ، كما يظهر هذا جليا في

---

(١) المشان : بُليدة قريبة من البصرة ، كثيرة التمر والفواكه موصوف بشدة الوخم ، ويمكن أن يكون أصلها : مُشان ؛ لأن المُشان نوع من الرطب والفواكه : ينظر : وفيات الأعيان ٦٦/٥ ، ٦٧ .

(٢) ينظر : معجم البلدان ١٣١/٥ ، وسير أعلام النبلاء ٤٦٥/١٩ ،وفيات الأعيان ٦٧/٥.

(٣)ينظر :نزهةالألباء في طبقات الأدباء للأنباري صـ٢٨٠ ،و إشارة التعيين ٢٦٣- ٢٦٥ والبداية والنهاية لابن الأثير ١٩١/١٢ ، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٦٣/٤- ٦٤ ، والأعلام للزركلي ٦٣/٤- ٦٨ .

(٤) ربيعة الفرس : هو نزار بن معدّ بن عدنان ، أبو قبيلة رجل من طيء ، وسمِّي بهذا الاسم ؛ لأنه أعطى من مال أبيه الخيْل ، وأعطى أخوه الذهب ؛ فسمَّى مُفرّ الحمراء – ينظر : لسان العرب لابن منظور (١٥٦٩/٣ – تحقيق نخبة من الأساتذة بدار المعارف – القاهرة (لا . ت) .

مصنفاته ومؤلفاته منهم.

١- أبو القاسم الفضل بن محمد بن علي بن الفضل القصبانيّ [١] النحوي البصري فكان نحويا فاضلاً واسع العلم غزير الفضل إماما في اللغة، وإليه كانت الرحلة في زمانه وقد قرأ الحريري النحو عليه، و وهم السيوطي فعدَّه من تلاميذ الحريري كالتبريزيَّ ، وفي ذلك يقول :السيوطي >.. أخذ عن الحريري والخطيب التبريزي ..مات سنة أربع وأربعين وأربعمائة) [٢] والأصح أنه أخذ عنه الحريري، والتبريزي ؛ لأن الحريري ولد سنة ٤٤٦هـ فكيف يأخذ عنه القصّبانيّ ؟ وقد بلغ الحريري من العمر سنتين ، أو قد يكون في العبارة تحريف صوابه أخذ عنه الحريري والتبريزيّ ، وقد أشار الحريري إلى القصباني في (شرح ملحة الإعراب) بقوله > وإنما لم تتضمّن هذه >الملحة< شرح أبنية جمع التكسير ؛ لأن شيخنا أبا القاسم النحويّ – رحمه الله – كان يقول > فسدت ألسنة العامّة إلاّ في نوعين ؛ وهما الجمع والتصغير < –ويؤخذ على محقق هذا الكتاب –قوله: > لم أصطدم لهذا الاسم ترجمة بين شيوخ الحريريّ ، ولعله كان مغمورًا) [٣].

---

(١) هو الفضل بن محمد بن الفضل القصباني ، نسبه إلى بيع القصب ، من أهل البصرة ، والمقيمين فيها تصدر للإقراء ، أخذ عنه الحريري ، و الخطيب التبريزي، وصنف كتابا في النحو (حواشي الصحاح) ، والأمالي ، والصفوة في أشعار العرب. ينظر : ترجمته في نزهة الألباء ٢٥٧/١ ،وإشارة التعيين ص ٢٦٣،وبغية الوعاة للسيوطي ٢/ ٢٤٦ .

(٢) ينظر : البغية ٢/ ٢٤٦ .

(٣) ينظر : شرح الملحة صـ ١١٩ : تحقيق د/ يوسف هبّود – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت (لا . ت) ينظر : المرجع السابق صـ ١١٩ الحاشية رقم (١٢) ==

كما أشار إليه الحريري كثيرا في كتابه (درة الغواص) [١]، وقال ابن الأنباري عن القصباني: (... فإنه كان من أعيان أهل الفضل والأدب ، صنف حواشي (الإيضاح) لأبي علي الفارسي ، وصنف مقدمة مشهورة في النحو ، وأخذ عنه ابن زكرياء يحيى بن علي الخطيب التبريزي ، وأبو محمد القاسم بن علي الحريري ، وتوفى يوم الخميس لست خلون من شهر صفر سنة (٤٤٤هـ) أربع وأربعين وأربعمائة في خلافة القائم بأمر الله))[٢] .

٢- ابن فضّال المجاشعيّ – شيخ إمام الحرمين – المعروف بالفرزدق [٣] وقد قرأ الحريري عليه النحو والأدب ،و تفقه على يدي المجاشعي اثنان من شيوخ المذهب الشافعي ، هما : أبو إسحاق الشيرازي[٤] (ت ٤٧٦هـ)، وابن الصبّاغ[٥] المتوفى سنة (٤٧٧هـ) .

==

من هذا الكتاب .

(١) ينظر : درة الغواص صـ ٥٧ – تحقيق أ / محمد أبو الفضل إبراهيم – دار نهضة مصر – للطبع والنشر – الفجالة – القاهرة (لا . ت) .

(٢) ينظر : نزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباري صـ ٢٨٠ ، تحقيق د/ إبراهيم السامرائي – الناشر – مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن ، الطبعة الثالثة – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

(٣) نسبة إلى جده الفرزدق ، وللمجاشعي مصنفات مفيدة (ت٤٧٩هـ) ينظر ترجمته في إنباه الرواة ٢/ ٢٩٩ ،وإشارة التعيين ٢٥٧ وبغية الوعاة ٢/ ١٨٣.

(٤) ينظر : ترجمته في إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لليماني صـ ٢٦٣ تح د/عبد المجيد دياب ، ط١ –مركز الملك فيصل– المملكة السعودية ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، وفيات الأعيان ١/ ٢٩ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٤/ ٢١٥.

(٥) ينظر : ترجمته في وفيات الأعيان ٣/ ٢١٧ ، وطبقات الشافية للسبكي ٥/ ١٢٢ .

٣- قرأ الحريري الحساب والفرائض على أبي الحكم الجـُبريّ [١] وأبي الفضل الهمدانيّ [٢].

وكان الحريريّ من ذوي الوجاهة لدى السلطان ، فقد كان صاحب الخبر [٣] بالبصرة، وهو منصب ظلّ به إلى أن مات فتوارثه أولاده من بعده[٤].

د - تلاميـذه :

وأما الذين أخذوا عن الحريري فكُثُر ، حيث قرأ المقامات عليه جماعة من العلماء ، والوزراء منهم :

١- أبو منصور الجواليقي (مصنف كتاب (المعرب) وغيره المتوفى سنة (٥٤٠هـ) [٥]

٢- قوام الدين علي بن صدقة الوزير [٦].

٣- ابن المَاندائي المتوفى سنة (٥٥٢هـ) [٧].

---

(١) ينظر : إشارة التعيين ص٢٦٣، والبغية ٢/ ٢٩ .

(٢) ينظر : ترجمته في إشارة التعيين صـ ٢٦٣ ،والبلغة ٢٣٤/١.

(٣) صاحب الخبر : وهو الذي يحمل إلى الخليفة أخبار الناس والجيش والإدارة وهي وظيفة شبيهة بالاستخبارات في هذه الأيام . ينظر : تاريخ الأدب العربي للدكتور عمر فروخ ٣/ ٢٣٨- ٢٣٩ .

(٤) ينظر معجم الأدباء ١٦/ ٢٦٢ .

(٥) ينظر ترجمته في الكامل في التاريخ ٧/ ٢٣٣ ، ونزهة الألباء صـ ٢٧٩ .

(٦) ينظر : ترجمته في وفيات الأعيان ١/ ٢٢٩ .

(٧) ينظر : ترجمته في الأنساب ٤/ ٩٦،و نزهة الألباء صـ ٣٨ ، وإنباه الرواة ٢٤/٢، ==

٤- ابن المتوكل ذكره ابن الأنباري[١] .

٥- ابن النفور المتوفى سنة ٥٥٥هـ [٢].

٦- الحافظ بن ناصر[٣] .

٧- محمد بن أسعد العراقي[٤] المتوفى سنة (٥٦٧هـ) .

هـ - أقوال العلماء فيه : لقي الحريري تقديرا عظيما من العلماء اللاحقين فقد أثنوا عليه .

من ذلك ١- ما قاله عنه الأنباري بقوله > ..أما أبو محمد القاسم بن علي الحريري ، فإنه كان أديبا فاضلاً ، بارعًا فصيحا بليغا ، صنف كتبا حسنة ، عذبة العبارة : رائقة ، منها : المقامات الشهيرة في أيدي الناس ، وكتاب درة الغواص فيما يلحن فيه الخواص ، وكتاب الرسائل ، وملحة الإعراب وشرحها إلى غير ذلك من الكتب [٥] . ٢- قال عنه ابن العماد ((صاحب المقامات)) ... حامل لواء البلاغة وفارس النظم والنثر، وكان من رؤساء بلدة) [٦] . ٣- قيل فيه أيضًا : > كان أديبا لغويا ، ناظمًا ،

==

وبغية الوعاة ١/ ٢٩٧.

(١) ينظر : ترجمته في نزهة الألباء صـ ٢٧٩ – ٢٨٠ .

(٢) ينظر : المرجع السابق صـ ٢٧٩ .

(٣) ينظر : ترجمته في البداية والنهاية ١٢/ ٢٣٣ .

(٤) ينظر ترجمته في الأنساب ٤/ ١١٩ .

(٥) ينظر : نزهة الألباء ٢٧٨ .

(٦) ينظر : شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٨١/٦ ، تحقيق أ / محمود الأرناؤوط – الناشر – دار ابن كثير – دمشق – بيروت – ط١ ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

ناثرًا [١] . ٤- كما قيل فيه كان غاية في الذكاء والفطنة ، والفصاحة ، والبلاغة [٢]

و- مصنفاتــه :

ترك لنا الحريري مصنفات قيمة منها :

١- دُرَّة الغوَّاص في أوهام الخواص [٣]وهو كتاب بَيَّن فيه أغلاط الكُـتّاب ،والشعراء وأساليب العلية من المتأدبين ، ونبه إلى أخطائهم فيما يستعملونه من الألفاظ في غير معناه ، أو في غير موضعه ، وأشار إلى >الاستعمال الفصيح من الألفاظ والمستقيم من الأساليب ، ثم حشا الكتاب بالحكايات الأدبية والطرائف الجميلة ، والأشعار الرائقة ، مما جعل هذا الكتاب فريدًا في الأدب الممتع لما اشتمل عليه من الأبحاث الطريفة في

(١) ينظر : معجم المؤلفين ٨/ ١٠٨ .

(٢) ينظر : معجم الأدباء (١٦/ ٢٦٢) ، والبغية ٢/ ٢٥٧ .

(٣) طبع هذا الكتاب في ليبنرج سنة ١٨٧١م ثم أعيد طباعته بمصر سنة ١٩٧٥م ، وشرحه شهاب الدين الخفاجي (ت١٠٦٩هـ) والتكملة فيما يلحن فيه العامة والذيل على درة الغواص للجواليقي (ت٥٣٩هـ) وقام ابن منظور صاحب كتاب لسان العرب بتهذيبه ورتبه على حروف المعجم .

وطبع هذا الشرح في استانبول سنة ١٢٩٩ ، ينظر : تأريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/ ١٥١ ، ١٥٢ .

وكان أول ما طبع بمصر طبع حجر سنة ١٢٧٣هـ ثم طبع في ليسبك سنة ١٨٧١م، ثم في الأستانة سنة ١٢٩٩هـ ، ينظر معجم الأدباء ٥/ ٢٢٠٧ ،ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ١/ ٧٤٨ .

اللغة والنحو وعلم الرسم [١].

وقد كتبت عليه أيضًا حواشٍ لابن برّي (ت ٥٨٣هـ) ،وحاشية لابن الخشاب (ت٥٦٧هـ) .

وقد شرحت الدرة شروحًا كثيرة ، وعلَّق عليها كثيرًا ، وقد نُشر هذا الكتاب مرارًا في أوروبا والقاهرة[٢].

٢- **المقامات** [٣] :

وهي أشهر كتبه على الإطلاق يقول :ياقوت الحموي : ((... له تصانيف تشهد بفضله ، وتُقر بنُبْلِهِ ، وكفاه شاهدا كتاب المقامات التي أَبَرَّ بها على الأوائل وأعجز الأواخر) [٤] وقد بدأ تأليفها سنة(٤٩٥هـ)، ودام تأليفها بضع سنوات ، وجعلها خمسين مقامة ، وصارت مثلا تحتذى لكل من كتب المقامات، واشتهر بها الحريري على الرغم من أن مبتكرها بديع الزمان الهمذاني .

وقد اهتم بالمقامة عدد كبير من العلماء فمنهم من طوَّل ،ومنهم من اختصر، وقد لقيت اهتمامًا كبيرًا من العلماء ، فشرحها عدد كبير منهم : أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) والشرشي (ت٦١٩هـ)،و المطرزي (ت٦٤١هـ) .وطبع هذا الشرح ببولاق سنة ١٢٨٤...،وفي مصر سنة ١٣١٤، كما

---

(١) ينظر : مقدمة درة الغواص ، صـ ٥ ، تحقيق أ / محمد أبي الفضل إبراهيم .

(٢) ينظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/ ١٥١ .

(٣) طبعت مرارًا في أوروبا ، والهند ، والشام ، ومصر ، وقد اشتملت المقامات على شيء كثير من كلام العرب – من مؤلفاتها ، وأمثالها ورموز أسرارها .

(٤) ينظر : معجم الأدباء ١٦/ ٢٦٢ .

ترجمت إلى اللغات الفارسية ،والتركية ، والعبرية.وقد انتقد ابن الخشاب البغدادي المقامات وانتصر له ابن ابري، وطبع النقد والرد في رسالة ملحقة بالمقامات في مطبعة الحسينية بمصر سنة ١٣٢٦. (١).

٣- مُلحة (٢) الإعراب في صناعة الإعراب وهي أرجوزة تعليمية في النحو تقع في ٣٧٥ بيتًا (خمسة وسبعين بيتا وثلاثمائة بيت) وقد نظمها تلبية لطلب صديقه أبي الفتح هبة الله من صاعدين التلميذ الكاتب .

ومطلعها

أقوُلُ مِنْ بعْد افتتاح القول ∴ بحمد ذي الطَّول الشديد الحول .

وقد طبعت مرارا في باريس ، وبيروت ، ومصر ، وكأنما ذهب الحريري في تسمية منظومته إلى معنى الغرابة والطرافة ، لما حوت من المتعة واللطافة (٣).

٤- شرح مُلحة الإعراب (٤).

وهذا الكتاب هو موضوع دراستنا وسيأتي الحديث عنه مفصلا- بمشيئة

---

(١) ينظر : وفيات الأعيان ٥/ ٦٥ ،وكشف الظنون ص١٧٨٧-١٧٩١.

(٢) المقصود بالملحة في اللغة – الكلمة المليحة ؛ وقيل : القبيحة وجمعها مُلح ، وقيل المُلحة بياض إلى الحمرة . ينظر : لسان العرب مادة : (ملح) .

(٣) ينظر : مقدمة شرح ملحة الإعراب للحريري ، تحقيق د/فائز فارس .

(٤) طبع في بولاق سنة ١٢٩٢هـ ومطبعة شرف بمصر ١٣٠٢هـ ، والمطبعة الميمنية ١٣٠٦هـ ، ثم طبع أخيرا في المملكة العربية السعودية سنة ١٤١٢هـ . بتحقيق د/ أحمد محمد قاسم – ونشرته دار التراث بالمدينة النبوية . ينظر : معجم المطبوعات العربية والمعربة ١/ ٧٥٠ .

الله تعالى – في المبحث الثاني.

٥- كتاب رسائل الحريري ومن هذه الرسائل (الرسالة السنية) ، و(الشنية [١]) .

وقد ذكر هذا الكتاب ضمن مؤلفات الحريري وهو (ينحط عن المقامات وبلاغتها) [٢].

٦- ديوان شعر له قصيدة من وزن البحر الخفيف [٣] أشار إليها القفطي[٤] والسيوطي[٥] ، و ذكر بروكلمان [٦] أن بعض القصائد للحريري في برلين برقم (٧٦٧٤) .

٧- الفرق بين الضّاد والظّاء [٧] وهو من الكتب المفقودة للحريري أيضًا .

٨- توضيح البيان [٨].

---

(١) ينظر : معجم الأدباء ١٦/ ٢٧١ .

(٢) ينظر إنباه الرواة ٣/ ٢٦ ، ٢٧ ، وقد طبعتا بآخر كتاب المقامات بالمطبعة الحسينية سنة ١٣٢٦هـ . بمطبعة الحلبي .

(٣) ينظر : معجم الأدباء ١٦/ ٢٧١ .

(٤) ينظر : إنباه الرواة ٣/ ٢٥ .

(٥) ينظر : البغية ٢/ ٢٥٩ ، والمزهر ١/ ٢٨٦ – ٢٨٨ .

(٦) ينظر : تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/ ١٥١ .

(٧) ينظر : معجم الأدباء ١٦/ ٢٧١ ، وبغية الوعاة ٢/ ٢٥٩ ،ومعجم المؤلفين ٨/ ١٠٨.

(٨) نسبه إليه ابن حجة الحموي في كتابه ثمرات الأوراق صـ ٤٠ .

ز- الحالـة العلميـة في عصـر الحريري :

عاصر الحريري فترة نفوذ السَّلاجقة في بغداد سنة(٤٤٧هـ / ١٠٥٥م)، وقد شهد هذا العصر نهضة فكرية واسعة ، وضع أسسها نظام[١] المُلك ووزيره ، وقد أنشأت عدة مدارس في عهده منها المدرسة النظامية ، وكان الإمام الغزالي يقوم بالتدريس في هذه المدرسة ، ثم في (نيسابور) في أواخر القرن الخامس[٢] الهجري، وهي الفترة التي عاش فيها الحريري معظم حياته.

وقد تميز عهد هذه الدولة برعاية الحركة العلمية ، والأدبية ، والثقافية ، والفكرية بشكل عام، وعلى الرغم من أن الطابع السياسي هو الغالب على هذه الدولة وولاتها إلا أن هذا الطابع لم يمنعهم من تذوق الفن ، والأدب ، وتشجيع العلم ، والعلماء ، وبناء المدارس ، وقد سارت الروح الأدبية بين ولاة السلاجقة حتى بعد اضمحلال الدولة السلجوقية [٣] ، وعلى الرغم من الحروب الصليبية التي بدأت سنة (٤٨٨هـ / ١٠٩٥م)، واستمرت حتى سنة(٦٩١هـ / ١٢٩١م) غير أن الحالتين العلمية والسياسية كانتا هادئتين نسبيًّا في بغداد ، وكان عصر الحريري حافلاً بالأبنية والمدارس ،ولاسيما أن أكثر الوزراء في ذلك العصر ، كانوا من الأدباء والعلماء ، وذكر ابن خلكان أن (مجلس نظام الملك كان عامرًا بالفقهاء ، والصوفية وأنه كان

---

(١) نظام الملك : هو أبو علي الحسن بن علي بن إسحاق بن العباس الملقب بنظام الملك ، توفى سنة (٤٨٥هـ – ١٠٩٢م) ينظر : وفيات الأعيان ١٢٨/٢ ، ١٢٩ .

(٢) ينظر : سلاجقة إيران والعراق ، صـ ١٧٩ .

(٣) ينظر : الكامل في التاريخ ١٠/ ٨٥ .

يغدق الأموال على الصوفية)[١] ، وعلى الرّغم من التقليبات السياسية وتلاحقها على الشام ومصر والعراق ، وقد عملت في البلاد تقتيلا وتدميرًا آنذاك إلا أنه قد ظهر كثير من العلماء الأفذاذ أمثال الخطيب التبريزي ، والقصّاب ، والحريري، والمجاشعي، وابن الطراوة، وابن الأنباري ، والزمخشري ، وابن مضاء ، وابن الخشاب ،وغيرهم .

ح- وفاته :

توفى – رحمه الله تعالى – في البصرة في محلّة بني حرام سنة (٥١٦هـ – ١١١٠م) ست عشرة وخمسمائة من الهجرة وعمره سبعون سنة [٢].

***

(١) ينظر : وفيات الأعيان ١/ ٢٩٦ .

(٢) ينظر : إنباه الرواة ٢/ ٢٧ ، وسير أعلام النبلاء ١٩/ ٤٦٥ .

المبحث الثاني

التعريف بكتاب شرح مُلحةُ الإعراب للحريري (ت ٥١٦هـ)

يعدُّ كتاب (شرح الملحة للحريري) من الكتب التراثية القديمة المهمة ذات القيمة الكبيرة التي جمعت قواعد اللغة العربية ، وتناولتها بالشرح والتعليل ، وهذا الكتاب في الأصل عبارة عن شرح أرجوزة في النحو والصرف للمؤلف نفسه ، فالشارح هو المؤلف ، وتقع هذه الأرجوزة في نحو: (٣٧٥) في خمسة وسبعين وثلثمائة بيت من الرجز المشطور المزدوج [١] ، وهي بذلك لا تصل إلى عدة أبيات ألفية ابن معط (ت٦٢٨هـ)، أو ألفية ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) .

وقد أشار الحريري في مقدمته إلى الهدف من تأليفه لهذه الأرجوزة، حيث نظمها للمتعلمين والمبتدئين، فهو تأليف تعليمي الغرض منه جمع القواعد ورصدها ،للحفاظ على سلامة اللغة، وتقويم اللسان ،وتيسير القواعد على المتعلمين، وقد تمثل هذا التيسير في أشكال التأليف النحوي وهي المختصرات، والمنظومات، والشروح عند الحريري ،فتحول النحو عنده إلى وسيلة لصيانة اللغة وليس غاية في ذات الكتاب ؛ لذا كانت العلل التعليمية في هذا الكتاب أكثرها ورودًا على ما سأوضحه فيما بعد[٢] .

وهذه العلل في أغلب أمرها علل يسيرة لا تميل إلى التقعيد وهذا ما أراده

---

(١) الازدواج هو أن تكون القصيدة من بحر واحد ومصرعة في جميع أبياتها بحيث يكون كل بيبت متحد القافية في شطريه مختلفا عن بقية أبيات القصيدة ، ويرى ابن دعسين أن (ملحة الإعراب) من بحر الرجز المشطور ، وقافيتها من المزدوج.

(٢) ينظر : صـ ٤٠ من البحث .

الحريري من تيسير النحو على المتعلمين دون خرق للأبواب النحوية أو الدعوة إلى تجاوزها أو النقص من شأن التعليل كما فعل بعض دعاة التجديد ،والتيسير من النحاة . وقد ألفه بناءً على طلب صديقه أبي الفتح هبة الله بن الفضل بن صاعد بن التلميذ الكاتب الذي كان غرضه تبسيط القواعد النحوية للمبتدئين بقوله : > ... ولما وقع الاجتماع به في سنة أربع وخمسمائة ببغداد ، وسماعها[١] منه عدة دفعات ، جاريته وسألته أن ينظم في النحو مختصرا يحفظه المبتدئون ، فشرع في نظم هذه الأرجوزة ، وأملى عليّ منها أبواباً يسيرة ، وانحدر من غير إتمامها واستعاد مني ما أملاه ليحرره ، فكاتبه دفعات أقتضيه بها وأذكره بانفاذها وإنفاذ كتابه > درة الغواص في أوهام الخواص،

فكتب إليّ جوابين نسخة الأول وصل من حضرة سيدنا – أطال الله بقاءه – وحرس عزه ونعمته ... فأما الملحة إن أمكن تنفيذها مع أحد المترددين إلى هذا المكان لألحق بها الزيادة وأهذبها كما يطابق الإرادة فأوعز به <[٢] ، فهي من موجزات علم النحو ، وقد عني العلماء بتصنيف هذه الموجزات فمنها ما هو منثور كالمورد لابن السراج (ت٣١٦هـ) والجمل للزجاجي (ت٣٣٩هـ) والإيضاح للفارسي (ت ٣٧٧هـ) واللمع لابن جني (ت٣٩٢هـ)، ثم رأى بعضهم أن وضعها في قالب شعري يقربها إلى أذهان المتعلمين ، ويعيدها إليهم من الذاكرة فنظموها بعد ذلك في شتى العلوم ،والمعارف . فمن أقدم المنظومات في النحو والصرف أرجوزة أحمد بن منصور اليشكري

(١) الضمير: في (سماعها) يرجع إلى مقامات الحريري .

(٢) ينظر : معجم الأدباء للحموي ٥/ ٢٢١٢ تحقيق د/ إحسان عباس الناشر – دار الغرب الإسلامي – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م .

(ت٣٧٠هـ) ، وأما ملحة الإعراب للحريري فكانت أوّل أرجوزة في النحو العربي نظمت على هذا الشكل المتكامل ، وقد احتذى حذو الحريريّ كثير من النحويين فنظموا في كثير من الأراجيز[١] في النحو، والصرف ،واللغة ، وقد لقيت هذه الأعمال عناية كثيرة من الشارحين في القرون اللاحقة.

وكان الهدف من تأليف الحريري لهذا الكتاب: هو التيسير على المبتدئين بحسن عرض موضوعاته بأسلوب واضح وألفاظ سليمة ، وجمع القواعد النحوية والصرفية ثم نظمها في أبواب نحوية وصرفية سهلة المنال ، وقد ذكر الحريري أنه نظم[٢] هذه (الملحة) للمبتدئين من طلاب علوم العربية وخصوصا في المراحل الأولى من دراسة اللغة العربية ، وبالتالي فإن شرحه لها لابد أن يتسم بالسهولة مع التركيز على ذكر أساسيات النحو دون الغوص في الخلافات النحوية إلا قليلا ، وقد تحقق للحريري هذا الهدف فجاء شرحه لهذه الأرجوزة سهلا واضحا متميزًا بالسهولة ،والسلامة في عبارته ، وذلك واضح من تقسيمه لهذه الأبواب إنما جاء ليخدم غرض المتعلمين والمبتدئين ، إذن فهو كتاب تعليمي .

وأما بالنسبة لأهمية دراسة العلة في هذاالكتاب، فنجد أن العلة مهمة

---

(١) من هذه الأراجيز أرجوزة ابن معط (ت ٦٢٨هـ) حيث نظمها في النحو والمشهورة باسم (الدرة الألفية في علم العربية) ، ومحمد بن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ) الذي نظم أرجوزة في النحو سماها (الخلاصة الألفية) ، وحازم القرطاجني (ت٦٨٤هـ) نظم أرجوزة في النحو تقع في (سبعة عشر بيتا ومائتي بيت) ، والسيوطي (ت٩١١هـ) ألف (الألف الفريدة في علم العربية وشرحها) ثم كثرت الأراجيز ، بعد ذلك .

(٢) ينظر : معجم الأدباء للحموي ٢٢١٣/٥ .

وأساسية في تقعيد النحو العربي ،ذلك فإن الدارس للعلة النحوية في كتاب شرح ملحة الإعراب للحريري يجد أن العلل المستخدمة فيه هي العلل التي جاء بها السيوطي[١] وهي العلل المستخدمة في كتب النحو ،وقد زاد عليها الحريري بعض العلل [٢] وهي العلل الأُوَل التي تلزم الدرس النحوي الحقيقي ، و التي تدور في فلكها غالبية العلل عند النحاة مبعدين العلل الفلسفية والجدلية التي تدور في باب الجدل أو الفلسفة أو في باب علة العلة ، أو علة علة العلة.

وأما موقف الحريري من العلة النحوية فكان يعتمد عليها بعد السماع .

أما عناية العلماء بشرح منظومة ملحة الإعراب للحريري فقد تأخر قرابة القرن والنصف من الزمان بعد نظمها، ثم اهتم العلماء بها بعد ذلك فشرحوها؛ لتقريب ألفاظها ، وتيسير غامضها لكن عدد هؤلاء الشارحين من النحويين الأعلام كان قليلا.

فمن أهم شرَّاح ملحة الإعراب للحريري :

- ابن الصائغ (ت٧٢٢هـ) وسمي شرحه (اللمحة في شرح الملحة) [٣] وهو مطبوع مشهور في جزأين [٤]،والشيخ سريحا بن محمد بن سريحا

(١) ينظر : الاقتراح ص١١٥ طبعة البيروتي .

(٢) ينظر : ص ٤٨ من البحث .

(٣) ينظر : الوافي بالوفيات للصفدي ٢/ ٢٦٧ – تحقيق أ / أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ، نشر ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

(٤) يراجع : تحقيق د/ إبراهيم الصاعدي ، طبعة عمادة البحث العلمي –المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية .

المصري (ت٨٨٨هـ) وسماه > (منحة الإعراب) والسيوطي (ت٩١١هـ) وهو (شرح ممزوج) ،وجمال الدين محمد بن عمر بحرق الحضرمي (ت٩٣٠هـ) وسمي شرحه (تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب) ،والفاكهي (ت٩٧٢هـ) سمى شرحه (كشف النقاب) ومنه نسخ خطية في مكتبات كثيرة ،وعبد الملك بن دعسين (ت١٠٠٦هـ) سمي شرحه (منحه الملك الوهاب) ومحمود الألوسي (ت١٢٧٠هـ) وسمى شرحه (كشف الطرة عن الغرة) وقد نشر سنة ١٣٠١هـ [١]،وإبراهيم الفته من أهل مكة (ت ١٢٩٠هـ) سمي شرحه (كشف الحجاب في شرح ملحة الإعراب) [٢]والشيخ حسين والي بن إبراهيم الأزهري (١٣٠٦هـ) وسماها لمحة الآداب على ملحة الإعراب [٣].

ويعدُّ الحريري[٤] أول من شرح هذه الملحة فالشارح هو نفسه (ناظم الملحة)

كما أن شرحه من أهم الشروح وأفضلها ، وأكثرهم فائدة وأهمية بالمقارنة إلى غيرها من المختصرات حيث تناول فيها الحريري معظم الأبواب النحوية ، وإن كان ذلك بالإيجاز تارة ، وبالبسط أخرى ، كما جمع فيها كثيرا من لغات

---

(١) ينظر : الأعلام للزركلي ٧/ ٢٢٨ – الناشر : دار العلم للملايين ، ط ٥ ، مايو ٢٠٠٢م .

(٢) ينظر :المرجع السابق ٧١/١

(٣) ينظر: تاريخ إربل لمبارك بن المستوفى ٦٢٦/٢ ، ٦٢٧ تحقيق سامي بن سيد حماس الصقار . الناشر : وزارة الثقافة والإعلام – دار الرشيد للنشر – العراق – عام النشر ١٩٨٠م ، وذيل كشف الظنون صـ٤٠٩ و ٥٥٢/٢.

(٤) ينظر : شرح الملحة صـ ١١٩ تحقيق د/بركات هبود –وهي النسخة المعتمد عليها في هذا لبحث .

العرب ، وضروب أساليبها في كلامهم في نظام سلس قل أن تجد فيها لفظا نائيا ، علاوة على ما وضع فيها من الأحكام النحوية .

ولهذا كان كتابه المسمى (بشرح ملحة الإعراب) مختصرا مفيدا يقع في سبعة وستين بابا ، تناول فيها أكثر الأبواب النحوية ، وقليلا من الأبواب الصرفية .

– كما تعرض لبعض الأصوات [١]، والضرورات الشعرية، فشرحها في كتابه وفق ما وردت في (الملحة).

أ- أبواب الكتـاب :

بدأ الحريريّ كتابه بالمقدمات النحوية ، فعرف الكلام ، والكلم ، والكلمة ، والجملة الاسمية ،والفعلية ، ثم ذكر باب علامات الاسم ، والفعل ، والحرف ، وتقسيم الفعل ، ثم شرع في ذكر أوجه الإعراب ، ثم ذكر طائفة من الأبواب الصرفية مثل إعراب الاسم المنقوص، والمقصور ، وتحدث عن الصحيح والمعتل أما، باب البناء فقد جعله في آخر كتابه ، بينما قرنه كثير من النحويين بباب الإعراب ، وقدم المجرورات ، على المرفوعات ، والمنصوبات ، وأخر بابي > إن < وأخواتها ، وكان وأخواتها ، ثم ذكر طائفة من الأبواب الصرفية مرة أخرى ، كالتصغير ، والنسب ، ثم رجع وعاد إلى ذكر أبواب نحوية كالتوابع، والممنوع من الصرف ، وقدم الأفعال الجامدة على الأفعال المنصرفة ، ونواصب المضارع ، والجوازم ، ثم ختم كتابه بباب البناء.

ويمكن أن يقال إن ترتيب (شرح مُلحة الإعراب) خير من ترتيب أبواب

(١) ينظر : المر جع نفسه : صـ٨١ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٧٩– ٣٠١ .

(كتاب الجمل) للزجاجي ، وكتاب (الإيضاح) للفارسي ، ولكنه لا يصل إلى مستوى ترتيب أبواب كتاب (اللّمع) لابن جني الذي انتهجه ابن مالك في نظم > الخلاصة الألفية < .

ب - أهم سمات هذا الشرح :

١- **السهولة ، والوضوح : فكان أسلوبه أسلوبا سلسًا سهلاً فمن، يقرأ كتاب شرح الملحة للحريري يجده** واضحًا بعيدًا عن التعقيد ، فلا تحس معه بالجفاف النحوي والمنطقي الذي تجده في كثير من كتب النحو التي كتبت في ذلك العصر ، فالقارئ في كتاب (شرح الملحة) للحريري لا يشعر بالملل والسأم الذي يساور من يقرأ أكثر الكتب التي ألفت في هذا الفن ، والمدونة في ذلك العصر وما قبله وما بعده ؛ لأنها محشوة بالغريب ، متسمة بالتعقيد ، متصفة بكثرة الاستطراد التي تجعل القارئ بعيدا عن التركيز والاستيعاب ، فهو كتاب متميز يلبي حاجة المبتدئين والمتخصصين إليه – على حد سواء – نظرًا لسهولته وأهميته .

- **هذا ... وترجع أسباب سهولة ووضوح أسلوب الحريري** نظرًا، لكونه عربيا خالصًا ، عريق النسب ، فهم النحو فهمًا نظريا، وطبقه تطبيقا عمليا في حياته ، فمارسه في تعليمه وفي تأليفه، وفي نظمه بالإضافة إلى كون الحريري أديبا بارعًا ولغويا متمكنا ، يحسن تخير ألفاظه وعباراته ؛ لاطلاعه على أسرار العربية؛ ولإتقانه لها ، ولقدرته في تطويع عويصها ، فغلب علي أسلوبه الطابع الأدبي البعيد عن جفاف المنطق ، حتى كأنه يكتب قصة أو مقامة لا تعقيد فيها .

٢- اتسامه بالتركيز والإيجـــاز :

التزم الحريري في منهجه – غالباً – بالتركيز والإيجاز غير المخل؛ ولذا لم يذكر الخلافات النحوية إلا قليلا؛ لأن هذا الكتاب صُنِّف للمبتدئين .

٣- **الاستطراد الهـادف:** فكان يلجأ أحيانا إلى الاستطراد ، لهدف توضيح فائدة، أو حكم نحوي فاتبع الأسلوب التعليمي ،والتقسيم المنهجي [١].

جـ- منهج الحريري في كتابـــه :

١- وضع الحريري في كتابه خطة سار عليها ، ومنهجا لا يتجاوزه وإن لم ينص عليه إذ اتبع في شرحه للملحة منهجا فريدا من نوعه إذ كان يذكر البيت أو البيتين ، أو الثلاثة ،وربما يذكر ثمانية أبيات من منظومته ثم يشرع في شرح ذلك ، وبيان غامضه ، ثم يعقِّبه بالحكم ، ثم يؤتي بالعلة النحوية لتقرير الحكم النحوي وتثبيته، ومن ثم يأتي بالشاهد القرآني أو الشعري ، أو بالاثنين معا لتقرير الحكم النحوي الذي يميل إليه ، كما التزم في شرحه أن يأتي في آخر كل باب بمثال يوضحه ؛ ليمكَّن من تفهمه لإيراد الأحكام والشروط المستوفاة .

٢- **التكرار لشرح المسألة** ، والاستشهاد عليها بالقرآن الكريم وقراءاته ، وكلام العرب [٢].

٣- **ختمه أكثر الأبواب النحوية ببعض التنبيهات** كقوله: (فاعرف[٣]،أو

---

(١) ينظر : شرح الملحة صـ ٣٩.

(٢) ينظر : المرجع نفسه صـ ١٠٢ – ١٠٥ .

(٣) ينظر : شرح الملحة صـ٣٠١ .

فافهم ، أو فقس ،أو فاعلم ذلك[١] ، وبخاصة التعريفات ، أو التقسيمات فيبين المراد منها ،ويفسّر غامضها ،ويذكر علة تسميتها في بعض الأحيان من ذلك: ذكره علة التسمية وفيها يبين سبب تسمية الاسم ، أو الحرف بهذا الاسم بقوله: (وإنّما سُمِّي اسما ؛ لأنه استغنى عن الفعل والحرف فسما عليهما – والحرف: سُمِّي حرفا ؛ لاستغناء الاسم والفعل عنه، إذ ائتلفا فكأنه صار بمنزلة الآخر، وقيل : لأنه وقع طرفا وآخر كل شيء حرفه)[٢].

٤- **عرضه لآراء النحاة المختلفة في المسألة** الواحدة فكان يذكر أحيانًا أسماء العلماء ، وأحيانا أخرى لا يذكرها من ذلك :ذكره الخلاف حول آلة التعريف إذ نراه يقول: >إذا أردت تعريف الاسم النكرة ، أدخلت عليه الألف واللاَّم فيصير بدخولهما معرفة مثاله أن تقول : اشتريت فرسًا ، فإذا بعتُه عرَّفته ووجب أن تقول ثم بعت الفرس ، فتدخل الألف واللام ؛ ليعلم المخاطب أن الفرس المبيع هو الفرس المبتاع ومن هذا ؛ قوله تعالى « **كَمَا أَرْسَلنَا إِلى فِرْعَوْنَ رَسُولا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُول**»[٣] وتكون هذه الألف واللام هي التي للعهد ، وقد اختلف النحويون في آلة التعريف ، فكان الخليل يرى أنَّ الألف واللام جميعا هما آلة التعريف ، وعند غيره من النحويين، أنَّ اللام – وحدها – للتعريف بدليل سقوط همزة الوصل عند إدراج الكلام ثم إن التعريف نقيض التنكير ، فلما كان التنكير بالتنوين الذي على حرف واحد ، وجب أن يكون التعريف أيضًا بحرف واحد؛ لأن الشيء يحمل على نقيضه،

(١) ينظر : المرجع نفسه صـ ٩٥ .

(٢) ينظر : المرجع السابق صـ ٦٤ .

(٣) سورة المزمل : الآية : ١٥ – ١٦ .

كما يحمل على نظيره)[١].

٥- التزام الحريري التزاما تاما بترتيب أبواب (شرح الملحة)، والحديث عن كل حكم فيها وشرحه للأبواب عند ذكره البيت الذي يتناوله ، حيث دأب في كتابه (شرح الملحة) على ذكر اسم الباب ثم يذكر الأبيات المتعلقة به من (ملحة الإعراب) ثم يتبعها بالشرح ، واقتصاره في شرحه على ما ورد في (الملحة) وتعرضه لإعراب بعض الكلمات الواردة فيها ، كما فسَّر بعض الكلمات الغامضة بها .

٦- اعتماد الحريري على كتاب سيبويه كثيرا، فقد أثبت كثيرا من تعليلاته وأقواله ، وما حكاه عن العرب وما أنشده ، وما تضمنه من أقوال الخليل ويونس في كثير من المسائل النحوية من ذلك تعليله لمنع الأفعال من الجر، والأسماء من الجزم [٢].

د - (**مصـادره**) :

١- اعتمد الحريري في كثير من مصادرة على الاستشهاد بالقرآن الكريم ،فاستشهد بتسع آيات ومائتي آية بما في ذلك الآيات المكررة كما اعتمد على بعض القراءات القرآنية والشعر العربي، كما استشهد بثلاثة أحاديث وبعض كلام العرب[٣] ، ولم يستشهد بأي أثر من الآثار المروية عن الصحابة- رضوان الله عليهم – كما اهتم في شرحه بالإشارة إلى بعض

(١) ينظر شرح الملحة صـ ٧٥ ، ٧٦ .

(٢) ينظر : الكتاب لسيبويه ١/ ١٤ ، تحقيق د/ عبد السلام هارون.

(٣) ينظر : شرح الملحة صـ٦٣ ، صـ ٨٢ ، و٢٠٥ ،و ٢٢٦ .

لغات العرب [١] .

٢- ويشهدُ للحريري احتجاجه بالشواهد المحتج بها في عصر الاحتجاج فأكثر من الاستشهاد بالشعر الجاهلي ، ثم الإسلامي ،ثم الأموي .

٣- حرص الحريري على الضرورات الشعرية فأفرد لها بابا مستقلاً[٢].

٤- كان الحريري يعتد بآراء النحويين القدامى في شرحه كالخليل [٣] ، وسيبويه [٤] ، والفارسي[٥]، وشيخه القصاب [٦].

(هـ) شخصيـته :

- لم يكن الحريري مجرد ناقل لآراء النحاة السابقين ، بل كانت له شخصيته التي تنم عن اختياراته وترجيحاته ، وتعليلاته في كثير من المسائل النحوية ، فكان يوازن بين الآراء المختلفة ويختار أقواها دليلا داعما اختياره بالشواهد القرآنية والشعرية ، والتعليلات النحوية [٧].

(و)- مذهبـــه النحـــوي :

من خلال مطالعتنا لهذا الكتاب تبين لنا أن الحريري ينتمي إلى المذهب

---

(١) ينظر : المرجع نفسه صـ ٢٢٩ .
(٢) ينظر المرجع السابق صـ ٢٧٩- ٣٠٠ .
(٣) ينظر : المرجع السابق صـ ٧٥ .
(٤) ينظر : المرجع السابق صـ ٢٧٩ .
(٥) ينظر : المرجع السابق صـ ٧٠ .
(٦) ينظر : المرجع السابق صـ ١١٩ .
(٧) ينظر : المرجع السابق صـ ١٢٨ ، ١٥٠ .

البصري ،حيث استعمل أكثر المصطلحات البصرية غالبا من ذلك: تسميته بالبدل[١] ، والكوفيون يسمونه بالترجمة، والتبيين ،حكى ذلك الأخفش ،وحكى ابن كيسان أنهم يسمونه بالتكرير، وكما في تسميته حروف الجر بذلك والكوفيون يسمونها حروف الخفض ، وتسميته بالظرف[٢] ، والكوفيون يسمونه المفعول فيه وما إلى ذلك . وأيضًا مخالفته لمذهب الكوفيين ،و قوله بمذهب البصريين في كثير من المسائل الخلافية من ذلك قوله : بأن الاسم مشتق من السمو[٣]، وقوله : بأن المصدر هو أصل الفعل ، وقوله بفعلية (نعم وبئس) و(عسى وليس)[٤] ، وأيضًا تقسيمه الفعل إلى ثلاثة أقسام كما هو مذهب البصريين لا إلى قسمين كما هو عند الكوفيين والأخفش بإسقاط الأمر بناء على أنه مقتطع من المضارع فهو عندهم معرب بلام أمر مقدرة[٥].

– كما أنه استعمل على قلة بعض المصطلحات الكوفية من ذلك قوله:

> ما لم يُسمَّ فاعله[٦] والبصريون يسمونه المبني للمجهول ، واستعماله

---

(١) ينظر : المرجع السابق صـ ٦٤ .

(٢) ينظر : المرجع السابق صـ ١٢٨ ، ١٥٠ .

(٣) ينظر المرجع السابق صـ ٦٤ ، وهو العلو – وليس مشتقا من الوسم وهي العلامة ، فالمحذوف عند البصريين لامه ، وعند الكوفيين فاؤه – ينظر : المسائل الخلافية في النحو للعكبري صـ٥٩ – تحقيق د/ الحلواني – دار الشرق العربي – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .

(٤) ينظر : شرح الملحة صـ ٦٨ .

(٥) ينظر : شرح الملحة صـ ٧٦ .

(٦) ينظر : المرجع السابق صـ ١٥٧ .

مصطلح الكنايات وهذا مصطلح كوفي مفرده (كناية) ، والبصريون يسمون ذلك الضمير أو المضمر [١] ، ومما يؤكد مذهبه البصري أيضًا تقليله من الاستشهاد بالحديث النبوي كما هو منهاج البصريين .

(ز) نسبة الكتاب :

أثناء مطالعتنا لكتب التراجم[٢] وجدنا إجماعهم إجماعًا تامًا على نسبة هذا الكتاب إلى أبي محمَّد بن أبي القاسم الحريري ، ومما يؤكد هذا أيضًا اعتماد هذا الكتاب على نسخ مخطوطة كثيرة في مكتبات العالم المختلفة [٣].

(ح) انفرادته : للحريري آراء وتعليلات عدة قد انفرد بها ، أو شاركه فيها غيره ، خلافا لجمهور النحاة من تلك الآراء :

١- كان أول من استخدم علة السبر والتقسيم[٤] وإن لم يصرح بلفظها، وإنما أول من صرح بلفظها فهو ابن الخشاب[٥] .

- كما يُعدُّ الحريري أول من استخدم التعليل التمثيلي[٦]، والألوي[٧]،

---

(١) ينظر : المرجع السابق صـ ٢٢٠ .

(٢) ينظر : ص ٨ من البحث

(٣) ينظر : شرح الملحة صـ ٥١- ٥٤.

(٤) ينظر:٧٩ من البحث

(٥) ينظر:المرتجل ص٢٦ تحقيق أ /علي حيدر طبعة دمشق ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م ،وص ٨٠ من هذا البحث

(٦) ينظر: البحث صـ٤٥-٥٩ .

(٧) ينظر: البحث صـ ٧٤.

والاقتراني، والافتراضي [١].

٣- كما انفرد ببعض الأوجه في علل بناء الغايات [٢].

٤- انفرده أيضًا بعلة كون الإعراب آخر الكلمة تشبيها له بصفة الموصوف. [٣].

٥- من تعليلاته المنفردة أيضا تعليله لبناء الأفعال بأنها أدوات بقوله: "... الأصل في الأفعال، أن تكون مبنية ؛ لأنها أدوات ... وليس سبيل الأدوات أن تُعرب) [٤].

٦- إنكاره مجئ (عن) بمعنى الاستعانة في نحو (رميت عن القوس)[٥].

٧- تلحينه خفض (عند) بغير (من) بقوله : فأما قول العامة ذهبت إلى عنده ، فهو من لحنهم الفاحش[٦] .

٨- كان أول من قال بتسمية (واو) الثمانية من الأدباء [٧] .

٩- عدَّه (أو) حرفا يفيد التقريب في نحو (ما أدري أسلَّم أو ودع)[٨].

---

(١) ينظر: البحث صـ ٤٦.

(٢) ينظر: البحث ص٥٤ .

(٣) ينظر: شرح الملحة ص ٣٣٦ ، وينظر :البحث صـ ٥٧.

(٤) ينظر : المرجع السابق صـ ٩١ .

(٥) ينظر: شرح الملحة صـ ١٨٦، وينظر: العدة في إعراب العمدة ١٧٠/١، والهمع ١١١/١ .

(٦) ينظر : درة الغواص صـ ٣١ .

(٧) ينظر : المرجع نفسه صـ ١٢٦ .

(٨) ينظر : شرح الملحة صـ ٢٦٠ .

(ح)- **مخالفته للنحاة** من ذلك:

- مخالفته لسيبويه في (أمس) حيث أجاز إعرابها إذا صُغرت أو أضيفت[١].

- إجازته تعدية (عَلَمَ) المتعدية لاثنين بنقله بالتضعيف إلى ثلاثة [٢] ولا يشهد له سماع ولا قياس [٣].

- زعمه أنَّ (أنَّ) لا تأتي بعد (هب) وقال :ابن هشام رادًّا عليه > زعم الحريري أن قول الخواص : هبْ أنَّ زيدًا قائم) لحن وذهل عن قول القائل : هبْ أن أبانا كان حمارًا <[٤] ... < [٥].

***

(١) ينظر : المرجع نفسه صـ ٣٣٦ .
(٢) ينظر : المرجع السابق صـ ١٦٠ .
(٣) ينظر مغني اللبيب ، صـ ٦٨٠ .
(٤) ينظر : المرجع نفسه صـ ٧٧٥ .
(٥) ينظر : شرح الملحة صـ ٤٩.

الفصل الثاني

التعليل النحوي نشأته ، ومراحله الأربعــة .

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : أ- المقصود بالتعليل : لغة ،واصطلاحًـا .

ب - الهدف من التعليل ، وفائدته ،ودواعيــه .

المبحث الثاني : نشأة التعليل النحوي ، ومراحله الأربعة .

المرحلة الأولى : النشوء والتكوين .

المرحلة الثانية : النمو والارتقـاء .

المرحلة الثالثة : النضج والازدهار .

المرحلة الرابعة : المراجعة والاستقرار .

أ- مفهوم التعليل في اللغة والاصطلاح .

التعليل في اللغة : مصدر على زنة (تفعيل) مأخوذ من الفعل (علَّل).

ومادة (علل) تأتي لمعان عدة : الأول منها : تكرار الشيء ،أو تكريره ، ومنه العلل وهي : الشربة الثانية ، والشرب بعد الشرب تباعًا ، وجني الثمر مرة بعد مرة أخرى .

والثاني : التشاغل والتلهي، يقال : تعلل بالأمر واعْتلّ به، أي تشاغل.

والثالث : المرض ، والعلة بالكسر هي : المرض ، والحدث يشغل صاحبه عن وجهه[١] وصاحبها مُعتل وكأن تلك العلة صارت شغلا ثانيا منعه عن شغله الأول [٢].

قال ابن الأعرابي :(علّ) المريض يعلُّ عِلّة فهو عليل (ورجل عُللة) أي كثير العلل)[٣].

والرابع : السبب : يقال هذا علّة لهذا أي سبب له ، فعلة الشيء سببه ، فالعلة السبب[٤] .

---

(١) ينظر : معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي مادة (علل) تحقيق د/ مهدي المخزومي ، دار مكتبة الهلال ، ط٣ .

(٢) ينظر : مختار الصحاح للرازي ، مادة (علل) صـ ٤٥١ – تحقيق نخبة من علماء اللغة العربية – طبعة دار الكتب العلمية – بيروت وينظر :الصحاح للجوهري ، مادة (علّ) تحقيق أميل بديع يعقوب– بيروت ط ١سنة ١٩٩٩م .

(٣) ينظر : معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٥/ ١٤ ، مادة (علّ) – دار الفكر ٢٠٠٧م .

(٤) ينظر : لسان العرب، مادة (علل) ٦/١١– طبعة بيروت – دار صادر – ط٣، ١٩٩٤م.

وتعلل بالحجة : تمسك بها [١] .

والعلة في الاصطلاح : هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ، ويكون خارجا ومؤثرا فيه [٢].

وقيـل : العلة هي القرينة ، أو العلامة التي إذا وجدت في الكلام ، أو في مقام تحقق الحكم بسببها [٣] ، ومن وجه آخر يراد بها : تفسير الظاهرة اللغوية ، والنفوذ إلى ما وراءها ، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه ، إذا فالعلة النحوية هي السبب الذي أدى إلى الحكم وأوجبه، وكثيرا ما يتجاوز الأمر إلى الحقائق اللغوية ، ويصل إلى المحاكمة الذهنية) [٤] .

فيلاحظ أن هناك علاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي،و أن المعنى اللغوي الأخير هو المناسب للمعنى الاصطلاحي ، فالعلة النحوية تشغل النحوي في محاولته للوصول إليها عن كل ما عداها ، وتتطلب منه جهدا وفكرًا وإعمال النظر مرة تلو الأخرى حتى يطمئن إلى سلامتها ويثق في صحتها .

---

(١) ينظر : المعجم الوجيز ، مادة (علّ) صـ٤٣١ ، تحقيق أساتذة المجمع اللغوي بالقاهرة – طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .

(٢) ينظر : التعريفات للجرجاني صـ١٩٩ ، تحقيق أ/ عبد الرحمن المرعشيلي ، دار النفائس ، بيروت ١٩٦٩م ،والقاموس المحيط ٤/ ٢١ ، صـ ١٢٢ .

(٣) ينظر : التعليل النحوي في الدرس اللغوي د/ خالد الكندي صـ١٢٣ ، دار المنيرة – عمان – ط١ ، ٢٠٠٧م .

(٤) ينظر : أصول النحو العربي د/ محمد خير الحلواني صـ ١٠٨ ، جامعة تشرين اللاذقية .

- **كما يقصد بالعلة العلاقة الجامعة** بين المقيس والمقيس عليه، والتي لأجلها أعطى المقيس حكم المقيس عليه . والعلة الجامعة هي ما يراه النحاة من أشياء يستحق بها المقيس الحكم الذي في المقيس عليه ، فالأصل هو المقيس عليه والفرع هو المقيس ، والحكم هو ما ينتقل من المقيس عليه إلى المقيس والعلة هي السبب الذي من أجله استحق المقيس حكم المقيس عليه[١]، فإذا فقدت العلة الجامعة بين المقيس عليه والمقيس بطل القياس ، وكان الفرع من غير أصل[٢] وذلك محال **فمثلاً النائب عن الفاعل** استحق الرفع قياسًا على الفاعل ، لأنه الأصل ، ونائب الفاعل هو الفرع، والحكم هو الرفع ، والعلة الجامعة هي الإسناد في كل[٣].

ويذهب الدكتور حسن الملخ إلى أنَّ لعملية التعليل ركنين أساسيين: هما: العلة والمعلول ، فالعلة دليل يقترن بالمعلول ،لتفسيره نحويًا) [٤].

وقيل: العلل النحوية : هي الأسباب الداعية إلى الأحكام [٥]، والعلة قد يسميها بعض النحاة سببا مثل ابن مالك [٦]، وقد يسميها بعضهم وجها كما

---

(١) ينظر : مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها صـ ٢٤٨ / تأليف د/ عبد الرحمن السيد ، الناشر مصر – دار المعارف – تاريخ الإصدار ١٩٦٨م.

(٢) ينظر : الاقتراح في أصول النحو للسيوطي صـ ٩٦ .

(٣) ينظر : لمع الأدلة ، صـ ٩٣ ، وينظر : أصول النحو العربي للحلواني صـ ١٠٨ .

(٤) ينظر : نظرية التعليل في النحو العربي صـ ٢٩ .

(٥) ينظر : توجيه اللمع لابن الخباز ٤٢/١ ، تحقيق د/ فايز دياب ، دار السلام– القاهرة – ط٢ ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

(٦) ينظر : شرح التسهيل ١/ ٣٤١ ، ٢/ ٢٠٧ ، ٢٦٣/٣ .

فعل العكبري [١].

والصواب : أن هناك فرقا دقيقا بين العلة والسبب ، فالعلة لا تفارق المعلول البتة (ككون النار) علة (للإحراق) ، و(الثلج علة للتبريد) ، فالعلة تنتج المعلول بالضرورة ، فلا يوجد أحدهما دون الثاني أصلا ، بعكس السبب فإنه ينتج عنه المسبب ، لكن من غير ضرورة لازمة [٢].

ويرى البعض أن العلة هي الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم ، أو بعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معينا من التعبير والصياغة [٣]. وأخيرا: يعرف الدكتور / محمود نحلة العلة النحوية بأنها :(اجتهاد بعد ثبوت الحكم وتقريره فهي لا تنتج حكما نحويا جديدًا بل تقرر حكما ثابتًا)[٤].

منزلة العلة من أصول النحو العربي : تُعدَّ العلة أحد أركان القياس الأربعة وهم : الأصل ، والفرع، والعلة، والحكم ، فالعلة النحوية هي الركن الثالث من أركان القياس الأربعة[٥] .

---

(١) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٢ ، ١٥٧ .

(٢) ينظر : الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٩٩/٨ ، تحقيق الشيخ أحمد شاكر – الناشر – دار الآفاق الجديدة – بيروت ، وأصول النحو العربي في نظر النحاة د/محمد عيد صـ ٥٨ – طبعة عالم الكتب – القاهرة ١٤١٠هـ .

(٣) ينظر : النحو العربي صـ ٩ ، د/ مازن المبارك ، المكتبة الحديث – بيروت – ط ١٩٦٥م .

(٤) ينظر : أصول النحو العربي صـ ١٦ .

(٥) ينظر : لمع الأدلة للأنباري صـ ٩٣ ، تحقيق أ/ سعيد الأفغاني ، الناشر : الجامعة ==

كما يُعدُّ التعليل : جزءًا من النحو العربي نشأ معه مساندًا للقاعدة النحوية يقدم لها التفسير الأول ، فكل قاعدة لابد لها من علة .

وأما التعليل في النحو:(فهو تفسير اقتراني يبين علة الإعراب أو البناء على الإطلاق ، وعلى الخصوص وفق أصوله العامة) [١].وقيل :التعليل هو بيان سبب ابتداع العرب ظاهرة لغوية)[٢].

ب- الهدف من التعليل هو تثبيت الحكم النحوي وتأييده : جعل النحويون للتعليل فائدة إذ لا يمكن أن تُقام تعليلاتهم من غير دواع .

وأما فائدته :فهي العلم بأن الحكم في غاية الوثاقة [٣]، وقد ذكر سيبويه ذلك بقوله: > وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها) [٤] ، فالنفس البشرية جُبلت على حبّ الشيء المعلل ، فللعلة أثرها في النفس من جهة تثبيت الأحكام والحقائق ، فإن إثبات الشيء معلَّلا آكد في النفس من إثباته مجردا عن التعليل) [٥].

==

السورية – دمشق ١٩٥٧م .

(١) ينظر : نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، د/حسن خميس الملخ –صـ٢٩ ، دار الشروق عمان، ط١ ٢٠٠٠م .

(٢) ينظر : التعليل في الدرس اللغوي للكندي صـ ١٢٣ .

(٣) ينظر : ارتقاء السيادة في علم أصول النحو : للشاوي صـ٦٩ ، تحقيق أ / عبد الرازق السعدي – مطبعة النواعير – العراق ١٩٩٠م.

(٤) ينظر : الكتاب ٢٣/١ ، تحقيق أ / عبد السلام هارون ،مكتبة الخانجي ، القاهرة ،الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

(٥) ينظر : الطراز للعلوي ١٣٨/٣ – دار الكتب العلمية – بيروت

وأما دواعي التعليل : فثمة مجموعة من الدوافع أدت إلى وجود التعليل في النحو العربي ، وكانت سببا في بقائه معلما أساسيا من معالم الدرس النحوي العربي .

وهي بإيجاز :

١- **طبيعة العقل البشري :** فمن طبيعة العقل البشري أنَّه يسأل عن الأسباب الكامنة وراء أي ظاهرة ، مهما كان نوعها فيطمح إلى تفسيرها وإخضاعها للأحكام التي يرتضيها(١) .

٢- **البحث عن أسرار حكمة الواضع :** بعد استقراء النحاة وجوه اللغة العربية وجدوا أنها تسير وفق نظام محكم مطرد في الإعراب والبناء ، ومراعاة العلاقات التركيبية بين أجزاء الكلام ، فرأوا أن ذلك لم يكن إلا لحكمة أرادها واضع اللغة ، فلم يتأت للعرب مراعاة رفع كل فاعل ، ونصب كل مفعول ، وجرّ كل مضاف إليه عفوا من غير قصد مقصود وحكمة مبتغاة (٢) ؛ لذلك فإن مهمة النحوي الحكيم لا ينبغي أن تقتصر على الوقوف عند الظواهر بغية تقعيدها ، بل تمتد إلى ما في الظواهر وما بينها من حكمة هدفت إليها .

٣- **طبيعة النحو الاجتهادية :** قام النحو على ركيزتين أساسيتين هما : الوصف ثم التفسير ، وقد تمثل الوصف بتحرير قواعد من استقراء نصوص الاحتجاج المقبولة ، أما التفسير فهو اجتهاد من النحوي في تعليل القاعدة

---

(١) ينظر : نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، صـ ٩٥ ، ١٥٩ .
(٢) ينظر : الخصائص لابن جني ١/ ٢٣٩ .

المستخلصة من الوصف يفسرها وفق مؤثرات مختلفة منها : قدرته العقلية، وثقافته ، ومذهبه الديني، وخبرته اللغوية ، مما دفع النحاة إلى التعليل أنَّ القاعدة النحوية مبنية على استقراء جزئي ، فالتعليل تعويض عن بعض الاستقراء من جهة ، وبرهنه على صحة القاعدة من جهة أخرى ، فالنحو العربي متساوٍ في خطين: خط الثبات، ويمثله الوصف وخط التغير، ويمثله التعليل(١).

٤- **تعلم النحو**: لقد كان تعلم النحو موافقا لبروز التعليل ؛ لأن التعليل بطبيعته يرتبط بمعيارين : **الأول** : صورة مجردة التراكيب والأبنية ، وهي ما تسمَّى بالقاعدة يصوغ وفقها المتعلم أبنية وتركيب من إنشائه بعد الاستئناس بنماذج دالة ، **والثاني** : اعتماد القاعدة على مقاييس العنوان يستند إليها المعلم ، ولهذا فمن المألوف أن يتسلح المعلم بالعلل التي يبرهن بها صحة ما يعلمه وفق سنن المتعلم الذي يقفز إلى أسئلة التعليل لماذا كذا ... ولماذا... إلخ (٢).

***

(١) ينظر : نظرية التعليل في النحو العربي ، د/ حسن الملخ ، صـ ٩٩- ١٠١ .

(٢) ينظر : الإيضاح في النحو للزجاجي صـ ٦٤ ، ٦٥ بتصرف .

المبحث الثاني

نشأة التعليل النحوي، ومراحله الأربعــة

يمكننا القول :بأن منشأ العلل ،وسببها كان ،لتثبيت قواعد اللغة العربية ، فإن ثبوت الحكم بالدليل أدعى إلى الأخذ به ، كما وقفت العلة موقف المدافع عن اللغة العربية ، وإذا عدنا إلى بدايات نشأة التعليل نجد أنه كان مرتبطًا ومتزامنًا لتأريخ نشأة النحو العربي ، وأنّ التأليف فيه كان في القرن الثاني الهجري ، وإنَّ تطوره كان مرتبطا بتطور النحو .

ولو استرجعنا الروايات [١] التي تشير إلى أسباب وضع النحو العربي لوجدناها ترجع إلى أسباب عدة منها : الدينية وهي المحافظة على لغة القرآن الكريم من الخطأ، وعصمة اللسان من اللحن في القراءة القرآنية ، ومنها القومية: وهي المحافظة على اللغة العربية من اللحن الذي دبَّ على الألسن وأخذ ينتشر مع الفتوحات الإسلامية بدخول أمم غير عربية في الإسلام ،واختلاط العرب بهم . ومنها اجتماعية : وهي بوضع ضوابط ، وقواعد للنطق باللغة العربية نطقا سليما صحيحا بعيدا عن اللحن والخطأ للمتحدثين بها من أهلها ومن غيرهم ، فكانت نشأة العلة أيضًا استجابة لهذه الظروف ، والبواعث الإسلامية معا دون تأثير خارجي غير عربي ،إذا فمن غير المناسب أن يقال إن علماء اللغة العربية أخذوا التعليل عن المنطق اليوناني، أو عن الفقهاء، أو المتكلمين. فالعلة عربية إسلامية معا من دون تأثير أعجمي[٢]، وفي هذا يقول :الدكتور

(١) ينظر : نشأة النحو للشيخ طنطاوي ١٥– ١٩ ،وينظر :المدارس النحوية د/ شوقي ضيف صـ١٣– ١٧.

(٢) ينظر : العلة النحوية نشأتها وتطورها د/ مازن المبارك ، صـ ٥ – بتصرف .

تمام حسان: (فهل لنا في ضوء هذا التشابه بين منهج الفقهاء ومنهج النحاة أن نقول : إنّ كلتا الطائفتين تغترف من معين واحد يمكن أن نطلق عليه (المنهج الإسلامي) ونجعله ردًا على الذين تحلوا لهم أن يذيعوا باتهام الأخذ عن اليونان) [١] وهذا يعني إن كان هناك تأثر في نشوء التعليل النحوي ، فهو أثر من آثار الفقه الإسلامي لا غير ، فكان التعليل النحوي مواكبا في تطوره لتطور النحو العربي وتقعيده . فعملية بناء النحو ونشأته رافقتها نشأة العلل التي يُفسّر بها النحاة الظواهر اللغوية والنحوية ويردّون بها على تساؤلات الدارسين للغة نصوصها والمعنيين بأمرها [٢].

فمعنى ذلك : أن النحوي كان يستنبط القاعدة النحوية بناء على استقرائه لكلام العرب، فكان يذكر في أثناء ذلك العلة النحوية التي أوجبتها .

مراحل تطور التعليل النحوي :

مرّ التعليل النحوي بأربع مراحل لكل مرحلة منها ملامحها التي تميزها عن غيرها .

وهذه المراحل هـــي :

المرحلة الأولى : مرحلة النشوء والتكويـن .

المرحلة الثانية : مرحلة النمو والارتقاء .

المرحلة الثالثة : مرحلة النضج والإزدهار .

---

(١) ينظر : الأصول ١/ ١٤ .

(٢) ينظر : من أعلام البصرة سيبويه صـ ١٠٠ .

المرحلة الرابعة : مرحلة المراجعة والاستقرار[١].

المرحلة الأولى : مرحلة النشوء والتكوين : تبدأ هذه المرحلة مع الإرهاصات الأولى لوضع النحو عند انتشار اللحن في المجتمع العربي مع تاريخ وضع النحو العربي في القرن الثاني الهجري ، أي مع بداية علم النحو على يد أبي الأسود الدؤلي بأمر من الإمام علي – كرم الله وجهه – فقد وجدت العلة سبيلها في النحو منذ هذا العهد المبكر ، وسارت جنبا إلى جنب مع الأحكام النحوية ، ولعل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ) يعد من أوائل النحاة وأقدمهم الذين نسب إليهم التعليل في هذه المرحلة ، وإن لم يؤلفوا فيه ، وقد بلغ الغاية فيه ، والذي قال عنه ابن سلام :(إنه أول من بعج النحو أي –فتقه – ومدّ القياس والعلل)[٢]. وفي رواية (ومدّ القياس وشرح العلل)[٣].

ومما يوضِّح التعليل عند ابن أبي إسحاق ما رواه أبو عمرو بن العلاء أنّ ابن أبي إسحاق سمع .

الفرزدق يقول :

وغَضُّ زمانٍ يابْنَ مروانَ لم يَدَعْ ∴ مِنَ المالِ إلّا مُستحْتَـا أو مُجلَّف[٤]

---

(١) ينظر : نظرية التعليل في النحو د/ حسن الملخ صـ ٣٥ ، مكتبة النور .

(٢) ينظر : طبقات فحول الشعراء ١٤/١ ، وينظر : المدارس النحوية لشوقي ضيف صـ ٦٨ .

(٣) ينظر : طبقات النحويين للزبيدي صـ ٣١ ، وبغية الوعاة للسيوطي ٢/ ٤٢ .

(٤) البيت من الطويل في ديوانه ٢/ ٢٦ وروايته (مجرف) .

اللغة : غض زمان: أي شدته – المسحت ، المستأصل الذي لم يبق منه شيء، ==

فقال له ابن أبي إسحاق : على أي شيء رفعت > مجلّف < فقال: على ما يسوءك وينوءك[١] فاحتكامه كان على القياس في تعليل الظواهر اللغوية في مثل هذه المحاورات التي كانت تجري بينه وبين الفرزدق ، كما اعتنى بالعلل تلميذه عيسى بن عمر الثقفي البصري (ت١٤٩هـ) ، فكان مولعًا بالتعليل الذي زعم أبو الطيب اللغوي أنه ألّف كتابين في النحو هما (الإكمال والجامع) ، وأن أحد الكتابين كان يشير إلى الأصول)[٢] أما ابن جني فقد أرجع التعليل عن العرب في هذه المرحلة إلى أبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) تلميذ ابن أبي إسحاق ، وأورد نصًا عن الأصمعي عن أبي عمرو أنه قال: (سمعت رجلاً يمانيا يقول : فلان لغوب – أي أحمق – جاءته كتابي فاحتقرها ، فقلت له : أتقول : جاءته كتابي ؟ قال : نعم ، أليس بصحيفة؟)[٣] فحمله على المعنى ، وعُدَّ هذا الخبر بمبدأ للتعليل عند النحاة ، وأن النحاة مُحقِّون في تعليلاتهم بعد أن سمعوا هذا الأعرابي وغيره

==

المجلف. المستأصل الذي بقي منه شيء يسير. وابن مروان: المقصود به عبدالله ابن مروان ، وجلفت الطين عن الأرض قشرته ، وجلفت جلد الشاة: كشطته ، وارتفع (مجلف) على إضمار فعل تقديره (أو بقي مجلف) .

الشاهد فيه : نصب (مسحتا) على أصل الباب ورفع (مجلف) بالحمل على المعنى أي بقي من المال مُسْحتُ .

ورد البيت في جمهرة اللغة صـ ٣٨٦٠ ، ١٢٥٩ ، والخصائص ١/ ٩٩ ، وخزانة الأدب ٢٣٧/١ ، ٥٤٣ ، وينظر : لسان العرب : ٢/ ٤١ مادة : (سحت) .

(١) ينظر : أخبار النحويين البصريين ١/ ٢٢ للسيرافي ، تحقيق د/ إبراهيم البنا – دار الاعتصام ، ط١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م ، والموشح صـ ٩٩– ١٠٠ .

(٢) ينظر : مراتب النحويين صـ ٤٦ ، وينظر :التعليل النحوي صـ ١٤٣ .

(٣) ينظر : الخصائص ٢٤٩/١ ،٢٦٢، وينظر: نزهة الألباء لابن الأنباري صـ٣٧ .

ينطقون به حيث علل لذلك بعلة الحمل على المعنى، فاحتج لتأنيث (الكتاب) المذكر ، حيث حمل على معنى الصحيفة المؤنثة .

كما نسب التعليل في هذه المرحلة إلى يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) وغيره ، وليس غريبا أن ينسب التعليل والقياس إلى علماء العربية الأوائل [١] ،لما تقدم من جهودهم ، وما ظهر من نضج في التوجيهات النحوية التي أهلّت أن يبرز عصر جديد من التعليل على يدي الخليل وسيبويه ، وعليه فالتعليلات النحوية في هذه المرحلة لم تكن واضحة وجلية كما اتضحت فيما بعد فكانت تفهم وتلمس من سياقات الكلام[٢].

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أهم سمات التعليل في هذه المرحلة وهي :

١- أن قياسها فطري أي قياس نصوص على نصوص .

٢- التوافق مع القواعد، أي الاتساق بين التعليل والقواعد التي توصل إليها نحاة هذه المرحلة فليس ثمة تناقض بين التعليل وبين ما توصلوا إليه من قواعد ، وارتباط التعليل بالحكم النحوي ؛ لأن غاية النحاة في هذه المرحلة هو إنشاء معيار نحوي له من الاطّراد والتوسع ما له ، والبعد عن الشذوذ ما يعصم الألسنة من الخطأ واللحن [٣] فيكون المعيار النحوي مقياسًا للصواب ، وعلة لرد الخطأ

(١) ينظر : دراسة في كتاب سيبويه صـ ١٥٥ .

(٢) ينظر : مدرسة البصرة صـ ٢٦٣ .

(٣) ينظر : أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة د/ عبد الله الكبشي صـ ١٥٧ – كلية الدعوة– طرابلس، ليبيا ١٩٩٢م .

واللحن [١].

٣- نشأة الاجتهاد التعليلي القائم على المقدرة النحوية في الاستنباط والتأويل .

٤- الاحترام للقواعد النحوية فكان طابع هذه المرحلة الوقوف عند النصوص اللغوية:.. وتعني هذه السمة أن النحويين الذين يعللون لا يتناقضون مع النصوص اللغوية أيًّا كان مصدرها ، بل يجعلون التعليل في خدمتها مجيزًا لها ومسوغا لظواهرها [٢].

٢- **المرحلة الثانية** : مرحلة النمو والارتقاء : بدأت هذه المرحلة في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري أي مُنذ القرن الثاني الهجري حتى نهاية القرن الثالث الهجري وروَّادُها الخليل (ت١٧٥هـ) وسيبويه (ت١٨٠هـ)، ففي هذه المرحلة نضج القياس والتعليل، فمنهجية التعليل النحوي ظهرت على يد الخليل بن أحمد الذي يُعدّ في طليعة العلماء الذين استبطوا القواعد والأحكام اللغوية ، وأسندوها بالعلل ، وتلامذته أيضًا الذين عللوا وتوسعوا في التعليل حتى غدت العلة عندهم مقصدا يؤمه النحاة وغاية يتجهون إليها ، ويرى الزبيدي أن الخليل بن أحمد أول من استنبط علل النحو بقوله: (واستنبط من العروض ، ومن علل النحو ما لم يستنبط ، وما

(١) ينظر : نظرية التعليل في النحو د/ خميس الملخ صـ ٣٩ .

(٢) ينظر : الحذف والتقدير في النحو العربي ٣٠٤- ٣٠٦ نقلا عن أصول التفكير النحوي ، د/ علي أبو المكارم – دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة – تاريخ النشر ٢٠٠٧م ، صـ ١٦٨ .

لم يسبقه إلى مثله سابق [١] كما قيل : عنه أنه كان غاية في تصحيح القياس وتعليله واستخراج مسائل النحو[٢] وأنه أتى في علم النحو بما لم يأت بمثله أحد قبله في تصحيح القياس والتصريف)[٣] .

فكان الخليل أول من بسط القول في العلل فقد سُئل عن علله التي يعتل بها في النحو : أأخذتها عن العرب أم اخترعتها من نفسك؟ فقال :> إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علل ، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست ، وإن لم تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة ، والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا . سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك . فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته فليأت بها < وهذا كلام مستقيم،

---

(١) ينظر : طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، صـ٤٧ ، تحقيق أ/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، دار المعارف .

(٢) ينظر : الفهرست لابن النديم صـ٦٥ ، تحقيق أ/ إبراهيم رمضان ، الناشر – دار المعرفة – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م ، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ، صـ ٥ ، ٦ – الناشر – دار المعارف .

(٣) ينظر : طبقات النحويين واللغويين صـ ٤٧ ، والفهرست صـ ٤٧ .

وإنصاف من الخليل– رحمة الله عليه–)[١] وتبعه تلميذه سيبويه (ت١٨٠هـ) وكثر التعليل لديه سواء أكان ذلك للمطرد أم الشاذ فلا قاعدة تبنى من غير إيجاد علة لها [٢] ، وفي ذلك يقول: سيبويه عن العرب : > وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا < وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك هنا) [٣] ، فنرى سيبويه قد تبع منهج شيخه الخليل وتوسع في استخدامه للعلة فاعتنى بتعليل قياس الشبيه بالشبيه ، وحمل النظير على النظير بقوله :> والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء .. فمن ثم لم يضمروا الجازم ، كما لم يضمروا الجار <[٤]، والاعتماد على الذوق العربي مثل طلب الخفة وتجنب الثقل ، فمفهوم التعليل لدى المتقدمين من النحاة عامة يراد به جملة الأحكام النحوية المقررة وقد قُرنت بالأسباب الموصلة إلى تلك الأحكام إلا ما فارق فيه سيبويه أستاذه الخليل في هذا الميدان فإنما كان في التوسع والإكثار مما كان نذرا قليلاً عند شيخوخة المتقدمين <[٥]. وهذه المرحلة تمثل المرحلة الذهبية للنحو العربي إذ شهدت هذه المدة تأليف كتاب سيبويه والمقتضب وغيرهما ، ومن نماذج تعاليل الخليل بن أحمد تعليله لعدم دخول الألف واللام على المنادى بعلة الاستغناء يقول سيبويه > وزعم

---

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو للزجاجي صـ ٦٥ ، ٦٦ ، تحقيق د/ مازن المبارك – دار النفائس – بيروت – ط ٥ ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

(٢) ينظر : المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ، صـ ٨٢ – بتصرف .

(٣) ينظر : الكتاب ١/ ٣٢ ، تحقيق د/ عبد السلام هارون – الناشر : مكتبة الخانجي ، القاهرة – الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

(٤) ينظر : المرجع السابق ٣/ ٩ .

(٥) ينظر : النحو العربي د/ مازن المبارك ، طبعة دار الفكر – بيروت .

الخليل – رحمه الله– أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة ، وذلك أنه إذا قال : يا رجل ويا فاسق ، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق ويا أيها الرجل ، وصار معرفة .لأنك أشرت إليه وقصدت قصده ، واكتفيت بهذا عن الألف واللام وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو لهذا ، وما أشبه ذلك ... وصار هذا بدلا من النداء من الألف واللام واستغنى به عنهما كما استغنيت بقولك : اضربْ عن لتضربْ[١].ونظرا لأهمية كتاب سيبويه في العلل النحوية وغيرها .

فقد قيل عنه :> إنه أول بحث جامع للعلل النحوية)[٢] بما حوى فيه سيبويه من تعليلات كثيرة حيث علل فيه لما وقع في كلام العرب، ولما لم يقع منه ، ومن أمثلة التعليلات الافتراضية عنده : تعليله لمنع جزم الأسماء ، وجرّ الأفعال بقوله :> ..وليس في الأفعال المضارعة جرّ ، كما أنه ليس في الأسماء جزم ؛ لأنَّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين ، وليس ذلك في هذه الأفعال <[٣] ، كما علل لإعراب المضارع بعلة الشبه وهي مضارعته لاسم الفاعل أي مشابهته له في الحركات ،والسكنات ،وعدد الحروف بقوله وإنما ضاعت أسماء الفاعلين أنك تقول:إن عبد الله ليفعل ،فيوافق قولك: لفاعل،حتى كأنك قلت :إن زيدا لفاعل فيما تريد من المعنى[٤]. كما شهدت هذه المرحلة بروز نحاة آخرين كان لهم أثرهم في مجال التعليل كالكسائي(ت١٨٩هـ)،والفراء(ت ٢٠٧هـ) والزجاج (ت٣١١هـ).

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/ ١٩٧– ١٩٩ .

(٢) ينظر : النحو العربي د/ مازن المبارك صـ ٥١ .

(٣) ينظر : الكتاب ١٤/١،وينظر : شرح الملحة صـ٥٤.

(٤) ينظر : المرجع السابق ١/ ١٤ ،١٧١/١.

ومن أهم سمات التعليل في هذه المرحلة ما يلي :

١- بناء التعليل النحوي القائم على استقراء كلام العرب من الأشباه والنظائر، والفرار من الثقل ، وطلب الخفة ، وكثرة الاستعمال .

٢- البساطة والبعد عن التعقيد الفلسفي ، والانسجام مع روح اللغة .

٣- انتشار التعليل في هذه المرحلة انتشارا واسعًا فكل حكم يُعلل وكل ظاهرة نحوية كلية أو جزئية لابد لها من علة حتى غدا في النحو مجموعة من العلل التي تهدف إلى محاولة تغيير أحكام النحو كلها، ولعل الخليل بن أحمد الفراهيدي أول من جعل العلة اجتهادا من النحوي وكان لنا في نصه السابق[١] الذي ساقه الزجاجي (ت٣٧٧هـ) مرآة تعكس ما قلناه .

٤- العناية والاهتمام بتقرير الحكم النحوي وتثبته ، وبيان سره ومدى موافقته لطبيعة اللغة العربية أي- بيان الغاية من التعليل وهي فهم كلام العرب .

٥- تميز جماعة من النحويين بالتعليل كالخليل بن أحمد ، وعلي بن المبارك الأحمر الكوفي (ت١٩٤هـ) الذي كان يقدَّم على الفراء (ت٢٠٧هـ) بسبب تقدمه في علل النحو [٢] ورافق ذلك ظهور مؤلفات عمادها التعليل ، منها كتاب (القياس في النحو) ذكره

(١) ينظر : ص ٢٨ من البحث

(٢) ينظر : نزهة الألباء لابن الأنباري صـ ٨٠ .

بروكلمان [١] ولكنه لم يصل إلينا ، ومنها كتاب (العلل في النحو) لقطرب (ت٢٠٦هـ) وكتاب (المقاييس) لأبي الحسن سعيد بن مسعدة (ت٢١٠هـ) المعروف بالأخفش ومنها كتاب (علل النحو للمازني (ت٢٤٩هـ) ومنها كتاب (اختلاف النحويين) للثعلب (ت٢٩١هـ) [٢].

٦- ارتباط التعليل بالتعليم ،حيث تحول النحو في هذه المرحلة من طابع البحث العلمي بعد انتهاء عصر الاحتجاج إلى طابع التعليم والتدريس على نطاق واسع نتيجة ؛ لامتداد الدولة العباسية على مساحة واحدة ، وفيها أمم مختلفة وشعوب متباينة دخل كثير منها في دين الله أفواجًا يتلون القرآن ولغته العربية ، فكان من المألوف أن يسأل طلاب العلم عن علة حكم نحوي سؤالا يحثّ ذهن النحاة على التفكير بعلّة مناسبة مقنعة [٣].

٣- **المرحلة الثالثة** : مرحلة النضج والازدهار : وتبدأ هذه المرحلة منذ القرن الثالث الهجري إلى نهاية القرن الخامس ، وهي المرحلة التي قد عاش فيها الحريري أكثر عمره أي نحو: أربع وخمسين سنة ، وهي المرحلة الأكثر نضجا، وتقدما في تاريخ التعليل النحوي إذ صار علما له معاييره ،

---

(١) ينظر : تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٣٠ .

(٢) ينظر : الفهرست ١٠٦، وينظر : الإيضاح صـ ٧٠ ،و الخصائص ٣/١ ، وطبقات النحويين ١٥١ – ١٥٢ ،ومعجم الأدباء ٢/ ٥٥٢ ، ، وبغية الوعاة ١/ ٥٩١ ، وينظر : نظرية التعليل د/ خميس الملخ صـ ٥٠ .

(٣) ينظر : تجديد النحو أ/ عفيف دمشقية صـ١٦٠، ونظرية التعليل د/ خميس الملخ صـ٥١ .

ومصطلحاته إذْ أخذ الاهتمام بالعلة يزداد مع تقدم الزمن ، فبعد أن كان التعليل عند أوائل النحويين يعقب الحكم النحوي؛ لتقريره وإثباته باتت العلة عند نحوي القرن الثالث رديفه الحكم النحوي لا تفارقه في أي حال ، فكانت العلة لدى المبرد (ت٢٨٥هـ) هي السلاح الذي يقهر به خصمه في المناقشة والبحث ، وعاب عن سيبويه أخذه الأحكام النحوية عن الخليل غفلا من التعليل ، واشتهار المبرد بذلك كان سببا في ترك الزجاج لحلقة المبرد[١].فكانت العلة إلى هذا التاريخ يؤتي بها كوسيلة لتقرير الحكم النحوي، وإثباته ، وهكذا إذ لم يبلغ القرن الثالث نهايته حتى اكتسبت العلة قيمة واضحة فأخذ النحاة يرمقونها بأنظارهم ، فأصبحت بعد القرن الرابع غاية يسعى النحويون إلى تحصيلها ، حتى أصبحت البراعة وجودة النظر فيها صفة تميز بها أصحابها من سائر النحويين) [٢] فبدأت تظهر محاولات لوضع أُطُر منهجيّة نظريّة لجوانب من نظرية النحو العربي بالاعتماد على استقراء مادة النحو العربي بأبوابه وأحكامه ، ومسائله وجزئياته في الكتب الأولى ، ولاسيما كتاب سيبويه للانتقال بالنظريّة النحويّة من مرحلة الأعراف غير المكتوبة إلى مرحلة البنود المكتوبة القانونية التي يترسمها النحاة في درسهم النحوي[٣].

وشهدت هذه المرحلة محاولات تنظيرية غرضها حصر جوانب نظرية

---

(١) ينظر النحو العربي صـ ٦٧ ، ٦٩ ، والشاهدة وأصول النحو صـ ٥٥ .

(٢) ينظر : العلة النحوية نشأتها وتطورها ، د/ مازن مبارك صـ٧١ - دار الفكر – لبنان – بيروت الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ – ١٩٨١م

(٣) ينظر : نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، صـ ٥٠ ، د/ خميس الملخ ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م .

التعليل في النحو العربي ، وحصر أصولها ومصطلحاتها ، فمن الناحية المنهجية نجد أن التأليف والبحث في التعليل النحوي صار مستقلا واسعا بعد أن كان ممتزجا بالنحو ، وهكذا إذا لم يبلغ القرن الثالث نهايته حتى كانت علل النحو موضوعًا ذا قيمة ، ترمقه أنظار النحاة يكتبون فيه ويتخذون منه وسيلة امتحان واختبار [١].

إذًا ... **فهل هناك علاقة بين العلل النحوية والعلل الكلامية أو الفقهية آنذاك الوقت** ؟ نعم يرى ابن جني أن هناك مناسبة بين علل النحو ، وعلل الفقه ، وذلك ؛ لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول ، ويعلم حقيقة هذا أرباب المعرفة بهما [٢].

– وقد بحث ابن جني عن مكان علل النحويين بين علل المتكلمين ، وعلل الفقهاء ، ورأى أنّ علل النحويين علل عقلية خاصة بالنحو العربي ، أو هي علل أقرب إلى علل المتكلمين الذين يرتكزون على العقل في تبريرهم قضاياهم ، فلا هي نفسها علل المتكلمين، ولا هي نفسها علل الفقهاء ؛ لأن العلل النحوية تخضع إلى منطق اللغة العربية ، واللغة العربية تجنح نحو الخفة ، وتجنب الثقل وهي مبتغى اللسان العربي ، وأما علل الفقهاء فهي أمارات لوقوع الأحكام الشرعية وقد تكون الحكمة من الحكم الشرعي خفية ، ولا يمكن تبريرهم عقلاً ، فالصلوات الخمس ، وعدد ركعاتها وسجداتها لا نعلم حكمتها ، فالشرع يدعونا إلى الإيمان بها

(١) ينظر : العلة النحوية نشأتها وتطورها ، د/ مازن مبارك صـ ٧١ بتصرف .

(٢) ينظر : نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري صـ ٧٦ تحقيق أ / إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار ،الزرقاء الأردن ،ط٣ – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

وتطبيقها من غير حاجة إلى السؤال عن كنهتها) [١] ، وارتبطت العلة آنذاك بعلل أرباب الجدل والكلام ، وفي ذلك يقول ابن جني أيضًا > اعلم : أن علل النحويين ، وأعني حذاق النحويين المتفنين لا ألفافهم المستضعفين أقرب إلى علل المتكلمين ، منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم يحيلون على الحسن ويحتجون فيه بثقل الحال وخفتها على النفس [٢].

والخلاصـــة : أن هناك فروقا دقيقة من هذه العلل ، فالعلة المنطقية أو الكلامية : هي علة غائية في طبيعتها يكشف بها عن تلازم عقلي بينها وبين المعلول ، فهي علاقة معية ومصاحبة، وأما العلة الفقهية فهي: علة تعبدية تكشف عن الصالح العام أو المصالح المرسلة ، تسبق في الوجود المعلول

وأما العلة النحوية : فهي علة حسية تكشف عن نتيجة الاستقراء وهي ضرورية في بعض الحالات وتلحق معلولها في الوجود [٣].

ومـن رواد هـذه المرحلـة ابـن السـراج (ت٣١٦هـ) والزجـاجي (ت٣٣٧هـ)، والفارسي (ت ٣٧٧) وابن جني (ت ٣٩٢هـ) ، وابن الوراق (ت ٣٨١هـ) والرماني (ت٣٨٤هـ) . حيث ظهرت

طائفة جديدة من اللغويين الذين سعوا إلى التأليف، فكما عني العلماء

---

(١) ينظر : الخصائص ١/ ٤٨ ، ٤٩ .

(٢) ينظر : المرجع السابق ١/ ٤٨ .

(٣) ينظر : الأصول في النحو العربي د/ تمام حسان صـ ١٩٥، دراسة استمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، وطبعة دار الشئون الثقافية ، ١٩٨٨م .

بالعلة النحوية، فقد عُنوا بالتأليف فيها ، وبإفرادها بكتب خاصة تحمل هذا العنوان .

وكان أول من أفردوا العلة بالتأليف في هذه المرحلة بعض العلماء منهم:

– قطرب (ت٢٠٦هـ) فوضع كتابا في العلة سماه (العلل في النحو) وكذلك كتابه >التصريف أول كتاب تعرض للعلة في موضوعاته<[١] واستمر التأليف في العلة فكثرت فيها المؤلفات والمصنفات ، فوضع ابن كيسان (ت٣٢٠هـ) >المختار في علل النحو< في ثلاثة مجلدات أو أكثر وكتاب (العلل في النحو) لهارون بن الحائك الضرير (ت٣٠٠هـ) [٢]. وألف محمد بن علي العسكري المعروف بـ (ميرمان (ت٣٢٦هـ) كتاب (المجموع في علل النحو) وكتاب (الإيضاح في علل النحو) للزجاجي (ت٣٣٧هـ) وكتب أبو الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الوراق (ت٣٨١هـ) كتابه > علل النحو< ووضع الحسن بن عبد الله المعروف بـ > لكذة الأصبهاني < كتابين في العلل هما > علل النحو ، ونقض علل النحو < [٣]. ولم يصلنا من هذه الكتب سوى كتاب (الإيضاح في علل النحو) للزجاجي (ت٣٣٧هـ) وكتاب (علل النحو لابن الوراق (ت٣٨١هـ) .كما شهدت هذه المرحلة أيضًا تقسيمات للعلل النحوية إلى أقسام متميزة ومحددة .

(١) ينظر : معجم الأدباء ٧/ ١٢٢ ، وبغية الوعاة١/٢٤٣.

(٢) ينظر : البلغة صـ ٢٦٧ .

(٣) وينظر : بغية الوعاة ١/٥٠٩ .

وقد تعددت أقوال النحويين حول أقسام العلل النحويــة :

١- **التقسيم الأول** لابن السراج (ت٣١٦هـ) **حيث قسمها إلى قسمين :**

أحدهما : علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم كقولنا: كل فاعل مرفوع .

والآخر : يسمى علة العلة ، ولعل هذا المصطلح أول ما عرف على يديه، كقولنا : لم صار الفاعل مرفوعا ، والمفعول به منصوبا ؟ .. وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما نستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها ، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات [(١)] .

٢- **التقسيم الثاني** : للزجاجي (ت٣٣٧هـ) حيث زاد نوعا ثالثا فقسمها إلى ثلاثة أقسام هي : علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية .

(أ) **: العلة التعليمية هي ما تسمى بالعلة فقط** ، وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظا ، فإذا سمعنا بعضًا منها قسنا عليه نظيره، مثال ذلك :أنا لما سمعنا : قام زيد فهو قائم ،عرفنا اسم الفاعل فقلنا : ذهب فهو ذاهب ،فكانت نتيجة الرغبة في تبسيط القواعد النحوية.

(ب) **وأما العلة القياسية فهي ما تسمى بعلة العلة** وهي ما يسميها الدينوري بالعلة الحكمية ، وكأنها علل تظهر حكمة العرب عن طرق كشف

(١) ينظر : الأصول في النحو ٣٥/١ ، تحقيق د/ عبد الحسين الفتيلي – الناشر – مؤسسة الرسالة – لبنان – بيروت .

أغراضهم وهي الأجوبة الثانية في أحكام الإعراب والبناء كأن يقال لمن قال: نصبت زيدًا بإن ، في قوله :إن زيدًا قائم ، ولم وجب أن تنصب (إن) الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن يقول لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول ، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته ، فهذه العلة انبثقت عن رغبة النحاة في طرد الأحكام.

جـ - وأما العلة الجدلية ،أوالحديثة النظرية فكل ما يُعتل به في باب (إنَّ) مثل أن يقال : فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأي الأفعال شبهتموها ؟ أبا لماضية ، أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال أم المتراخية ، أم المنقضية بلا مهملة ؟) [١] وهي أيضًا الأجوبة الثالثة في أحكام البناء والإعراب وتسمى أيضًا بعلة العلة وكل شيء اعتل به المسؤول جوابًا وقد نبعت من الإحساس بضرورة منطقة الظواهر والقواعد والعلل جميعا.

التقسيم الثالث : تقسيم الرماني (ت٣٨٤هـ) حيث قسمها إلى ستة أنواع : علل قياسية، وحكمية ، وضرورية ووضعية ، وصحيحة ، وفاسدة ، ووضح كل علة بإعطاء حد لها<[٢].

٥- **التقسيم الرابع :** لابن جني (ت ٣٩٢هـ) حيث قسمها على أساس النطق السليم ؛ إذا رأى أن علل النحويين ضربان : أحدهما

---

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو للزجاجي صـ ٦٤، ٦٥، تحقيق د/مازن المبارك، بتصرف – الناشر : دار النفائس – بيروت – الطبعة الخامسة ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م. وينظر:أصول التفكير النحوي ص١٧١-١٧٢

(٢) ينظر : كتاب الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه صـ ٢٦٩ طبعة دار الكتب – بيروت لبنان- ١٩٧٤م .

: واجب لابد منه ؛ لأن النفس لا تطيق في معناه غيره وهذا لائق بعلل المتكلمين ، كقلب الألف واوا ؛ لانضمام ما قبلها ، وياء ؛ لانكسار ما قبلها نحو (ضورب) وامتناع الابتداء بالساكن وهو ما يسمي بالعلة الموجبة [١].

وهي التي تفسر حكما نحويا واحدا ، أو حالة تركيبة واحدة ثبتت كل منهما بالسماع عن العرب ، ولا مناص للخروج عن القاعدة النحوية فيها أو ردها [٢]. مثل رفع الفاعل ونصب المفعول.. [٣].

والآخـر : ما يمكن تحمله إلا أنه على تجشم واستكراه وهو ما يسمي بالعلل المجوزة : وهي العلل التي تفسّر الأثر الذي تجيزه القواعد الجوازية في الكلمة أو التركيب فعلة إضافة الظرف إلى المبني تجيز بناء الظرف) [٤]، أي إنها تجيز شيئين ، فإما أن ترد أحدهما من مثل قلب الواو ياء إذا انكسر ما قبلها ، نحو: عُصَيْفِيْر في: عُصفُورْ، فقد يجوز تصحيح الواو بعد الكسرة، فيقال: عُصَيْفِوْر، ولكنه كسره لثقله) [٥]. وإما أن تُرجحه على الآخر من مثل ستة الأسباب الداعية إلى الإمالة ، فترك الإمالة والتزامها سبيلهما الجواز لا الوجوب) [٦].

---

(١) ينظر : الخصائص ١/ ١٦٥ ، الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الرابعة .

(٢) ينظر : نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين د/ حسن خميس الملخ – الطبعة الأولى ٢٠٠٠م ، عمان – دار الشروق ، صـ ١٠٧ .

(٣) ينظر : الخصائص صـ ٨٨ .

(٤) ينظر : التعليل في النحو العربي صـ ١٠٨ .

(٥) ينظر : الخصائص ١/ ١٤٥ .

(٦) ينظر : المرجع نفسه ١/ ١٦٤ .

٥- **التقسيم الخامس** : تقسيم الجليس الدينوري (ت٤٩٠هـ) [١] الذي نقله عنه السيوطي[٢]

إذ قسم العلل النحوية في كتابه إلى صنفين بقوله : واعتلالات النحويين صنفان [٣]

أحدهما : علة تطرد على كل كلام العرب ، وتنساق إلى قانون لغتهم.

والثاني : علة تظهر حكمتهم ، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم وهم للأولى أكثر استعمالا وأشد تداولا ، وهي واسعة الشعب إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعًا ، وهي : علة سماع ، وعلة تشبيه ، وعلة استغناء،وعلة استثقال، وعلة فرق ، وعلة توكيد ، وعلة تعويض، وعلة نظير ، وعلة نقيض ، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة ، وعلة معادلة ، وعلة قرب ومجاورة ، وعلة وجوب وعلة جواز ، وعلة تغليب ، وعلة اختصار ، وعلة تخفيف ، وعلة دلالة حال ، وعلة أصل ، وعلة تحليل ، وعلة إشعار ، وعلة تضاد ، وعلة أولى) [٤] ، وشرح هذه الأنواع[٥] التاج بن

(١) هو أبو عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله المعروف بالجليس الدينوري ، المتوفى سنة (٤٩٠هـ) من مؤلفاته ثمار الصناعة ، والحروف السبعة من الكلام . تنظر ترجمته في كشف الظنون ١/ ٥٢٣ وهدية العارفين ١/ ٣١٠ ، ٣١١ .

(٢) ينظر : الاقتراح في أصول النحو صـ ١١٥ .

(٣) ينظر: ثمار الصناعة صـ١٣٥،١٣٦-تحقيق د/محمد خالد الفاضل ،١٤١١هـ-١٩٩٠م.

(٤) ينظر : الاقتراح للسيوطي صـ ١١٥ .

(٥) ينظر : المرجع السابق صـ ١١٨ .

مكتوم[١]. في تذكرته ومثل لها عدا علة التحليل فقد اعتاص عليه شرحها وفكر فيها أياما ، فلم يظهر له شيء فيها ، وشرحها الشيخ شمس الدين بن الصائغ[٢].

٦- **التقسيم السادس** : لابن مضاء (ت٥٩٢هـ) حيث جعلها على ثلاثة أضرب (علل أُول ، وعلل ثوانٍ ، وعلل ثوالث) [٣] ، ولا يعني وقوفنا هذه الوقفة عند العلة في القرن الرابع أن النحاة قد انقطعوا عن التعليل ،أو الأخذ به ،والتأليف فيه ، بل استمر ذلك إلى قرون متأخرة ، فقد صنف الأنباري (ت٥٧٧هـ) كتابه أسرار العربية وفق منهج أصول الفقه ؛ لأن النحو عنده معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول[٤] ضمن ما سماه > بعلم أصول النحو [٥] وعدَّ التعليل دليل صحة الحكم النحوي فقال > وفائدته – يعني علم أصول النحو – التعويل في إثبات

---

(١) هو أحمد بن عبد القادر بن مكتوم بن أحمد بن سليم القسي ، تاج الدين أبو محمد الحنفي النحوي ، المتوفى ٧٤٩هـ .أخذ النحو عن البهاء بن النحاس ،من تصانيفه شرح كافية ابن الحاجب ، وشرح شافيته ، وشرح الفصيح من البحر المحيط والتذكرة، تنظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٣٢٦ ،وسلم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة ١٠٨/٤ .

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمردي شمس الدين بن الصائغ الحنفي (ت٧٧٦هـ) من تصانيفه شرح ألفية بن مالك ، والتذكرة في النحو . تنظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ١٥٥ ، والأعلام ٦/ ١٩٢ .

(٣) ينظر : الرد على النحاة صـ ٢٨ ، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا– دار الاعتصام – الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

(٤) ينظر : النزهة صـ ٧٦ ، بغية الوعاة ٢/ ٨٨ .

(٥) ينظر : المرجع نفسه صـ ٧٦ .

الحكم على الحجة والتعليل) [١].

وقد ألحق الأنباري القياس النحوي بالقياس الفقهي ، فجعل اتحاد العلة طريقا لاتحاد الحكم النحوي ، ورتب فيه أحكام العربية على الأسباب والعلل فقال: فيه > ... وأوضحت فساد ما عداه بواضح التعليل ، ورجعت في ذلك كله إلى الدليل <[٢].

وقد بنى الأنباري كتابه أسرار العربية على أسلوب الفنقلة القائم على السؤال والجواب مكثرا من سؤال التعليل بـ (لم) كابن الوراق (٣٨١هـ) ، والحريري (ت٥١٦هـ) فابن الأنباري يجعل الحكم ناتجا عن العلة ، كأنه لاحق بها ولا يجعل الحكم دليلا على العلة كما هو الحال عند المتكلمين مثل الرماني ، وابن جني ، وقد اتخذ ابن الأنباري من العلل ركائز في إبراز الخلاف بين البصريين والكوفيين وفي تفضيل الآراء وترجيحها.كما في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف .

– كما كان أبو البقاء العكبري مولعًا بإيراد العلل بقوله : لأن > النفوس تأنس بثبوت الحكم لعلةٍ فلا ينبغي أن يزول ذلك الأنس <[٣] ، لهذا لم يكد يغادر كبيرة ولا صغيرة في النحو إلا علّلها فجاءت دراساته النحوية في هذا الكتاب ممارسة تطبيقية لما استنبط من الأسباب والعلل وقد صاغ العكبري

(١) ينظر: لمع الأدلة للأنباري صـ ٨٠ .

(٢) ينظر : أسرار العربية لابن الأنباري صـ ٢٧ .

(٣) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري صـ١٨٩ ، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – الناشر : دار الغرب الإسلامي – بيروت ، ١٩٨٦م .

النحو العربي في كتابه (اللباب) وفق منهج التعليل، فتناول أبواب النحو العربي كلها تقريبا كل باب بقدر ما فيه من علل إذ يوضح حد الباب[١] ثم يعلله جزءًا جزءًا ويشرع في توضيح أحكام الباب التفصيلية فيتبع كل حكم ما يتعلق به من العلل ، فإن لم يكن في الباب ما يحتاج إلى التعليل اقتضبه اقتضابا شديدًا [٢].

ومما سبق نلخص أهم سمات التعليل في طور النضوج والازدهار فيما يأتي:

١- كثرة عدد المؤلفات الخاصة بالحديث عن العلة النحوية وأهميتها وأقسامها ؛ حيث استفحل أمر العلّة والتعليل في القرنين الثالث والرابع الهجريين .

٢- تفاقم تغلغل الفلسفة وعلم الكلام في النحو وطرق النظر في مسائله ، ذلك أن النحاة احتذوا بالمتكلمين وقلدوهم فأخذوا بتطعيم نحوهم بالفلسفة والعلة) [٣].

وما ذلك ؛ لأن مسائل الكلام كانت هي الأسبق إلى تصدر مجالس العلم والبحث والمناظرة ، بل كان عدد من النحاة من المتكلمين ، فليس ببعيد القول بامتزاج النحو بالفلسفة والمنطق امتزاجًا كبيرًا حتى جعلهما السيرافي في وادٍ واحدٍ ، وجعلهما الرماني وجهين لعملة واحدة حتى قال فيه

---

(١) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٧٨ ، تح د/ عبد الإله النبهان دار الفكر – دمشق – ط ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م

(٢) ينظر : نظرية التعليل د/ خميس الملخ ، صـ ٧٧ .

(٣) ينظر : أصول النحو صـ ٨٤ .

الفارسي قولته :(إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء) [١] ، رافق ازدهار التعليل في هذه المرحلة ظهور نزعات مناهضة له .

٣- ظهور الاتجاه المعارض للإسراف في استعمال العلل النحوية ، فلم يرتض بعض النحويين مغالاة النحاة في التعليلات ، فنادوا بإبطال العلل واستضعفوها منها ما جاء على يد ابن الطراوة (ت٥٢٨هـ) وابن حزم الأندلسي (ت٥٤٦هـ) عند هجومه على علل النحويين (وأنها في رأيه كلها فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتة ، وإنما الحق من ذلك أن هذا سمع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها ونقلها ، وما عدا هذا فهو مع أنه تحكم فاسد متناقض .. فهو أيضًا كذب ؛ لأن قولهم كان الأصل كذا فاستثقل فنقل إلى كذا شيء يعلم كل ذي حسّ أنه كذب لم يكن قط ، ولا كانت العرب عليه مدة ثم انتقلت إلى ما سمع منها بعد ذلك)[٢] ، ووافقهما السهيلي (ت٥٨١هـ) حيث رفض علل الممنوع من الصرف [٣] ، ورافقه في ذلك المذهب الفقهي الظاهري الذي حمل لواءها ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) في كتابه (الرد على النحاة) والذي دعا

---

(١) ينظر : بغية الوعاة ١٨١/٢ ، وينظر : النحو العربي ٧٩ ، ٩٣ ، ١٣٢ ، والشاهد وأصول النحو صـ٣١٩ ، ومظاهر التعليل النحوي في كتاب التذييل والتكميل د/ وليد الراقي صـ ٢٩٤ .

(٢) ينظر : نظريات في اللغة عند ابن حزم لسعيد الأفغاني صـ٤٥- ٤٧ – الناشر – دار الفكر ، ط٢ – ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م

(٣) ينظر : أمالي السهيلي صـ ١٩ / ط٥ – تحقيق د/ محمد إبراهيم البناء – دار الاعتصام – مصر ١٩٨٤م .

فيه إلى إلغاء نظرية العامل ، وإلغاء علل النحو ، ولاسيما العلل الثواني والثوالث بقوله > ومما يجب أن سقط من النحو العلل الثواني والثوالث [١].

– وتابعهم في ذلك أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) وأشاد بدعوة ابن مضاء وانتقد النحويين ، لكثرة تعليلاتهم التي يرى أنها أفسدت النحو بقوله:> والنحويون مولعون بكثرة التعليل ، ولو كانوا يضعون مكان التعليل أحكاما نحوية مستمدة للسماع الصحيح لكان أجدى ، وأنفع [٢] .

٤– ظهور محاولات تنظيرية في التعليل ؛ حيث بدأت هذه المحاولات بنظرات جزئية في اعتلالات النحويين كتقسيم ابن السراج علل النحويين إلى قسمين ، ثم جاء الزجاجي فجعل علل النحو ثلاثة أصناف، ثم جاء ابن جني وقسمها بحسب طبيعة العلة إلى علل مُوجبة ، ومجوِّزة وهذه المحاولات متباينة المشارب الثقافية والفكرية .

– فقد استقى ابن السراج تضيفه من ملاحظة علل النحويين في مؤلفاتهم، في حين تأثر الزجاجي بالمنطق. أما ابن جني وابن الأنباري فبحثا عن تنظير للعلة النحوية خارج النحو، فالتمسها ابن جني في علم الكلام ، والتمسها ابن الأنباري في علم أصول الفقه [٣].

٥– بروز المنهج التعليلي في صياغة النحو حيث صاغ بعض النحويين النحو العربي بأبوابه ، وأحكامه صياغة تعليلية تقوم على توضيح

---

(١) ينظر : الرد على النحاة لابن مضاء– تحقيق د/ شوقي ضيف صـ ١٥١– ١٥٢ ، القاهرة ١٩٤٧م.

(٢) ينظر : منهج السالك صـ ٢٣١ .

(٣) ينظر : نظرية التعليل صـ ٧٨ ، د/ خميس الملخ

الباب وعلله ثم شرح أحكامه وعللها ، وتقليب الوجوه المحتملة لكل تركيب في بابه مع تعليل كل وجه مستعمل أو مهمل كما في كتاب (اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (ت٦١٦هـ) [١].

هذا ... ونستطيع أن نجمل الحديث عن العلة منذ نشأتها حتى نهاية القرن الثالث بأنها وجدت على ألسنة النحاة منذ أن وجد النحو ، وأنها كانت عند سيبويه والذين عاصروه أو سبقوه مستمدة من روح اللغة ، معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان ، وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها إذ كانت إلى هذا الوقت يؤتى بها كوسيلة لتقرير الحكم النحوي وإثباته ، ولم تكن ذات طبيعة فلسفية وإن كانت فكرتها في الأصل مقتبسة من التفكير الفلسفي ، وكان أسلوبهم إلى الجزم والتقرير أقرب منه إلى الجدل والتأويل [٢].

فأصبحت العلة بعد القرن الرابع غاية يسعى النحويون إلى تحصيلها وجودة النظر فيها صفة تميز حذاق النحويين وارتبطت آنذاك في القرن الخامس بعلل أرباب الجدل والكلام فامتزج النحو بالفلسفة ، والمنطق وبالجدل الكلامي وبالأسلوب الفقهي .

ولعلنا لا نكون مغالين إذا قلنا إنه لم يأت بعد القرن الرابع من زاد في العربية شيئا على أهلها، وإن ما ظهر بعد ذلك من مؤلفات في هذه العلوم لا يعدو أن يكون شرحا وتفصيلا لها ، أو اختصارا وتهذيبا أو استدراكات وتعليقات عليها ، ولم يشذ عنها ذلك إلا من تفرد برأي أي منهج ، فقد كان جل النحويين – بعد ذلك العصر– مقلدين اتخذوا من المتقدمين أئمة

(١) ينظر : المرجع نفسه صـ ٧٧ .

(٢) ينظر : العلة النحوية نشأتها وتطورها لمازن مبارك .، صـ ١٣١– ١٣٢ .

يهدونهم ، وساورا على طريقتهم وحذوا حذوهم في كثير من الإسراف والمغالاة ، وحسبنا أن نمر بآثار نحاة تتابعوا على مر القرون كالزمخشري (ت٤٦٧- ٥٣٨هـ) ،وابن الأنباري (٥١٣- ٥٧٧هـ) ، وابن مالك (٦٠١- ٦٧٢هـ)، وأبي حيان (ت٧٤٥هـ) ، وابن هشام (٧٠٨- ٧٦١هـ)، والسيوطي (٨٤٩-٩١١هـ) لنرى تيار البحث النظري ،وأثر الفقهاء والمتكلمين يجري في مصنفاتهم نشيطا كأنه منها قلبها ودماها) [١].

المرحلة الرابعة: مرحلة المراجعة والاستقرار، وقد تمثلت هذه المرحلة في القرنين السادس ،والسابع الهجريين ونستطيع أن نقول: إنّ حركة التعليل في النحو العربي أنذاك الوقت لا يحتاج الباحث فيها إلى كثير من التأمل والتفكير ليحكم أنَّ أثر الفقهاء والمتكلمين الذي سار البحث النحوي حتى القرن الخامس هو نفسه الذي ظل صاحب النفوذ والسلطان في أعمال التابعين من النحاة فيما بعد .

ومن أهم سمات هذه المرحلة :

١- الإكثار من العلل : حيث غلبت صبغة المنطق على سمات الدرس النحوي ، فاهتموا بالقياس والتعليل في استنباطهم القواعد النحوية وأصبحت معظم كتب النحاة آنذاك الوقت تنزع إلى جمع ما استطاع من العلل ثم الترجيح بينها والاختيار منها، أو إضافة علل جديدة كما في شرح الملحة للحريري (ت٥١٦هـ) وشرح المفصل لابن يعيش (ت٦٤٣هـ) والمحصول لابن إياز (ت٦٨١هـ) ، والرضي (ت٦٨٨هـ) في شرح الكافية ، والسيوطي (ت٩١١هـ) في الهمع .

(١) ينظر : المرجع نفسه صـ ١٣٢ .

وغدا البعض الآخر إلى اختيار علل مناسبة أو أكثر ، والسكوت عن العلل الأخرى كما في المختصرات نحو: الكافية لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ).

وقطر الندى وشذور الذهب لابن هشام (ت٧٦١هـ) ووجهوا همتهم إلى مسائل الخلاف، والعلل ، وأصبحوا يفتخرون بذلك كابن الخباز الذي يفتخر بأنه علل بناء الفعل الماضي على الفتحة بخمسة عشر وجها في شرح الإيضاح واقتصر على اثنين منها في الغرة المخفية [١].

٢- أصبح التعليل هدفا يسعى النحاة إلى تحقيقه فابن يعيش يريدأن يتبع كل حكم في المفصل بقوله :(واتبع كلّ حُكم منه حججه وعلله) [٢].

٣- ازداد مزج العلل النحوية بالمصطلحات الفلسفية والمنطقية أكثر مما كان في الطور السابق وابتلى النحو في هذه المرحلة بتوغل المصطلحات الفلسفية والمنطقية فيه ، مثل الدالّ والمدلول عليه) ، و(الجوهر والمركب) وغيرها حتى إنَّ الكيشي (ت٦٩٥هـ) بحث نوع علة المفعول لأجله فقال >المفعول له : ليس علة فاعلية ولا صورته ولا مادتة ، فتعين كونه علة غائية ، وهو المسمى بالغرض) [٣].

٤- تعقيد النحو ومهاجمته بسبب الصياغة الفلسفية للعلة النحوية حتى انبرى نفر من النحاة يدافعون عن العلة النحوية مثل : الفرخاني ، والتاج الإسفراييني ، وابن أبي الربيع[٤] .....[٥].

---

(١) ينظر : الغرة المخفية لابن الخباز ١/ ١٤٩ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ١/٣٩،٢٦ .

(٣) ينظر : الإرشاد إلى علم الإعراب للكبشي صـ ٢٣١ .

(٤) ينظر : البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤٨.

(٥) ينظر : نظرية التعليل صـ٨٩ ، د/ خميس الملخ .

٥- ظهور نحاة في هذا العصر نأوا بمؤلفاتهم عن المصطلحات الفلسفية ما استطاعوا مثل ابن مالك (٦٧٢هـ) ، وابن هشام (ت٧٦١هـ) .

٦- اختفت النظرة المنهجية الموحدة للعلة النحوية ، أو كادت تختفي عند بعض المتأخرين ، وأصبح البحث في العلل النحوية جمعا أو اختيارا معياره النحوي نفسه ، لهذا شاع عندهم التعليل بكل أشكاله وأحواله ، فازداد النحو تضخما على تضخمه إذ أصبح الحكم النحوي بداية سباق إلى حشد أكثر ما يمكن من العلل بشتى الوسائل ومختلف المناهج، فجاءت كتب المتأخرين على منوال جمل الزجاجي ، ومفصل الزمخشري وغيرهما ... حتى أطلَّ العصر الحديث ، فخفت جذوره ذلك السياق مع محاولات تيسير النحو واصطلاحه وتحديثه[١].

والخلاصـــة :

نقول : إنّ المرحلة الأولى للتعليل بدأت بإرهاصات التعليل في روايات نشأة النحو العربي، حتى ظهور الخليل بن أحمد الفراهيدي مفتتحا مرحلة النمو ، والارتقاء التي آتت أكلها فكانت أكثر ازدهارا ونضوجًا وحيوية ، إلى عصر ابن السراج (ت٣١٦هـ) الذي حاول التنظير لاعتلالات النحاة حتى أبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) الذي صاغ النحو العربي وفق العلل، لتبدأ بعده مرحلة رابعة فيها مراجعة للعلل والترجيح بينها [٢] .

---

(١) ينظر : المرجع السابق صـ٨٩ .

(٢) ينظر : الظواهر اللغوية في التراث النحوي د/ علي أبو المكارم صـ ٣٢٣ – ط١ القاهرة الحديثة للطباعة ١٩٦٨م .

وبعد ... فالانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى يعد انتقالا متداخلاً فهناك مدة انتقالية بين كل من المرحلتين ، كما أن الحكم على المراحل على سبيل الإجمال لا التفصيل ، فقد يكون بين نحاة مرحلة المراجعة والاستقرار من تحاكي أعماله النحوية أعمال نحاة مرحلة النضوج والازدهار.

الفصل الثالث

خصائص التعليـــل النحـــوي عنـــد الحريـــري وطبيعة العلة النحوية عنده وأهم العلل التـي علل بهـــا .

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : خصائص التعليل النحوي عند الحريـــري .

المبحث الثاني : طبيعة العلة النحوية عند الحريري ،وأهم العلل التي بها علل المسائل النحوية.

المبحث الأول

- خصائص التعليل النحوي عند الحريريّ (ت ٥١٦هـ)

من خلال استقرائنا لكتاب (شرح ملحة الإعراب) للحريري **ندرك أهم السمات التي امتاز بها التعليل عنده وهي فيما يلي :**

١ - **كثرة التعليلات النحوية** في الكتاب : أبدى الحريري عنايته الفائقة ،واهتمامه البالغ بالعلة النحوية فلا يكاد يدرس مسألة إلا ويعلل أحكامها ويوضح أسرارها ، وهذه هي السمة الغالبة في كتابه في معظم الأحيان وذلك ؛ لأن القصد من التعليل عنده إنما هو الإيضاح والتفسير ، واهتمامه بهذا الجانب هو الذي جعل شرحه متميزًا عن غيره من شروح الملحة، وسمة بارزة يتسم بها ، ومن مظاهر اهتمامه بالعلة أنه قد استدل عليها أحيانا بالسبر والتقسيم في بعض المواضع من شرحه وذلك بأن يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها أي يختبر ما يصلح منها وينفي ما عداه ، وإن لم يصرح بهذا المصطلح حيث استعمله عند حديثه عن دلائل اسمية (كيف) بقوله: > .... ومن هذا[١]الوجه استدل على أن (كيف) اسم ، لانعقادها مع الاسم كلاما تاما في قولك : كيف زيد ؟ إذ لا يجوز أن تكون حرفا ؛ لأنَّها ليست بحرف نداء ، فتنعقد مع الاسم كلاما تاما ، ولا يجوز أن تكون فعلا ؛ لأن الفعل يليها بلا حاجز كما قال تعالى : « **كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ** »[٢] فلما خرجت في قولك : كيف زيد / عن أن تكون حرفا ، وأن تكون فعلاً ، دل على أنها

(١) الإشارة هنا إلى شروط انعقاد الكلام المفيد . ينظر : شرح الملحة ص٦١ ، ٦٢ .

(٢) سورة الفيل :الأية (١٤) .

اسم ؛ لأنه أصل فرددناه إليه < [١].

فاستعماله لعلة السبر والتقسيم يعد أحد الأساليب التي استخدمها للتأكد من صحة الغرض الموضوع للعلة، فيختبر مدى سلامة هذا الغرض وتأييده.

٢- استعماله الكثير للعلل التعليمية ،والعلل البسيطة :

يلاحظ على الحريري أن أكثر تعليلاته النحوية التي اعتمد عليها كانت من العلل التعليمية االواضحة ، أو العلل الأُول التي يتوصل بها إلى تعلّم كلام العرب ، والتي من أهدافها تثبيت الحكم النحوي والشرح والتفسير له ، ولا يتجاوز ذلك إلى العلل الجدلية التي يكتنفها التعقيد والغموض؛ لأن الغاية من تأليفه لكتابه (شرح الملحة) كانت تعليمية ؛ فيزداد الحكم في ذهن المتعلم، لذا كانت أكثر علله من نوع المشابهة ، أو الضرورة ، أو تجنب التقاء الساكنين ، أو تجنب الاستثقال ، أو المعادلة ، أو التخفيف ، أو كثرة الاستعمال ، وما إلى ذلك .

وهذه العلل التعليمية وغيرها هي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم ، فالنحويون الأوائل لم يسمعوا من العرب كل كلامها لفظا ، وإنما سمعوا بعضها فقاسوا عليه نظيره مثال ذلك: أنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم ... عرفنا اسم الفاعل فقلنا :ذهب فهو ذاهب ، وأكل فهو آكل وما شبه ذلك [٢].

٣- **تجويزه لتعدد العلـل** : مما سبق يتبين لنا بوضوح منهج الحريري الذي

(١) ينظر : شرح الملحة صـ ٦٣ .

(٢) ينظر : الإيضاح في علل النحو للزجاجي صـ ٦٤ .

يقوم على تعدد العلل وتفريعها وحشرها ،لتثبيت الأحكام التي يعللها ، فمن مظاهر شدة تعلقه بالتعليل تتابع العلل في الموضع الواحد ، أو في المسألة الواحدة في يسر وسهولة ، من غير تعقيد ، فكان يلحق الحكم النحوي الذي يتناوله ، أو الرأي الذي يختاره بعدة علل بحيث يكون له أكثر من علة كل منها يصح أن يحمل الموضع عليه ، فكانت العلل تتراوح عنده في الأعم الأغلب إلى ثلاث علل ، حيث سلك مسلك العلماء الذين يجوزون تعدد العلل في المسألة الواحدة ، كابن وراق [١] ، وابن الجني ؛ الذي يقول : > فقد يكون الحكم الواحد معلول بعلتين <[٢] وقد سار الحريري على هذا المنهج في كتابه هذا

هذا .. وقد اختلف النحويون في حكم تعدد العلل لمسألة وا حدة ، فأ جازه بعضهم كابن جني ،ومنعه بعضهم ، واحتج كل فريق بأدلة ذكرها السيوطي بقوله :(واختلفوا في تحليل الحكم بعلتين فصاعدا فذهب قوم إلى أنه لا يجوز ؛ لأن هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية ، والعلة العقلية لا تثبت إلا بعلة واحدة ، فكذلك ما كان مشبها بها ، وذهب قوم إلى الجواز ، واستدل على جواز ذلك بأن هذه العلة ليست موجبة ، وإنما هي أمارة ودلالة على الحكم من الأمارات والدلالات فكذلك يجوز أن يستدل عليه بأنواع من العلل [٣].

وخير شاهد على ذلك ما وجدناه عند حديثه عن تعليله لكسر (نون التثنية) ،وفتح (نون الجمع) إذ يقول: > إنَّما فُتحت نون الجمع ، وكسرت

(١) علل النحو صـ ١٦١ .
(٢) ينظر : الخصائص ١/ ١٠١ ، ١٠٢ .
(٣) ينظر : الاقتراح صـ ١٠٧ ، ١٠٨ .

نون التثنية ، ليفصل بينهما ، وخصّت نون الجمع بالفتح ؛ لأن الفتحة أخف من الكسرة ؛ والتثنية أخف من الجمع ، فقصدت العرب التعديل في الكلام بأن جعلت الأخفّ للأثقل ، والأثقل للأخف فاعلم ذلك <(١).

فنلاحظ تتابع العلل في هذا الموضع حيث ذكر ثلاث علل هي : الفرق ، و التخفيف ، و المعادلة . وجميع هذه العلل أو بعضها يصح كونه علة للحكم ، وغرضه من ذلك الإحاطة بالمسألة واستقصاؤها من كل الجوانب ، ويبدو أن في تعدد العلل تحصينا لحكم المعلول بوجوه متعددة ذلك أن كل علة تُعدُّ تامة وكافية في إثبات الحكم خاصة إذا كانت تلك العلل غير متناقضة ، ولذلك تسمى أحيانا وجوها أو أسباباً لا عللاً ، وبالتالي تزاد العلل فيولد النحاة من العلة الواحدة عللاً أخرى (٢).

٤- **تصريحية بلفظ العلة أو التعليل أحيانـــاً** : على الرغم من كثرة التعليلات عند الحريريّ في كتابه بيد أنه صرح بلفظ العلة في أربعة عشر موضعًا من كتابه (٣) من ذلك قوله :في باب النداء(والعلة فيه أنّ حرف النداء ناب عن الفعل فتنزَّل منزلة الكلام المتألف من اسم وفعل) (٤).وأحيانًا أخرى كان يكتفي بالإيماء إلى العلة ولا يصرح بها كقوله في بعض المسائل ؛ (لأن) أو، (لأنه) أو ؛ (لكونه) أو(لأجل ذلك) إلى غير ذلك من الألفاظ

---

(١) ينظر : شرح الملحة صـ١١٤ ، ١١٥ ، وهناك مواضع أخرى لتعدد العلل في هذا الكتاب٨٥ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ١١٤

(٢) ينظر : :التعليل النحوي عند ابن مالك د سلوى عبد الفتاح ص٤٨٦

(٣) ينظر : شرح الملحة ، صـ٧٨ ٨٦ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٥ ، ٩٨ ، ٢١٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٧٦ ، ٣٢٢ ، ٣٣٧ .

(٤) ينظر : شرح الملحة صـ ٢١٩ .

والعبارات التي تدل على أن ما بعدها علة لما قبلها من حكم ونحوه [١].

وهذا دليل على أن التعليل عند الحريري لم يكن غاية ، وإنما كان يسوقه ؛ لتفسير المسائل النحوية والأحكام وتوضيحها وتعزيزها .

-**وأرى أن قلة تصريحه** بلفظ العلة يرجع إلى أن غرضه من كثرة التعليلات في كتابه شرح الملحة كانت تعليمية ، ولم تكن لإظهار براعته فيها أو محاولة التفنن باستخراج العلل من المسائل النحوية .

٥- **استشهاد الحريري بتعليلات النحويين القدامى كثيرا** ، وخاصة سيبويه ، والزجاجي ، وابن الوراق، واعتماده في معظم تعليلاته للمسائل النحوية على تعليلات سيبويه ، وإن كان لم ينص على ذلك من ذلك تعليله لمنع الأفعال من الجر ، والأسماء من الجزم [٢] وما ذكره الحريري قد نص عليه سيبويه من قبل بقوله :> وليس في الأسماء جزم ؛ لتمكنها ، وللحاق التنوين ، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة [٣] .

كما استأنس بقول الزجاجي عند تعليله لتسمية الضمة رفع ، والفتحة نصب بقوله :> وإنما سُمِّيَ (الضّمُّ الرّفع) ؛ لأن الضمَّ من الواو ، ومخرج الواو من الشفتين ، وهما أرفع الضم وسُمِّي الفتح نصبا ؛ لأن الفتح من الألف ، والألف حرف منتصب يمتد إلى أعلى الحنك) [٤] فالحريري هنا متبعا للزجاجي ، في ذلك إذ يقول تحت باب القول في معنى الرفع والنصب

(١) ينظر المرجع نفسه ، صـ ٦٤ ، ٧٦، ٨٠ .
(٢) ينظر : المرجع السابق ، صـ ٥٤ .
(٣) ينظر : الكتاب ١/ ١٤ .
(٤) ينظر : شرح الملحة صـ ٩٥ .

والجر من طريق اللغة >... فنسبوا الرفع كله إلى حركة الرفع لأن المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى ويجمع بين شفتيه ... والمتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه فيبين حنكه الأسفل من الأعلى..<[١] .

٦- اعتماده في كثير من تعليلاته على الأصول العربية ، والأحكام ، والقواعد النحوية .

فمن خلال استقرائنا لتعليلات الحريري لاحظنا أنه يعتمد في أكثر تعليلاته على قواعد ، وقوانين ، وأصول عربية مطردة ، وهذه السمة من أبرز خصائص التعليل عنده .

وقد تمثلت هذه النقطة عنده في عدة أسس : منها :

(أ) ما لا يحتاج إلى تقدير أولى وأجدر مما يحتاج إليه .

من ذلك حديثه في باب الاشتغال واختياره الرفع على النصب إذ يقول : (والرفع في هذه المسائل أجود من النصب، لأن النصب يوجب تقدير عامل محذوف ، والرفع مستغن عن التقدير ، فلهذا رجح الرفع عليه)[٢].

(ب) **منعه الوقف على المرفوع بالواو** ، لخروجه عن الأصول العربية إذ يترتب عليه وجود اسم معرب آخره واو قبلها ضمة ، حيث يقول :> ولو أنك وقفت على المرفوع بالواو فقلت : جاء زيدُو لخرج عن أصل العرب ، إذ ليس يوجد في كلامهم اسم آخره واو قبلها ضمة) [٣].

---

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو صـ ٩٣ .

(٢) ينظر : شرح ملحة الإعراب صـ ١٥٠ ، ١٥١ .

(٣) ينظر المرجع السابق صـ ٩٩ .

(جـ) **عدم الجمع بين العوض والمعوض منه** إلا في الضرورة الشعرية بقوله :(ولا يجوز أن نقول : يااللهم اغفر لي ؛ لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه ، إلا أن يضطر شاعر إليه [١].

(د) **المحافظة على القواعد النحوية وتقديم الأصل على الفرع** :

من ذلك حديث الحريري عنه عند تصغير الثلاثي المضعف وضرورة الإدغام بقوله : > فإن كان الثلاثيّ مُضعَّفًا ، أظهرت المُدغم ؛ لأنّ ياء التصغير تقع بينهما ، فتزول عِلَّة الإدغام فتقول في تصغير (دَنٌّ) (وهِرٌّ) دُنَيْنُ وهُرَيْرٌ < [٢].

(هـ) **مراعاة الأكثر أولى من مراعاة الأقل** :

– ففي حديث الحريري عن دلالات اسمية بعض الكلمات المختلف فيها ذكر في تعليلاته عدة استدلالات وأحكام من ذلك استدلاله على اسمية (إذا) بدخول (حتى) عليها في قوله تعالى : «**حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا**»[٣] ، كما استدل بالتنوين على أن (صهٍ ، ومهٍ ، وأفٍ) أسماء للإلحاق التنوين بها في قوله: (صهٍ ، ومهٍ، وأفٍ)[٤].

(و) **تقديمه الفرع على الأصل إذ كان أكثر استعمالا منه** من ذلك حديثه عن (لَعَلّ) .

---

(١) ينظر المرجع نفسه صـ ٢٢١ .

(٢) ينظر المرجع السابق صـ ٢٣٣ ، ٣٣ .

(٣) سورة الزمر ، الآية ٧١ .

(٤) ينظر : شرح الملحة صـ ٦٥ .

بقوله :> والأصل في (لَعَلّ) عَلَّ ، فزديت اللام الأولى حتى صار الفرع مع الزيادة أكثر استعمالا من الأصل) [١].

٧- **من أبرز الخصائص التي تميز بها التعليل عند الحريري أيضًا إلحاقه النظير بنظيره لوجود وجه شبه بينهما** ، فألحق المقيس بالمقيس عليه إذا كان بينهما وجه شبه ، وهذا كثير جدا في كتابه فعلل بعلة الشبه عمل (إنّ وأخواتها) النصب والرفع لمشابهتها بالفعل[٢] كماعلل منع بعض الأسماء من الصرف لشبه الفعل [٣] ، وأيضا تعليله لبناء كثير من الأسماء، لمشابهتها للحروف من ذلك (قبل وبعد ، وكيف <[٤] ، وعلل أيضًا إعراب الفعل المضارع لمشابهته لاسم الفاعل [٥] ، كما علل عمل (ما) في لغة الحجاز ؛ لأنها أشبهت (ليس)[٦] ، وفي باب النداء – علل بناء الاسم المنادى المفرد المعرفة لمشابهته للضمير [٧] وغيرها الكثير [٨].

---

(١) ينظر : المرجع السابق صـ ٢٠٧ .
(٢) ينظر : المرجع السابق صـ ٢٠٧.
(٣) ينظر : المرجع نفسه صـ ٢٧٦ .
(٤) ينظر : شرح الملحة صـ ٣٣٢ .
(٥) ينظر : المرجع نفسه صـ ٧٧ ، ٩١ .
(٦) ينظر : المرجع السابق صـ ٢١١ .
(٧) ينظر : المرجع نفسه صـ ٢٢٠ .
(٨) ينظر المرجع نفسه صـ ٩٥ ، وصـ ٩٦ ، ١٠٨ ، ١١٩ .

٨- استشهاده على أحكامه وتعليلاته بالسماع من القرآن الكريم ، وكلام العرب .

العلة مرتبطة بالسماع ، وهو الأصل الأول من أصول النحو ، كما أنها مرتبطة بالقياس كذلك ، أما ارتباطها بالسماع فمن حيث كانت العلل وسائل اجتهادية تُقِرُّ السماع المقعّد ولا توجده .

وقد استشهد الحريري بقول: زهير بن أبي سُلمى على علة تقسيم الفعل إلى ثلاثة أقسام ، ودلالة كل قسم على زمن معين بقوله :> ولمّا كانت أقسام الزَّمان ثلاثة : ماضٍ ، وحاضر ، ومستقبل ، انقسم الفعل أيضًا إلى ثلاثة أقسام : ماض ، ويعتبر بأمس ؛ وحاضر ويعتبر بالآن ، ومستقبل ويعتبر بغد . وقد جمع زهير بن أبي سُلْمى أقسام الزمان في بيت واحد ، فقال :

وَأَعلَمُ ما في اليومِ والأَمْسِ قَبْلَهُ .:.ولكنَّني عَنْ عِلْم مَا فِي غد عَمِي(١)....) (٢).

٩ - تضمين تعليلاته أحيانا بعض مصطلحات علمي المنطق والفلسفة : من السمات التي كانت بارزة لدى علماء القرن الخامس مزجهم النحو بالفلسفة والمنطق،وبالجدل الكلامي،وبالأسلوب الفقهي، ومن أمثلة ذلك عند الحريري.

---

(١) البيت من الطويل ، وهو في ديوان زهير صـ ٨٦ ، والشاهد في قوله (ما في اليوم ، والأمس ، ما في غدٍ) حيث جمع الشاعر جميع أقسام الزمان (الحاضر – والماضي – والمستقبل) ، وقد ورد البيت في شرح القصائد السَّبع الطوال لابن الأنباري < صـ٢٨٩ .

(٢) ينظر شرح الملحة صـ ٧٧ ،و يراجع نماذج أخرى لهذ افي صـ ٨١ ، ٨٢ ، صـ ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٣٣٦ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤.

تعبيره (بالحد)، و(النوع)، و(الجنس) في تعريفه للكلام بقوله في الملحة :

(يا سَائِلِي عن الكَلامِ المُنْتَظِمْ ∴ حَدّا ونَوَعا وإلى كَمْ يَنْقَسِمْ) [١].

ثم شرع في شرح الحد والنوع ، والجنس فقال في شرح الملحة > الحدُّ : ما يمنع الشَّيء المحدود من الخروج عمَّا حُدَّ به ، ويمنع غيره من الدخول فيه .. > والنَّوعُ : فرعُ للجنس ، الذي هو الأصل ، وقد يتحول جنسًا إذا اشتمل على أصنافٍ كالتّمر ، هو نوع لجنس الحلاوة وهو جنس لأنواعه من البرني[٢] والمعقلي[٣]، وغيرهما)[٤].

وورد ذلك في أكثر من موضع في كتابه [٥] كما ألحق القياس النحوي بالقياس الفقهي الذي يتخذ العلة بين المقيس والمقيس عليه طريقا لتوحيد الحكم بينهما .

١٠-ومن سمات التعليل عنده أيضا تعليله لاختياره: كقوله: في علة إثبات ياء المنقوص في حالة النصب (فأذا حل في موضع منصوب تثبت ياؤه ونون كقولك :مارأيت قاضيا عادلا..هذا هو الاختيار »[٦]

١١-طريقته القائمة علي التمثيل أحيانا :بقوله :شبه الحرف في تعريفه بإخلائه

---

(١) ينظر : المرجع السابق صـ ٦١ .

(٢) البُرني بضم الباء هو نوع من أجود أنواع التمر .

(٣) والمعقلي نسبة إلى معقل بن يسار المزني ؛ حيث ينسب إليه نوع من التمر في البصرة .

(٤) ينظر : شرح الملحة صـ ٦١ .

(٥) ينظر : شرح الملحة صـ ٦١ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٣٣٢ .

(٦) ينظر :المرجع نفسه ص ١٠٥ ،٢١٠.

من العلامة بكون ثلاثة أثواب بيض معك فعلمت اثنين منها،فإخلاء الأخير من العلامة علامة له تخرجه عن الأشتباه [١].

١٢- تأدبه الشديد في تعليلاته في حق الله عزَّ وجلَّ من ذلك :ما حكاه عن أبي علي الفارسي عن علة امتناع دخول (الهاء) في صفاته تعالى بقوله : > وحُكِي أن أبا عليّ الفارسي - رحمه الله تعالى – سُئل : هل يجوز إدخال هذه (الهاء) في صفات الله تعالى . فمنع منها واحتجّ بأن الهاء من خصائص المؤنث التي ذمّ الله تعالى من نسبها إليه بقوله سبحانه « **إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلّا إِنَاثًا** » [٢] فلهذا لم يجز إدخال الهاء في صفاته تعالى – تنزيها له عما يُطلق على صفة المؤنث) [٣].

١٣- إكثاره من ذكر وجوه العلة في أكثر تعليلاته . من ذلك تعليله لعمل (إنَّ وأخواتها)

؛لمشابهتها الأفعال في أكثر من وجه بقوله: > وهذه الأحرف الستة لمَّا أشبهت الأفعال الماضية ، في البناء على الفتح ، وفي اتصال ضمير المتكلم بها بنون وبياء كما يتصل بالفعل أجريت مجرى الفعل المتعدي الذي يرفع وينصب بفعليته) [٤].

١٤- تعرضه أحيانا لبعض التعليلات الصوتية فربما تعرض الحر ـيري لهذا وخاصة لدى إلمامه ببعض التعليلات التي ترجع إلى الثقل أو الخفة

(١) ينظر : المرجع نفسه صـ١١٩،٦٩.
(٢) سورة النساء ، الآية ١١٤ .
(٣) ينظر : شرح الملحة صـ ٧٠ .
(٤) ينظر : المرجع السابق صـ ٢٠٧ .

بقوله > وأما فتح الميم في قوله تعالى : « **اَلَم اللهُ لَا إِلـهَ إِلاَّ هُوَ** »[١] فإنما فُتحت لأجل التقاء الساكنين منها ، ومن اسم الله تعالى ، ولو لم تلها الألف واللام ؛ لكانت ساكنة كما سكنت في قوله تعالى : « **اَلَم ذَلِكَ الكِتَابُ** »[٢] ، وفي «**المص**» [٣] وكان القياس أن تكسر الميم على ما يوجبه التقاء الساكنين ، إلا أنّهم كرهوا الكسر ، لئلا يجتمع في كلمة كسرتان بينهما (ياء) هي أصل الكسر ؛ فتثقل الكلمة ، فلأجل ذلك عدلوا إلى الفتحة التي هي أخفُّ الحركات فاعرف ذلك ، وقس عليه) [٤].

١٥- ومن سمات التعليل عند الحريري أيضًا استعماله التعليل الاقتراني .

استعمل الحريري القياس الاقتراني في المستوى النحوي ، وقد جاء قليلا جدًا ، فمن ذلك تعليلاته في باب جمع المذكر السالم ، من المعروف في نحو العربية أنها تستعمل (الواو) و(النون) في جمع العاقل إذا كان مذكرا، أما إذا كان لغير العاقل فتستعمل صيغا أخرى ، وفي ذلك يقول الحريري > فأما قوله – جل ثناؤه – إخبارًا عن السماء والأرض « **قَالتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ** »[٥] فإنهما جمعا بالياء والنون ، وليستا مما يعقل ؛ لأنه لما وصفهما بالقول الذي لا يصدر إلا عمن يعقل جمعهما جمع من يعقل ليتطابق الكلام ومثل قوله تعالى حكاية عن النملة « **ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لا**

---

(١) سورة آل عمران ، الآيتان ١– ٢ .
(٢) سورة البقرة ، الآيتان ١– ٢ .
(٣) سورة الأعراف ، الآية ١ .
(٤) ينظر : شرح الملحة ٣٤٣ ، ٣٤٤ .
(٥) سورة : فصلت ، الآية ١١ .

يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ»[١] ، وكذلك قوله – عزّ وجلّ–: « **إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ** »[٢] ؛ لما أضاف إلى النملة القول ، وإلى الكواكب والنيرين السجود – والقول، والسجود يختصان بمن يعقل جمعهم جمع من يعقل <[٣] .

فنلاحظ هنا أن الحريري علل لجمع من لا يعقل (بالواو والنون) قياسا على من يعقل ؛ لأنهم يفعلون كما يفعل البشر فالصفات واحدة ، لذا فالحكم واحد بين المقيس والمقيس عليه ، ولذلك أخذ حكمه ، وهو الجمع بالواو والنون – وهذه العلة تسمى بعلة المطابقة .

١٦- اعتماده على التعليلات الافتراضية ،أو النظرية في بعض الأحيان .

فنجد الحريري من خلال تناوله لأبواب النحو المعروفة لم يكتف بتعليل ما هو موجود في اللغة، بل نراه يذهب إلى تعليل ما هو غير موجود فيعلل ما قيل ، وما لم يقل من ذلك تعليله لمنع دخول الجزم الأسماء ، والجر لأفعال بقوله :> ... وإنما لم يدخل الجزم الأسماء ؛ لأنَّ الجزم حذف الحركة ... ولا يليق بالأسماء ؛ لأنه يحجف بها ... وإنما لم يدخل الجر الأفعال ؛ لأنَّ الجر يدخل الاسم من أحد طريقين ، إما بإضافة حرف إلى اسم ، وإما بإضافة اسم إلى اسم وكلاهما ممتنع في الأفعال ...) [٤].

---

(١) سورة : النمل ، الآية ١٨ .

(٢) سورة : يوسف ، الآية ٤ .

(٣) ينظر : شرح الملحة صـ ١١١ .

(٤) ينظر : المرجع نفسه صـ ٩٤ .

المبحث الثانـــي

طبيعة العلـة النحويـة عند الحريري ، وأهم العلل التي علل بها المسائل النحوية

أولا- طبيعة العلة النحوية عند الحريري.

متى ذُكرتْ طبيعة العِلة النحوية ، فإن الحديث عنها لا ينصرف إلا إلى مكانتها من العلل الفقهية، أو الكلامية . فبأيهما كان يلحقها الحريريّ ؟

والجــواب عن ذلك نقول : إنَّه من خلال اطّلاعنا على العلل النحوية في كتاب (شرح ملحة الإعراب) للحريري تبين لنا أنه كان يلحقها غالبا بالعلل الفقهية حيث استخدم مسالك العلة عند الأصوليين – أي طرق معرفتها المستخدمة عندهم – ومسالك العلة في أصول النحوثمانية : هي ١- الإجماع ٢-النص ٣-الإيماء ٤-السبر والتقسيم ٥-المناسبة٦-الشبه ٧- الطرد٨- إلغاء الفارق [١] ، وهذه المسالك في النحو مأخوذة من مسالك العلة في علم أصول الفقه حيث تأثر النحويون تأثرًا واضحًا بأصول الفقه في تصنيف مؤلفاتهم في القرن الخامس، وهو القرن الذي عاش فيه الحريري وظهر هذا التأثير بصورة واضحة في مسالك العلة عندهم فهي تنبئ عن هذا التأثير والتفاعل بين أصول النحو وأصول الفقه [٢]، ولذا فقد تأثر الحريري بمسالك العلة عند الأصوليين واستخدم بعضها في تعليلاته لبعض المسائل النحوية .

(١) ينظر الاقتراح للسيوطي صـ ٥٨ – ٦٣ .

(٢) ينظر : العلة النحوية تاريخها وتطورها صـ ٢٠ د/ محمود باسم الدرويش .

وإليك نبذة موجزة عن تعريف هذه المسالك :

أولاً : الإجماع : وهو أن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا كإجماعهم على أن علة تقدير الحركات في المقصور التعذر ، وفي المنقوص الثقل .

الثاني : النص وهو أن ينصّ العربي على العلة كما في قول أبي عمرو سمعت رجلاً يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له أتقول جاءته كتابي؟ قال نعم أليست بصحيفة؟.

الثالث : الإيماء وهو الإشارة إلى العلة .

الرابع : السبر والتقسيم : وهو ذكر الأقسام المحتملة به ، ثم يختبر ما يصلح منها وينفي ما عداه

الخامس : المناسبة وتسمى الإخالة أيضًا لأن بها يخال أي يظن أن الوصف علة وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل .

السادسة : الشبه: وهو أن يحمل الفرع على الأصل بنوع من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل.

السابع : الطرد : وهو الذي يوجد معه الحكم ، وتفقد المناسبة في العلة .

الثامن : إلغاء الفارق وهو بيان أن الفرع لم يفارق الأصل إلا فيما لا

يؤثر فيلزم اشتراكهما<[١].

وقد استعمل الحريريّ بعضا من هذه المسالك في تعليلاته دون الآخر حيث استعمل علة الإيماء [٢] والإجماع والنص[٣] .كما استعمل علة السبر والتقسيم [٤]وأيضًا استخدم علة المناسبة [٥] وعلة الشبه [٦].

***

ثانيا- أهم العلل التي علل بها الحريري المسائل النحوية في كتابه (شرح الملحة).

إذا نظرت في هذا الكتاب تكتشف بجلاء أهم التعليلات التي عرض لها الحريري ، فقد اهتم في كتابه هذا بجميع أنواع العلل النحوية التي استقرت عند النحويين ،واهتم بها اهتمامًا كثيرا وجعلها رديف الحكم النحوي ، ولعلنا لا يجانبنا الصواب إذا قلنا إنَّ كتاب (شرح الملحة) كان سجلاً حافلاً بجميع أنواع العلل التي ذكرها الجليس [٧] النحوي في كتابه (ثمار الصناعة)[٨] ، ونقلها عنه السيوطي في الاقتراح بقوله: > إنَّ اعتلالات

---

(١) ينظر : الاقتراح في النحو صـ ١١٣ ، بتصرف ، ط/ البيروتي .

(٢) ينظر :شرح الملحة ص١٠٥،والبحث ص٤٢، ص٤٧

(٣) ينظر :المرجع نفسه ص٧٧،والبحث ص٧٨،٤٤.

(٤) ينظر: صـ ٤٠من البحث .

(٥) ينظر: صـ ٧٨من البحث .

(٦) ينظر: صـ ٤٩من البحث .

(٧) سبق نرجمته ينظر :ص٣٣من البحث .

(٨) ينظر : ثمار الصناعة صـ ١٣٥ ، ١٣٦ – تحقيق :د/محمد خالد الفاضل ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

النحويين صنفان علـه تطـرد علـى كـل كـلام العـرب ،وتنسـاق إلـى قـانون لغـتهم، وعلـة تظهـر حكمـتهم فـي أصـوله، وتكشـف عـن صـحة أغراضـهم ومقاصـدهم في موضـوعاته ، وهم للأولـى أكثـر استعمالا وأشد تداولا ، وهـي واسعة الشعب كثيرة الأفنان إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعا : وهي علة سماع ، وعلة تشبيه ، وعلة استغناء ، وعلة استثقال ، وعلة فرق ، وعلة توكيد ، وعلة تعويض ، وعلة نظير ، وعلة نفيض ، وعلة حمل علـى المعنـى ، وعلـة مشـاكلة ، وعلـة معادلـة ، وعلـة قـرب ومجـاورة ، وعلـة وجوب ، وعلة جواز ، وعلة تغليب ، وعلة اختصار ، وعلة تخفيف ، وعلة دلالـة حـال ، وعلـة أصـل، وعلـة تحليل ، وعلـة إشـعار، وعلـة تضـاد ، وعلـة أولى) [١].

وقد ذكر منها الدينوري ثلاثا وعشرين علة ، وزاد ابن مكتوم [٢] عليه علة واحدة وهي التحليل ، فيتحصل لدينا أربع وعشرون علة ، وباستقرائنا لكتاب شرح الملحـة للحريـريّ وجـدناه قداعتمـد عليهـا جميعـا ، ولكنـه أضـاف علـى علل الـدينوري عشرعلل هـي: علـة كثرة الاستعمال ، والتسمية ، والضـرورة الشـعرية ، والكراهيـة، والتفسـح –أي التوسـع– و الأقـوى، والتضـمين و، الاختصـاص، و المطابقـة ، وعلـة عدم الخـروج عن الأصـل، وبالتـالي فـإن أنواع العلل التي استخدمها الحريري قد بلغت أربعة وثلاثين نوعا ، وأرى أنـه نتيجـة لاخـتلاف آراء العلمـاء فـي أوجـه العلـة فقـد تعـددت أنواعهـا ،

(١) ينظر : الاقتراح في أصول النحو صـ ٩٨ ، تعليق أ/ عبد الحكيم عطية ، مراجعة علاء الدين عطية ، الناشر دار البيروتي ، دمشق ، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

(٢) سبق ترجمته ينظر: البحث ص٣٤.

وتشعبت الآراء فيها، وقد لاحظنا أن العلل الأولى وهي العلل التعليمية المطردة على كلام العرب أكثرها انتشارا ، واستعمالاً في هذا الكتاب ،وقد استعمل الحريري أكثرها ،وأضاف عليها بعض العلل كما سبق ؛ لتقرير أحكامه النحوية، وللوقوف على الحِكَم الدقيقة من ورائها تلك التي أرادتها العرب من طرائق أساليبها ، ولو رجعنا إلى كتاب سيبويه لوجدنا فيه أن الكثير من المسائل النحوية قد بدأت بعلة واحدة حتى إذا وصلنا إلى الحريري فإننا نجد العلل قد كثرت و تشعبت وتنوعت في كتابه (شرح الملحة) ،فأصبح لكل مسألة فيض من العلل على حسب تنوع الأحكام النحوية قد يصل في بعض الأحيان إلى خمس علل أو يزيد ، ووجدنا أن أكثرها ورودا في هذا الكتاب على التوالي هي : علة التشبيه ، وعلة الضرورة ، وعلة تجنب التقاء الساكنين ،وعلة الاستثقال ، وعلة التسمية ، وعلة المعادلة ، وعلة التخفيف ، وعلة كثرة الاستعمال ، وعلة الاستغناء ، وعلة الأصل ، وعلة أمن اللبس أو الالتباس ، وعلة تجنب الابتداء بالساكن ، وعلة الفرق ، وعلة الجواز ، وعلة الإشعار ، وعلة عدم الخروج عن الأصل ، وعلة الحمل على النظير، وعلة الإجحاف ، وعلة الحمل على النقيض ، وعلة التعويض، وعلة الأولى ، وعلة الاتباع، وعلة الوجوب ، وعلة الكراهية ، وعلة التضمين، وعلة المناسبة ، وعلة الاختصاص ، وعلة التقارب ، وعلة التوسع، وعلة التوكيد ، وعلة السماع ، وعلة المطابقة ، وعلة التحليل أو السبر والتقسيم . كما يلاحظ أن الحريري قد استخدم العلل البسيطة التي لم تتركب من أجزاء ، والعلل المركبة التي تتركب من جزأين فأكثر بحيث لا يستقل كل واحد منها بالعلية ، فمن أمثلة العلل البسيطة: تعليله بالثقل لتقدير الضمة والكسرة في آخر الاسم المنقوص نحو : جاء القاضي ، ومن أمثلة العلل المركبة :تعليله لحذف النون بعد الواو في قولهم (لم يك) طلبا

للتخفيف، ولكثرة الأستعمال في الكلام.

وبعد: فقد بلغت هذه الأنواع أربعا وثلاثين نوعا منها:

١- علة المشابهة أو الشبه : وهو كالقياس فهو قرين السماع .

والشبه في اللغة المثل ، واصطلاحاً : هو تقابل قضية لغوية بقضية لغوية أخرى ، وتعطيها نفس حكمها لقرينة لمشابهة وهي تقابل علة الفرق [١] فهي علة تقوم على إكساب المتشابهين حكما واحدًا<[٢] .

وعرف قياس الشبه أيضًا : بأنه حمل شيء على شيء لضرب من الشبه [٣] فيحمل فيه الفرع على الأصل يوجه شبه بينهما [٤] وقياس الشبه قياس صحيح يجوز التمسك به في الأصح كقياس العلة[٥] ، والتعليل بالمشابهة تذخر به كتب النحويين متقدمين ومتأخرين وقد نص سيبويه عليها بقوله : > ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء) [٦].

---

(١) ينظر : الكليات للكفوي فصل الشين ٧٩/٣ تحقيق أ / عدنان درويش ، منشورات وزارة الثقافة دمشق –١٩٨١م .

(٢) ينظر : علل النحو لابن الوراق صـ ٦ ، قسم الدراسة ، تحقيق د/ محمود جاسم محمد الدرويش – كلية الآداب – جامعة بغداد ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢١٧/١، تحقيق أ / خالد عبد الكريم– مطبعة الكويت – ط١، ١٩٧٧م .

(٤) ينظر : الاقتراح للسيوطي ١/ ١١٨ .

(٥) ينظر : المرجع نفسه صـ ٢٩٥ .

(٦) ينظر : الكتاب ٢٧٨/٣ .

فلا يشترط سيبويه كون المحمول شبه المحمول عليه في كل شيء ،فيكفي عنده أدنى وجه للمشابهة ليحمل عليه ويأخذ حكمه) وهذه العلة قد أعطتها العرب عناية خاصة في كلامها . **يقــول ابن جني** > واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ، ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها . بهذا الشأن وأنه منها على أقوى بال ... واستحبابهم حمل الفرع على الأصل وإن عرى من ضرورة الأصل)[١].

وعند استقرائنا للعلل في كتاب شرح الملحة للحريري وجدنا علة الشبه هذه من أكثر العلل ورودا في هذا الكتاب ،حيث اعتل بها في خمسة وأربعين موضعًا في مسائل متناثرة من كتابه [٢].

ولعل السبب الكامن وراء كثرة ـهذه العـلة عـند الحر ـيري وغيره من النحويين؛ كونها ملجأ النحويين حين يجدون ما يخرق أصولهم في كثير من الأحيان ، فحين يخرج الاستعمال اللغوي إلى غير ما بنوا تكون المشابهة هي المتكأ للخروج من هذا الإشكال اللغوي [٣].

وقد كثر التعليل بعلة المشابهة في كتاب (شرح الملحة) للحريري، ومن أمثلة هذه العلة عنده :

١- تعليله لعمل (إنَّ وأخواتها) لمشابهتها للأفعال من جهتين : الأولى:

---

(١) ينظر : الخصائص ١/ ١١٢ .

(٢) ينظر : شرح ملحة الإعراب صـ٧٨ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١١٥ ، ١٠٨ ، ١١٦ ، ١١٧، ١٣٠، ١٤١ ، ١٦١ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٨١ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٧ ، ٢١٠ ، وغيرها الكثير .

(٣) ينظر : المشابهة في النحو العربي التمهيد صـ هـ .

لفظها ، والثانية : معناها، أما لفظها فبناؤها على الفتح ، واتصال ضمائر النصب بها وإلحاق نون الوقاية بها عند اتصالها بياء المتكلم نحو : إنني ، والثاني معناها : فمعناها التأكيد والتشبيه والاستدلال ، والتمني ... الخ . فأعطت بهذا القدر من الشبه حكما من العمل وهو نصب الاسم ورفع الخبر، وهذا ما نص عليه الحريري بقوله :> ... وهذه الأحرف الستة لمَّا أشبهت الأفعال الماضية ، في البناء على الفتح وفي اتصال ضمير المتكلم بها ، بنون وبياء ، كما يتصل بالفعل أُجريت مُجرى الفعل المتعدِّي الَّذي يرفع وينصب بفعليَّته) [١].

وما ذكره الحريري قد سبقه إليه الخليل بقوله > قولهم إنّ زيدًا في الدّار شبهوه بالفعل الذي يتعدى إلى مفعول به مقدم على الفاعل كقولهم : ضرب زيدًا عمرو وأخرج عمرًا صالح) [٢].

وما ذكره الخليل من علة إعمال هذه الأحرف ؛ لمشابهتها بالأفعال قد ذهب إليه أكثر النحويين كسيبويه والمبرد، وابن السراج ، والزجاجي ، وابن الوراق ، والجرجاني، والأنباري ، وابن يعيش ، والجامي [٣] .

(١) ينظر : شرح الملحة صـ ٢٠٧ .

(٢) ينظر : الجمل في النحو صـ ٧٣ –تحقيق د/فخر الدين قباوة .

(٣) ينظر : الكتاب ١/ ١٣١ ، ٢٧٨/٣ والمقتضب ٤/ ١٠٨، ١٠٩والأصول ١/ ٢٧٨ ، والإيضاح صـ ٦٤ ، وعلل النحو ٢/ ٢٣٥ ، ، والمقتصد ١٣٢/١، ١٣٣وأسرار العربية صـ ١٢٢، وشرح المفصل ١/ ١٠٢ ، وشرح الكافية ٤/ ٣٤٧.

وقد جمع ابن الأنباري خمسة أوجه لعلة الشبه بين (إنَّ) والفعل قد نبه على أكثرها من سبقوه من النحاة :

الأول: أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح .

والوجه الثاني: أنها على ثلاثة أحرف كما أن الفعل على ثلاثة أحرف.

الثالث: أنها تلزم الأسماء كما أن الفعل يلزم الأسماء .

الرابع: أنها تدخل عليها نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم كما تدخل على الفعل نحو : إنني .

والوجه الخامس: أن فيها معاني الأفعال، فمعنى (إنَّ وأنَّ) حققت، ومعنى(كأن) شبَّهت..<[١].

وقد اقتصر العكبري على الوجه الثالث من أوجه علة الشبه التي ذكرها الأنباري – وهو الاختصاص– أي أنها تلزم الأسماء فتختص بها ، ولا تدخل على غيرها ، كما أن الأفعال تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها بقوله > وإنما عملت هذه الحروف لاختصاصها بضرب من الكلام ، واختصاص الشيء بالشيء دليل على قوة تأثيره فيه ، فإذا أثَّر في المعنى أثرَّ في اللفظ؛ ليكون اللفظ على حسب المعنى) [٢].

وهذا الوجه قد أوضحه ابن عصفور حيث خالف أكثر النحويين ،وردّ الأوجه الأخرى بقوله >والذي أوجب لها العمل عند محققي النحويين هو شبها بالأفعال في الاختصار ... وكل حرف مختص بما يدخل عليه ولا

(١) ينظر : أسرار العربية صـ ١٢٢ .

(٢) ينظر : اللباب ١/ ٢٠٧ .

يكون كالجزء ، فإنه يعمل فيما يختص به من اسم أو فعل . ومن النحويين من ذهب إلى أنها أشبهت الأفعال في أنها على ثلاثة أحرف فصاعدًا مثلها ، وأنها مفتوحة الأواخر كالفعل الماضي ، وأن معانيها معاني الأفعال في التأكيد ، والتشبيه والترجي .. وأنها تتصل بها ضمائر النصب كما يتصل بالأفعال، وأنها تطلب اسمين طلب الفعل المتعدي لهما.

وهذا باطل ؛ لأن ضمائر النصب إنما اتصلت بها بعد عملها النصب ، وكذلك نون الوقاية إنما التحقت بها من أجل ياء المتكلم وأما كونها على ثلاثة أحرف ، وأن أواخرها مفتوحة ، وأن معانيها الأفعال ، فليس ذلك موجبًا لعملها ، ألا ترى أن (ثم) على ثلاثة أحرف ومفتوحة الآخر كـ (إنَّ) ومعناها العطف ، فكأنك قلت عطفت وهي مع ذلك لا تعمل ، وأما طلبها الاسمين طلب الفعل المتعدي لهما ، فإن كان يراد بذلك أنها تطلب الاسمين على الاختصاص فإن ذلك وحده موجب للعمل كما قدمناه <[١].

***

(١) ينظر : شرح الجمل ١/ ٤١٥ ، ٤١٦ .

٢- ومن أمثلة تعليله بعلة الشبــه أيضا :تعليله لإعراب الفعل المضارع عند خلوه من النونين ؛ لمشابهته لاسم الفاعل(١)، فمن المتفق عليه أن الأصل في الأسماء الإعراب ، وأن الأصل في الأفعال البناء ، فالفعل كله مبني فلا يسئل عن علته ولا يُعربُ منه إلاّ ما أشبه الاسم ، وهو الفعل المضارع الذي لم تتصل به نون التوكيد أو نون النسوة، وعندما خرج عن أصله فإنه يُسئل عن علة ذلك – وهي مشابهته بالاسم – وهذا الشبه إنما يقع بينه وبين اسم الفاعل ، وقد ذكر الحريري العلة التي من أجلها أعرب المضارع بقوله: > ... وأما الفعل المضارع فهو ما يحتمل الحال والاستقبال حتى يخلص أحدهما بقرينة تقترن به ... وإن أدخلت عليه اللّام المفتوحة ، أو قرنته بالآن ؛ خلصته للحال . وهذه أحد الوجوه التي سُمِّي بها هذا الفعل مضارعًا ... وقيل إن اشتباههما من حيث ، إنّ قولك : يضرب ، ويضربان ويضربون يشابه قولك . ضارب ، وضاربان، وضاربون؛ لاتفاقهما في عدّة الحروف ، وهيئة الحركات والسكون ، وقيل أيضًا في مشابهتها : إن اللام المفتوحة تدخل على خبر إنّ المكسورة ، إذا كان فعلا مضارعا ؛ كما تدخل عليه ، إذا كان اسما، فتقول إن زيدًا ليقوم ، كما تقول: إن زيدًا لقائم ولا تدخل على الفعل الماضي ، إذ وقع خبرًا لإن) .

فيتضح من نص الحريري أن علة إعراب المضارع هي مشابهته لاسم الفاعل في ثلاثة أوجه :

الأول : صلاحيته للحال والاستقبال فمثلا قولنا : (زيد يصلي) احتمل الكلام أن يكون في حالة الصلاة، أو يكون يصلي فيما بعد ، فإذا أدخلت

(١) ينظر : شرح ملحة الإعراب صـ ٧٧ ، ٧٨ ، ٩١ .

على الفعل (سوف ، أو السين) ، خلصته للاستقبال، وإن أدخلت عليه اللام المفتوحة أو (الآن) خلصته للحال، والاسم كذلك فمثلا : (أن رجلاً) يصلح لأكثر من واحد فإذا أدخلت عليه أله التعريف ، خصصت شخصًا بعينه .

والوجه الثاني : مشابهته في عدد الحروف ، والحركات ، والسكنات .

الثالث : في دخول لام الابتداء على خبر (إنّ) المكسورة إذا كان فعلا مضارعًا كما تدخل على اسم الفاعل. ومن الملاحظ إن كل هذه الأوجه مردها إلى علة المشابهة التي تندرج تحت العلل التعليمية .

وما قاله الحريري في هذه العلة قد سبقه إليها سيبويه بقوله :> ... وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: إن عبد الله ليفعلُ ، فيوافِقُ قولك : لفاعل ... وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم ... قال الله جلّ ثناؤه «**وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ** »[١] أي لحاكم ... ولما لحقها من السين وسوف كمالحقت الاسم الألف واللام للمعرفة ... <[٢]. فنرى سيبويه قد عبر عن هذه العلة بالمضارعة وقد سماها أحيانا بالمماثلة [٣]. وإذا استقرينا علل النحاة في هذه المسألة وجدناها لا تخرج عن الوجوه التي ذكرها الحريري تابعًا في ذلك لسيبويه حيث ذكرها كثير من النحويين المتقدمين كالمبرد، وابن السراج ، والفارسي ، وابن جني وتبعهم في ذلك الأنباري ، والعكبري ،

(١) سورة النحل الآية: ١٢٤ .

(٢) ينظر : الكتاب ١/ ١٤ ، ١٥ .

(٣) ينظر الشاهد وأصول النحو صـ ٣٨٢ .

وابن يعيش، وغيرهم) [١] وما علل به الحريري وغيره لإعراب المضارع هو مذهب البصريين ، وخالف في ذلك جمهور الكوفيين فقالوا : إنما أعرب الفعل للمضارع ؛ لأنه دخله المعاني المختلفة والأوقات الطويلة) [٢]

وماقاله الكوفيون ذهب إليه ابن مالك فيرى أن وجه الشبه بينهما هو ما عرض للفعل المضارع بعد التركيب من معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة ، كما يعرض ذلك في الاسم ، ولا يُميّز بينهما إلا الإعراب، كما في مسألة: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) [٣].

فنرى ابن مالك قد انتحل مذهبا مركبا من المذهبين البصري والكوفي معًا ، وكل ذلك راجع إلى علة سيبويه الأصلية وهي علة الشبه بين الفعل المضارع واسم الفاعل وإن اختلفت الوجوه فيها . **وبعد فالمختار مذهب البصريين** ؛< وذلك لأن دلالتها على المعاني المختلفة والأوقات الطويلة يبطل بالحروف ، فإنها تدخلها المعاني المختلفة مثل (ألا) فإنها تصلح للاستفهام والعرض والتمني ، وغيرها ... ولا خلاف بين النحويين أنه لا يعرب منها شيء ، وأما قولهم : لإنها تدل على الأوقات الطويلة يبطل بالفعل الماضي ؛ فإنه كان ينبغي أن يكون معربًا؛ لأنه أطول من المستقبل؛ لأن المستقبل يصير ماضياً ، والماضي لا يصير مستقبلا ... فلو كان طول

---

(١) ينظر : المقتضب ٢/ ١ ، ٢ ، ٤/ ٨٠ ، ٨١ ، والأصول ٢/ ١٥١ ، والإيضاح العضدي صـ ٧٧ ، واللمع ١/ ٢٩ ، وأسرار العربية صـ ٤٦ ، ٤٧ ، واللباب ٢/ ٢٠ ، ٢١ ، وشرح المفصل ٧/ ٦ .

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٤٩ – ٥٥٠ .

(٣) ينظر : همع الهوامع ١/ ٦٧ ، وينظر : شرح التسهيل ١/ ٣٥ ، ٣٦ .

الزمان يوجب الإعراب لوجب أن يكون الماضي معربا؛ فلما لم يعرب دل على أن هذا تعليل ليس عليه تعويل < [١].

٣- ومن أمثلة علة الشبه أيضًا عند الحريري تعليله لبناء الغايات مثل : قبلُ، وبعد ، فوق ، وتحت ، وأمام ، وقدام ، ووراء ، وخلف وأسفل ، ودون، ومن عل ...من الظروف المبنية... إلخ .

ولهذه الظروف أربع حالات :

١- إذا صُرِّح بمضافها فهي معربة منصوبة على الظرفية نحو : جئتك بعد الظهر .

٢- إن قطعت عن الإضافة لفظًا ومعنى قصدًا للتنكير فتكون معربة .

كالقراءة [٢] فـي قوله تعالى: « **لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِن بَعْدٍ** »[٣] بالجـر والتنوين في (قبل) و(بعـد) .

٣- إنْ قطعت عنها الإضافة وحذف المضاف إليه ولا ينوي شيء – فيبقى الإعراب ، لكن يرجع التنوين لزوال ما يُعارضه في اللفظ والتقدير ، كقراءة بعضهم (مِنْ قبلٍ ومِنْ بعدٍ) .

٤- أن يحذف المضاف إليه ، وينوي معناه ، فعند ذلك يبنى على الضم نحو قوله تعالى : « **لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ** » أي قبل الغلبة

---

(١) ينظر : الإنصاف ٢/ ٥٥٠ ، وينظر : الإيضاح في علل النحو صـ ٨٠ .

(٢) هذه قراءة أبي السَّمال وعون العقيلي . ينظر : البحر المحيط ٨/ ٣٧٥ ، ومعجم القراءات ٤/ ٣٠ .

(٣) الروم : الآية ٤ .

وبعدها [١].

وهذه الظروف من قبيل الأسماء فالأصل فيها أن تكون معربة وحينئذ لا يسأل عن علة إعرابها، ولكن عندما تبنى يُسأل عن علة بنائها ، والحريري في حديثه عنها يعلل لها بأمرين :

الأول : عن علة بنائها ، والثاني : اختصاص بنائها على الضم .

(أ) فأما علة بناء الغايات عند الحريري فيرى أنها مبنية لشبهها ببعض حروف الكلمة .

بقوله : > ... ولمَّا اقتُطعت عن الإضافة ؛ التي بها يتم الكلام صارت كأنها بعض الكلمة ، وبعض الكلمة لا يكون إلا مبنيًا < [٢] .

ومعنى ذلك: أن علة بنائهما عنده : أن المضاف منهما أصبح كالزاي من (زيد) وبعض الاسم لا يعرب ، وإنما يعرب بكماله فالعلة عنده علة الشبه ، أي شبه بالحرف ؛ لأن شدَّه الاتصال بين المضاف والمضاف إليه جعلت المضاف كحرف من الكلمة عند قطعة عن المضاف إليه ، فسلب لذلك الإعراب الذي هو أصل فيه ، كما أشار الحريري إلى ذلك أيضًا في كتابه المسمى (بدرة الغواص) بقوله: > ... ولهذه العلة استوجبت أن تبنى؛ لأن آخرها حين قُطع عن الإضافة صار كوسيط الكلمة ، ووسط الكلمة لا

(١) ينظر : أوضح المسالك لابن هشام ٣/ ١٣٨- ١٤٣ ، تح الشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد وينظر : الهمع ١٤١/٢ ، تحقيق أ/ أحمد شمس الدين .

(٢) ينظر : شرح الملحة صـ ٣٣٢ .

يكون إلا مبنيا) [١].

وأظن أن الحريري **قد انفرد بذكر هذه الوجه**،وما قاله قد وافقه عليه كثير من النحويين منهم:ابن الشجري، والأنباري،وأبو البقاءالعكبري،وابن يعيش[٢].

وذكر بعض النحاة أوجهًا أخرى لعلة بناء الغايات وهي تضمنهما معنى الإضافة الدالة على التعريف كما بُني (أمس) ؛ لتضمنه معنى الألف واللام ، فالشبه معنوي وهو تضمنها معنى من المعاني التي حقها أن يُدلَّ عليها بالحروف ، والإضافة كذلك ، إذ هي بمعنى (اللام) ، وهذه ثاني ثلاثة وجوه ذكرها العكبري [٣].

وإذا تتبعنا آراء النحاة في أسباب بناء الغايات وجدناها مختلفة ، وإن كان أكثرهم يرجعها إلى علة مشابهتها بالحروف ، **وإن اختلفوا في وجوه الشبه التي أوجبت البناء على النحو الآتي :**

- إنها بنيت بعد قطعها عن الإضافة ؛ لأنها أشبهت الحرف في الافتقار إلى معنى المضاف إليه المحذوف هذا الرأي نقله السيوطي عن ابن هشام الخضراوي[٤] ... [٥].

---

(١) ينظر: المرجع السابق صـ ١٦٩ ، ١٧٠ .

(٢) ينظر : أمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٧ ، وأسرار العربية صـ ٣١ ، واللباب ٢/ ٨٢ ، والتبيان في إعراب القرآن ٢٣٦/١ ، وشرح المفصل ٣/ ١٠٤ .

(٣) ينظر : اللباب ٢/ ٨٢ .

(٤) وهو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي ، ويعرف بابن البرذعي أخذ عن ابن خروف ، والرندي ، وأخذ عنه الشلوبين له مصنفاته في العربية ، توفى في تونس سنة ٦٤٦هـ ، ينظر البغية ١/ ٢٣٠ .

(٥) ينظر : الهمع ٢/ ١٤١ .

– وخالف ابن أبي الربيع عامة النحويين فجعل القطع عن الإضافة علة بنفسها فيما يفهم من كلامه إذ يقول :> فالمبني فيها ما تضمن الحرف أو أشبهه وما قطع عن الإضافة <[١] ، فنراه جعل القطع عن الإضافة سببا لبنائها ، وهذه العلة من العلل التعلمية الأُول التي دعا ابن مضاء إلى الاكتفاء بها .

وأرى : أن سبب بنائها هو مشابهتها للحروف من وجهين :

أحدهما :الشبه اللفظي : من حيث إنها لا تنصرف بتثنية ، ولا جمع ، ولا اشتقاق ، وكذا حال الحرف ، والآخر: الشبه الافتقاري من حيث افتقارها إلى غيرها في بيان معناها .

(ب) وأمّا علة بناء الغايات على حركة ، وعلة تخصيص هذه الحركة (بالضمة) دون غيرها. فأجاب عنها الحريري بقوله > ... فإن قيل : > ... قَبْلُ < بنيت على الضَّمِّ دون الفتح والكسر ؛ فالجواب عنه : أنّ الفتح والكسر قد يحلاّن فيها عند الإضافة ؛ كقولك في الفتح : جئتك قبل زيد ، وبعد عمرو ؛ وكقوله تعالى في الكسر : « **قَالُواْ أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِينَا وَمِن بَعْدِ مَا جِئْتَنَا**»[٢] ، فلما كانت الفتحة والكسرة حركتي إعراب لـ (قبل)، و(بعد) وجب بناؤهما في بعض المواطن ببناء على الحركة التي لم تكن لهما قط حركة إعراب وهي الضم وكذلك تقول نزل من علُ ؛ لأن الأصل كان فيها الإضافة وتحقيق الكلام : نزلت من علِ الدار ، فلما حذف المضاف إليه ، جعلت هذه الألفاظ غايةً ، و بنيت على الضَّمّ ؛ ومنه قول

(١) ينظر : البسيط ١/ ٨٨٠ .

(٢) الأعراف ، الآية ١٢٩ .

الشاعر التَّميمي [١].

لَعَن الإلهُ مساوِرَ بنَ تَعِلَّـــةٍ ∴ لَعْنًـــا يُصَبُّ عَليهِ مِنْ قُـــــدَّامُ .... [٢].

ومعنى ذلك : أن العلة في بناء (قبلُ) و (بعدُ) على حركة من وجهين : الأول : أن لهما حالة تمكن والبناء فيهما حادث ، والثاني : أن قبل آخرهما ساكنا كما أنه لو بنينا على السكون لالتقى ساكنان .

وأما علة بنائهما على (الضم) دون غيره من الحركات عند قطعهماعن الإضافة ؛لخوف اللبس بين حالة الإعراب والبناء حيث يدخلهما في حال الإعراب النصب والجر ، فلو بنيا على الفتح أو الكسر لجاز أن يتوهم أن حركتهما حركة إعراب ، فعدلا إلى الضم ليزول هذا اللبس .

فبنيا على الضم للإشعار بأن لهما حالة تمكن والبناء فيهما حادث . فالعلة هنا (الإشعار) وهذه العلة من العلل التي اعتل بها النحويون وهي الكثيرة الدور في كلام العرب [٣].

وقيـل :إنّ علة تخصيص الضمة دون الفتحة والكسرة لعلة المناسبة ؛ لأن الضمة قوية في باب الإعراب ، ضعيفة في بناء البناء فأعطى

---

(١) البيت من الكامل . **اللغة** : اللعن = هو الطرد والإبعاد ، بعلّة : اسم رجل ، يشن : يصبُّ – من قدام = من أمامه

والشاهد في كلمة (قُدَّام) حيث بُني (قدام) على الضم لانقطاعه عن الإضافة وحكمة الوجوب لأنه لم ينو لفظه بل نوي معناه ورد البيت في التصريح ٢/ ٥١ ، والأشموني ١/ ٦٤ ، ٢/ ٣٢٢ ، والهمع ١/ ٢١٠ ، والدرر اللوامع ١/ ١٧٧ .

(٢) ينظر : شرح الملحة صـ ٣٣٢ ، ٣٣٣ .

(٣) ينظر : الاقتراح صـ ٨٩ .

للضعيف للضعيف ، فالعلة تقوم على المناسبة .

كما أن هناك علة صوتية أخرى وهي الثقل والكراهة و منع التقاء الساكنين، وصحح ابن الأنباري الوجه الأول ؛ تمييزًا بينه وبين ما بني وليس له حالة إعراب [١].

ويرى ابن السراج أنها علة (رفع توهم) أو (أمن اللبس) إذ يقول :> فلما حذف منها الاسم المضاف إليه بُني الباقي على الضمّ ، وهي الحركة التي لم تكن له قبل البناء ، وفعلم أنها غير إعراب<[٢] ، وما قاله ابن السراج أكدّ عليه العكبري وهو أحد ثلاثة وجوه عنده[٣]) ونص عليها ابن الحاجب ، والأشموني [٤]،فعله بنائهما عند هؤلاء كونهما مقطوعين عن الإضافة ؛ لأن الضم لا يوهم إعرابا و لا يدخلها وهي مضافة . وخالف في ذلك مكي القيسي ، فذكر أن علة بنائهما الشبه بقوله : > إنما وجب أن تكون الحركة ضمًا دون الكسر دون والفتح ، لأنهما أشبها المنادى المفرد إذا المنادي يعرب إذ أضيف ، أو نكّر ، كما يفعل بهما، فبنيا على الضم كما بني المنادى المفرد)[٥] والخلاصة :أن هناك خمس علل لبناء (قبلُ وبعدُ) على الضم عند قطعهما عن الإضافة وهي :

١- علة الشبه ٢-علة خوف اللبس ٣-علة الأشعار ٤-علة المناسبة

(١) ينظر : أسرار العربية صـ ٣١ .
(٢) ينظر : الأصول ١/ ٣٣٣ .
(٣) ينظر : اللباب ٢/ ٨٢ ، ٨٣ ،
(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٨٧ ، وينظر : شرح الأشموني ١/ ٢٦ .
(٥) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٢/ ١١١ .

٥- علة منع التقاء الساكنين وهي من العلل الصوتية .

٤- **ومن أمثلة علة الشبه أيضًا: منع الاسم من الصرف،** وقد ذكر الحريري علة ذلك وهي شبهه بالفعل بقوله: >... أن العلة في منع صرف ما لا ينصرف من الأسماء ، أنه شابه الفعل ، فسُلب الجرّ والتنوين اللذين لا يدخلان الفعل ؛ فإن أضيف ما لا ينصرف انصرف كما قال تعالى : « **لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ**»(١) فكسر النون في الجر للإضافة ، وهكذا إن عُرِّف بـ > الألف واللام < انصرف ؛ كقولك نظرتُ إلى الأحمد ، ومررت بالسَّكران ، والعلة(٢) فيه خروج الاسم بالإضافة ، والتعريف عن شبه الفعل .

من ذلك النص يتضح : أن العلة في جر الاسم الممنوع من الصرف بالفتحة عند الحريري إنما هي شبهه بالفعل ، فإذا أضيف هذاالاسم ،أو دخلته (أل) جر بالكسرة ، وما قاله الحريري هنا قد أشار إليه في كتابه درة الغواص (٣).

والعلة في ذلك أن الألف واللام من خواص الأسماء ، وإنما لم تنصرف هذه الأسماء؛ لمشابهتها بالأفعال ، فإذا زال هذا الشبه عادت إلى أصلها فانصرفت وجُرّت بالكسرة فمنع هذا الشبه ، وما اعتل به الحريري قد سبقه إليه سيبويه بقوله : > وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف أنجر ؛ لأنها أسماء أُدخل عليها ما يدخل على المنصرف ،

---

(١) سورة التين : الآية ٤ .

(٢) ينظر : شرح الملحة صـ ٧٦ .

(٣) ينظر : درة الغواص صـ ٩٤ .

وأدخل في المنصرف ، ولا يكون ذلك في الأفعال) –وقال أيضا–> واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أجرى لفظه مجرى ما يستثقلون ومنعوه مايكون لما يستخفوه وذلك نحو: أبيض ، وأسود ، وأحمر ... ، فهذا بناء أذهب وأعلم . فيكون في موضع الجر مفتوحًا ، استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق البناء)[١] .

فالعلة عند سيبويه علة ثقل ، وهذا ما علّ به أكثر النحويين كالمبرد ، وابن السراج ، والخطيب التبريزي ، وابن الشجري ،والأنباري ، والعكبري ، وابن الحاجب ، وابن مالك[٢] تبعا لسيبويه .

وخالف ابن عصفور جمهور النحويين في ذلك بقوله > ... لأنه ينبغي إذا صُغر الاسم الذي لا ينصرف أو نعت ثم دخل عليه حرف جر أن يجر وهم لا يجرونه فدل على بطلان مذهب هذا القائل ، وأرى أن الأحسن أن نقول إنما لم يجر ، لأن الألف واللام ، والإضافة يعقبان التنوين ، والاسم إذا دخله التنوين يجر فكذلك إذا دخله ما يعاقبه) [٣]

وأرى أن ما قاله الحريري تابعا لسيبويه هو المختار ؛ لأن الألف واللام والإضافة تعاقبان التنوين ، والتنوين إذا كان في الاسم أذن بصرفه ، بخلاف علامات الاسم الأخرى .

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ٢١-٢٢

(٢) ينظر : المقتضب ٣/ ٣١٣ ، والأصول ٢/ ٢٨٠ ، وشرح اللمع صـ ٣٦٤ ، والأمالي الشجرية صـ ٢٤٣ –٢٤٤، وأسرار العربية صـ ٥٤ ، واللباب ١/ ٧٤ ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١/ ٨ .

(٣) ينظر : شرح الجمل ٢/ ٢٢٢ .

٥- ومن أمثلة تعليله بعلة الشبه أيضًا :ذكره علة مجيء الإعراب آخر الكلمة، لمشابهته بالصفة .

بقوله :> والعلة في أنه جعل الإعراب آخر الكلمة ؛ أن الإعراب وضع لتبين المعنى وتمييز الصفة المتغايرة في الأسماء ، وسبيل الصفة أن تأتي بعد أن يعلم الموصوف ، ولا طريق لعلمه إلا بعد انتهاء صيغته ؛ فلهذا ، جعل الإعراب في آخره) [١] ، ولعل هذا مما تفرد به الحريري فلم أجد أحدًا على حد علمي ذكر هذه العلة .

٦- ومن أمثلة علة الشبه أيضًا تعليله ؛ لحذف تاء التأنيث من الاسم المؤنث المختوم بتاء التأنيث عند جمعه بالألف والتاء مثل (فاطمة) فتجمع على (فاطمات) فتحذف التاء من المفرد ؛ لمجانستها التاء الثابتة في الجمع : فالعلة في حذف تاء التأنيث من المفرد المؤنث عند جمعه بالألف والتاء لئلا يجتمع في كلمة واحدة علامتا تأنيث متجانستان .

وهذا ما نص عليه الحريري حيث عبر عنه بصيغة السؤال والجواب [٢]

٧- ومما يُبنى لعلة الشبه أيضا المنادي المفرد المعرفة، لأنه مفعول به وذهب الحريري مذهب البصريين ،فيرى أنه مبني ،وقد اختلفوا فيما بينهم في علة بنائه[٣].

فيرى الحريري إنَّ علة بنائه هي الشبه ؛ لأنه قام مقام الكنايات (أي

---

(١) ينظر : شرح الملحة صـ ٩٥ .

(٢) ينظر : المرجع نفسه صـ ١١٦ .

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ١/ ٢٦٤ .

الضمائر) ، فأشبهه المكني وهو – الضمير – ؛ لأن قولك : يا زيدُ، بمنزلة قولك : أنا ديك ، أو يا أنت ؛ لأن المنادى لمَّا كان مخاطبا كان ينبغي أن يستغني عن ذكر اسمه ويؤتى باسم الخطاب فيقال : يا إياك ، أو يا أنت وهذا واضح من نصه حيث يقول: >إذا ناديت الاسم المفرد المعرفة ، بنيته على الضَّمِّ ؛ لأنه قام مقام الكنايات ؛ لأنَّ قولك : يا زيدُ ، بمنزلة قولك : أُناديك ، أو : يا أنت ، فلهذا بني على الضّمِّ كما تبنى الكنايات) [١].

ومعنى ذلك : أن المنادى المفرد مبني عند الحريري لشبه بالمضمر ، وما اعتل به الحريري وافقه فيه ابن الصائغ ونص عليه بقوله: > ... والوجه في بنائه شبهه بالضمير من نحو (يا أنْت) في التعريف والإفراد وتضمين معنى (أدعوك) فإن قلت : (يا زيدُ) كأنك قلت (يا أنت)[٢] ، وما قاله ابن الصائغ موافقا للحريري ، قد ذهب إليه ابن الوراق من قبل [٣] وما قالوه ، مخالف لسيبويه فمذهبه أن المنادي المفرد مبني لشبهه بالأصوات ، وذلك واضح من نصه حيث يقول :> ... فأما المفرد إذا كان منادى فكل العرب ترفعه بغير تنوين ، وذلك ؛ لأنه كثر في كلامهم، فحذفوه وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو حوب وما أشبهه<[٤] ، وما قاله سيبويه قد اعتل به جمع من النحويين منهم الأخفش ، والسيرافي ، وابن الأنباري ، والعكبري[٥].

---

(١) ينظر : شرح الملحة صـ ٢٢٠ .

(٢) ينظر : اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٢٠٤ .

(٣) ينظر : علل النحو ٣٣٤/١ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢/ ١٨٥ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ١/ ٥٨ ، وشرح كتاب سيبويه ٨٢/١ ، وأسرار العربية ١/ ١٧٧ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ١/ ٤٣٨ ، ٤٤٠ .

ويرى الفراء أن المنادى المفرد مبني لشبه (بقبل ، وبعد) معللاً لذلك بأن الألف لما حذفت وهي مراده معه ، والاسم كالمضاف إليها إذا كان متعلقا بها فأشبه آخره آخر ما حذف منه المضاف إليه وهو مراد معه نحو (جئت من قبل ومن بعد) أي من قبل ذلك ومن بعد ذلك [١].

فمرجع علة بناء المنادى المفرد المعرفة إلى علة الشبه هو مذهب سيبويه، وإن اختلف وجه الشبه بينه وبين من خالفوه ، وقد جمع الأنباري هذه الأوجه بقوله : > علة بناء المنادى المفرد المعرفة إن قال قائل : لم بُني المنادى المفرد المعرفة قيل : لوجهين :

أحدهما : أنه أشبه كاف الخطاب ، وذلك من ثلاثة أوجه : الخطاب ، والتعريف ، والإفراد ؛ لأن كل واحد منهما يتصف بهذه الثلاثة ، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه بُني كما أن كاف الخطاب مبنية .

والوجه الثاني : أنه أشبه الأصوات ؛ لأنه صار غاية ، ينقطع عندها الصوت ، والأصوات مبنية فكذلك ما أشبهها [٢] وما اعتل به سيبويه تبعه كثير من النحويين [٣].

٨- ومن أمثلة تعليلات الحريري بعلة الشبه أيضًا : تعليله لسقوط التنوين من الاسم الذي لا ينصرف بقوله: (... ويسقط التنوين في أربعة مواضع...

---

(١) ينظر: معاني القرآن ٥٨/١، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢٦٤/١.

(٢) ينظر : أسرار العربية ١/ ١٧١ .

(٣) ينظر : أخبار أبي القاسم الزجاجي ١/ ٦٧ ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ٢/ ١٠٥٩، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥٤/٦ ، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب للجوجري ٢٦٦/١ .

والموضع الثالث : > الاسم الذي لا ينصرف كقولك : جاء عمرو ، وإنما لم يدخله التنوين ؛ لشبهه بالأفعال) [١].

٩- **كما علل الحريري بعلة الشبه حمل النصب على الجر بقوله:** > النصب يؤاخي الجر ، ولذلك أمليت الألف إلى الياء [٢].

١٠- **وعلل أيضًا بهذه العلة تسمية جمع التكسير بهذا الاسم** ؛ لأنه يشبه بتكسير الآنية إذ يقول: > وسمي جمع التكسير ؛ لأن لفظ الواحد يُكسَّر فيه، كما يكسّر الإناء ، ثم يصاغ صيغة أخرى <[٣] وهو مايسمى أيضا بالتعليل التمثيلي .

١١- **كما علل بعلة الشبه هذه حذف (هاء التأنيث) من المنسوب إليه عند النسب** ؛ لأن (ياء) النسب قد تنزلت منزلة (تاء) التأنيث بقوله > إنما حُذفت (في النَّسب) هاءُ المنسوب إليه ؛ لأنَّ بينها وبين ياء النسب شبها وهو أن كلاً منهما لا تقع إلا متطرفة ، ثم إنَّها تصير حرف الإعراب ، ويجعل ما قبلها حشوا في الكلمة ، فلهذا لم يجمع بينهما ، فلمَّا تعذر الجمع بينهما ؛ حذفت الهاء ، وأُقرَّت ياء النَّسب الدالة على المعنى ، ولهذا لحن[٤] من قال في نسب (الدّراهم) إلى القلعة درهم قلعتي، إذ الصواب درْهم قلعي، كما تقول رجل مكّي)[٥].

---

(١) ينظر : شرح الملحة صـ ٩٦ .
(٢) ينظر : المرجع السابق صـ ١٠٨ .
(٣) ينظر : شرح الملحة صـ ١١٩ .
(٤) ينظر : درة الغواص صـ ٢٥ حيث ذكرفيه نفس العلة .
(٥) ينظر : شرح الملحة صـ ٢٤٤ .

١٢- **كما علل بعلة الشبه عمل** (كان وأخواتها) حيث علل رفعها الاسم، ونصبها الخبر تشبيها لها بالأفعال الحقيقة [١].

١٣- كما علل بعلة الشبه عمل (**ما**) الحجازية لشبها بـ (ليس) ولذا ترفع الاسم وتنصب الخبر ، بقوله :> وأمَّا أهل الحجاز ، فأجروها مجرى (ليس) في شيئين ، وأخرجوها عن حكمها في ثلاثة أشياء (فأما الشيئان اللذان أجروها فيهما مجرى (ليس) ، فإنهم نصبوا بها الخبر ، وأدخلوا على خبرها الباء ؛ كما جاء في القرآن المنزّل على لغة أهل الحجاز « **مَا هَذَا بَشَرًا**»[٢]...<، « **وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ** » [٣]...[٤] كما علل بعلة قياس الشبه هذه في أبواب كثيرة متفرقة من كتابه ، وفي ثنايا مسائله التي عالجها [٥].

٢- علة الضرورة الشعرية :

وهذه العلة من العلل الكثيرة الدوران في هذا الكتاب حيث اعتل بها الحريري في اثنين وعشرين موضعا من كتابه [٦] وهذه العلة من العلل التي

---

(١) ينظر: المرجع السابق صـ ٢١١، وينظر : الأصول في النحو لابن السراج١/٧٠.

(٢) سورة يوسف :الآية ٣١ .

(٣) ينظر : المرجع السابق صـ ٢١٨ .

(٤) سورة هود ، الآية ٨٣ .

(٥) يراجع نماذج أخرى لهذه العلة في شرح الملحة صـ ٧٨ ، ٨٥ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١١٥ ، ١٠٨ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٣٠ ، ١٤١ ، ١٦١ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٨١ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٧ ، ٢١٠ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٤٤ ، ٢٦٤ ، ٣٢٢ ، ٣٢٧ ، ٣٣١ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ .

(٦) ينظر : المرجع السابق صـ ١٠٣ ، ١٠٤ ، ويراجع نماذج لهذه العلة أيضًا في ==

أضافها الحريري إلى علل الدينوري .

ومن أمثلتها : الاسم المنقوص : فمن المتفق عليه أنه تقدر عليه الضمة والكسرة في حالتي الرفع والجر بالإجماع ؛ لثقلهما ، وتظهر عليه الفتحة؛ لخفتها في حالة النصب إلا أنه قد يضطر الشاعر ، لإظهار حركة الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر وهذا ما نص عليه الحريري بقوله: > .... فإن اضطر شاعر إلى إظهار حركة الياء من الاسم المنقوص في حالة رفعه، أو جره جاز له كقول ابن الرقيات :

لا بارَكَ اللهُ في الغوانِـي هَلْ ∴ يُصْبِحْنَ إلّا لَـهُـــنَّ مُطَّــلَب[١]

فحرّك ياء الغوانِي بالكسرة ؛ لضرورة الشّعر [٢]وهي من العلل البسيطة

ومن أمثلة هذه العلة أيضًا تعليله لصرف ما لا ينصرف **بقوله :**

وجَائِـزٌ في صَنْعةَ الشِّعرِ الصَّلِفَ[٣] ∴ أنْ يَصْرِفِ الشَّاعِرُ مَا لا يَنْصَـرِفْ

==

صـ٢٢١ ، ٢٢٧ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٧٩، ٢٨٥ ، ٢٨٦، ٢٨٧ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ .

(١) البيت من المنسرح في ديوانه صـ٣ ، تحقيق أ/ يوسف نجم – بيروت – دار صادر ١٩٥٨م ، **اللغة** : الغواني جمع غانية وهي التي استغنت بجمالها .
والشاهد في كلمة (الغوانِي) حيث ظهرت حركة الكسرة على (الياء) في الاسم المنقوص المجرور لضرورة الشعرية ورد البيت : في شواهد سيبويه ٣٦٢/١٢ ، والمقتضب ١٤٢/١ ، والمحتسب ١١١/١ ، تحقيق أ / علي النجدي ناصف ، القاهرة ١٣٨٦هـ (لا – ت) ولسان العرب ، مادة (غناء) وخزانة الأدب ٢٦٨/٣.

(٢) ينظر : شرح الملحة صـ ١٠٣ – ١٠٤ .

(٣) اللغة : الصَّلَف (مجاوزة قدر الظرف) والسحاب : الصّلف : كثر الرعد قليل

==

... فإذا اضطرَّ الشاعر لأجل إقامة الوزن إلى صرف ما لا ينصرف جاز كقول القائل :

كأنَّ دنانيرًا على قسِماتهِم ∴ وإنْ كان قَدْ شفّ الوجُوه لِقاءُ (١)

فصرف (دنانير) التي لا تنصرف في الكلام (٢) وفي نهاية هذا الباب قال :> فهذه جملة كافية مِمَّا يجوز استعماله للشَّاعر ؛ لحفظ وزنه ، وإقامة أسلوب نظمه (فاعرف ذلك / وقس عليه) (٣)

٣- علة تجنب التقاء الساكنين :

من المتفق عليه عند النحويين أنه لا يجوز التقاء ساكنين في كلمة واحدة، أو كلمتين ، فإن التقى ساكنان حرك أحدهما ، لأنهم يمنعون اجتماع ساكنين في العربية ، وقد علل الحريريّ لعلة تحريك تاء التأنيث الساكنة آخر الفعل الماضي بالكسر ، لالتقائها ساكنة مع همزة الوصل بقوله > الفعل الماضي : من جملة المبنيات ... فإن كان لمؤنَّث ، زدت في آخر تاء

==

الماء. ينظر : القاموس المحيط (١٠٧٠) .

(١) البيت من الطويل ، لمحرِز بن المُكعْبر الضَّبي ، والشاهد كلمة (دنانير) حيث جاءت مصروفة للضرورة الشعرية لإقامة لوزن ، وصرف ما لا ينصرف جائز في الشعر .

اللغة : القسمات : جمع قسمة : وهو الوجه .

ورد البيت : في شرح ديوان الحماسة صـ ١٤٥٧ ، واللسان : مادة قسم ٥/ ٣٦٣٢، والزاهر في اللغة ١/ ٤ .

(٢) ينظر شرح الملحة صـ ٢٧٩ .

(٣) ينظر : المرجع نفسه ، صـ ٣٠٠ ، ٣٠١ .

ساكنة فقلت : هند ذهبتْ . وقد تُحرك هذه التّاء في موضعين ... **الموضع الثاني** : إذا ولي التَّاء همزة الوصل إذ لا يوجد ما بعدها إلا ساكنا فتسقط هي عند اندراج الكلام ، ويلتقي الساكن بعدها بالتاء الساكنة . فيجب لالتقاء السَّاكنين ، كسر التَّاء التي هي علامة فعل المؤنث وذلك نحو قوله جلّ جلاله: « **إِذَا وَقَعَتِ الوَاقِعَةُ**»(١) فكسر التاء لأجل سكونها وسكون اللام (٢).

وكذلك تعليله لعدم بناء (جَيْر) (وهؤلاء) على السكون حيث يقول عند كلامه في باب البناء على الكسر >... وجَيْرِ) بمعنى حَقاً ... وهو مبنيٌّ على الكسر [وعلة بنائه على حركة ، أن قبل آخره حرفًا ساكنا، وكسر ، لالتقاء الساكنين و(هؤلاء) فيه معنى التنبيه والإشارة وحُرِّك بالكسر؛ كما قيل في (جيْر) وهؤلاء(٣).

٤- علـــة الاستثقال :

تُعدُّ هذه العلة من العلل التي راعتها العرب كثيرًا في كلامها ، إذ إنَّ المتكلم يرغب في الخفة ويتجنب الثقل في الكلام ، فالقصد من هذه العلة تحصيل الخفة في الكلام والابتعاد عما يثقله ، وذلك أن يستثقلوا عبارة أو كلمة أو حرفا . وقد صرح الحريري في كتابه شرح الملحة بلفظ هذه العلة وأحيانا أخرى لا يصرح بها ، وهذه العلة من أكثر الدوران في هذا الكتاب

---

(١) سورة الواقعة : الآية ١ والشاهد فيه كسر التاء ، لسكونها وسكون اللام بعدها وحكم هذا الكسر الوجوب .

(٢) ينظر : شرح الملحة صـ ٧٩ ، ٨٠ .

(٣) ينظر : شرح الملحة صـ ٣٣٧ . ويراجع نماذج أخرى لهذه العلة في ، صـ ٨٢ ، ٨٤ ، ٩٨ ، ١١٠ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ .

حيث وردت في أحد عشرموضعا في مسائل متناثرة من كتابه، من ذلك حديثه عنها عند ذكره علة تحريك تاء التأنيث بالكسر لوصلها بهمزة الوصل في قوله تعالى : « **قَالتِ امْرَأَةُ العَزِيزِ** »[١] إلا أنه وقد يفتح هذا الحرف عند وصله بهمزة الوصل للاستثقال ، وفي ذلك يقول الحريري :> ... ولم يشذ من ذلك إلاّ فتح النُّون من (مِن) كما قال تعالى : « **وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ** »[٢] وإنما فتحت استثقالاً لتوالي الكسرتين فيما يكثر استعماله)[٣].

ومنها أيضًا قوله: في باب تنوين الاسم المفرد عند حديثه عن علة سقوط التنوين في الاسم المعرف بالألف واللام > .... ويسقط التنوين في أربعة مواضع . أحدها : في الاسم المعرّف بالألف واللاَّم ؛ لأن التنوين زيادة ألحقت بآخر الاسم ، ولام التعريف : زيادة في أوله فاستثقل الجمع بين زيادتين [٤].

(١) سورة يوسف : الآية ٥١ .

(٢) سورة البقرة : الآية ٢٠٤ .

(٣) ينظر : شرح الملحة صـ ٨٥ .

(٤) ينظر : المرجع السابق ، صـ ٩٦ ، وينظر نماذج أخرى لهذه العلة في هذا الكتاب في المواضع الآتية صـ ٧٩ ، ٨٠ ، ٩٨ ، ١٠٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠، ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

٥- علة التسمية : وهذه العلة من العلل القديمة التي اهتمت بها العرب.

ومعناها : تسمية الشيء باسمه أي وجه هذه التسمية ، وعلة التسمية هي عين الملحظ الاشتقاقي الذي من أجله سُمِّي الشيء باسمه المعين [١]. ومن تعليل الحريريّ بهذه العلة قوله عند علة تسمية الاسم والحرف بهذا الاسم > أقول : الاسم مشتق من السّموّ ولهذا صُغِّر على سُمّي ، وإنّما سُمِّي اسما ، لأنه لما استغنى عن الفعل والحرف سما عليهما – والحرف سُمّي حرفا ؛ لاستغناء الاسم ، والفعل عنه إذا ائتلفا فكأنه صار بمنزلة الآخر وقيل ؛ لأنه وضع طرفا وآخر كل شيء صرفه) [٢].

ومعنى ذلك : أن الاسم عند الحريري مشتق من السمو[٣] وهو موافق في ذلك لمذهب البصريين، وليس مشتقا من (الوسم) وهي العلامة على مذهب الكوفيين، وإنه لما سما أي استغنى عن الفعل والحرف سما عليهما، وما علل به الحريري قد اعتل به ابن الوراق، من قبل بقوله :> وأما تسميته النوع الثالث بِالحرف في اللغة ، فموضوع لطرف الشَّيء ، وكأن هذا النوع إنَّما يقع طرفا للاسم والفِعل معًا) [٤] وهذه العلة قد نص عليها الزجاجي من قبل عند ذكره علة تسمية النحو بهذا الاسم ؛ حيث جعل له بابا بقوله:

---

(١) ينظر : علم الاشتقاق د/ جبل صـ ٦٨ .

(٢) ينظر : شرح الملحة صـ ٦٤ ، ويراجع نماذج لهذه العلة في صـ ٩٥ ، ١٠٣ ، ١١١ ، ١٧١ ، ٢٤٩ .

(٣) ينظر اختلاف البصريين والكوفيين حول هذه المسألة وتفصيل ذلك في شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٣ .

(٤) ينظر : علل النحو صـ ١٣٩ ، تحقيق أ/ محمود جاسم محمد الدرويش – الناشر مكتبة الرشد – الرياض – السعودية ، ط ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .

> تحت باب ذكر العلة في تسمية هذا النوع من العلم بالنحو [١]..والحق أن سبب تسمية هذا العلم بهذا الاسم إنما ترجع في الأصل إلى ما روى أن علياً – رضي الله عنه– لما أشار إلى أبي الأسود الدؤلي أن يضعه وعلمه (الاسم ، والفعل ، والحرف، وشيئا من الإعراب قال :> انحُ < هذا النحو يا أبا الأسود < [٢]،ومن أمثلة علة التسمية أيضا عند الحريري قوله : > في باب المقصور من الأسماء عند حديثه عن علة تسمية المقصور بهذاالاسم >... ؛ولهذا سمّي مقصوراً ؛ لأنه حبس عن الحركة . إذ المقصور في اللغة هو المحبوس ومنه قوله تعالى : «**حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الخِيَامِ** »[٣]... [٤] ، وقد سبقه إلى هذه العلة ابن بابشاذ بقوله :> بأنه قصر عن جميع الإعراب وحبس عنه فسمّي مقصورًا لذلك) [٥] ، ومن ذلك أيضًا قوله في علة تسمية المصدر بهذا الاسم ؛ لصدور الأشياء التسعة عنه > المصدر اسم يقع على الأحداث كالضرب ... وهو أصل الأفعال ؛ ولهذا ، سُمِّي مصدرًا ؛ لصدور الأفعال عنه) [٦].

---

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو ١/ ٨٩ ، وينظر : شرح المفصل ٨٣/١ .

(٢) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ١/ ٢٦٥ ، تحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، ط ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م .

(٣) سورة الرحمن ، الآية ٧٢ .

(٤) ينظر شرح الملحة صـ ١٠٧ .

(٥) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤٤٤ .

(٦) ينظر : شرح الملحة صـ ١٦٦ ، وينظر شرحان على مرح الأرواح في علم الصرف لشمس الدين دنقوز ١/ ٨ – الناشر. مكتبة الحلبي – ط ٣/ ١٣٧٩هـ – ١٩٥٩م، وشرح ألفية لابن مالك الحازمي ١٢٠/ الدرس (١٣٨).

ومعنى ذلك : أن المصدر أصل الأفعال وهذا مذهب البصريين ،وقد تبعهم الحريري ،ويرى الكوفيون أن الفعل هو الأصل ، فلم لم يكن المصدر أصلاً كما هو مذهب البصريين ؛ لما جعلوه سببا للتسمية بهذا الاسم .

– كما علل لتسمية الظرف بهذا الاسم بقوله :> ... ولوقوع الأفعال فيها سمّيت ظروفًا [تشبيها لها بظروف الأمتعة المودعة فيها < [١] ، فالتسمية بالظرف من مصطلحات البصريين ، وقد استعملها الحريري ، أما الكوفيون فيسمونه بالمفعول فيه .

وهذه التسمية من مسميات الأصمعي >قال الأصمعي : أنا نبهت الخليل على تسمية هذه الأسماء ظرفاً ، لأني قلت له إذا كان الشيء وعاء لغيره فما يسمى ؟ فقال ظرفًا ، ويسميها الكوفيون: المحال والأوعية . وهذا النزاع اصطلاحي ولا منافاة بين التسميتين <[٢] .

– وأيضًا تعليله لتسمية التمييز بهذا الاسم [٣].

– وأيضًا ذكره علة تسمية التوابع بهذا الاسم بقوله: > ... وإنما سُمِّيت توابع؛ لأنها تتبع ما قبلها في إعرابه على اختلاف مواقعه) [٤] ، فاستعمال الحريري لمصطلح التوابع يدل على انتمائه لمذهب البصريين لأنهم يسمونه بذلك، أما الكوفيون فيسمونه بالترجمة، أو التبيين حكى ذلك الأخفش، وحكى

---

(١) ينظر : شرح الملحة صـ ١٨٣ .

(٢) ينظر : توجيه اللمع لابن الخباز ١٨٥/١، وينظر : أسرار العربية للأنباري ١٤١/١.

(٣) ينظر : شرح الملحة صـ ١٧٧ .

(٤) ينظر : المرجع السابق صـ ٢٤٩ .

ابن كيسان أنهم يسمونه بالتكرير [١] ، وكما علل لتسمية جمع التكسير بهذا الاسم إذ يقول >وسُمِّي جمع التكسير ؛ لأن لفظ الواحد ، يُكسَّر فيه ، كما يكسّر الإناء < [٢].

٦- **علة المعادلة :**

وقد ذكر الحريريّ هذه العلة عند حديثه عن علة فتح نون الجمع ، وكسر نون التثنية، فبعد ذكره علة الفرق في هذه المسألة أضاف علة أخرى وهي علة المعادلة ، بقوله : > إنما فُتحت نون الجمع ، وكسرت نون التثنية ؛ ليفصل بينهما ... وخصّت نون الجمع بالفتح ؛ لأن الفتحة أخفّ من الكسرة، والتثنية أخفّ من الجمع فقصدت العرب التعديل في الكلام ، بأن جعلت الأخفّ للأثقل، والأثقل للأخفّ فاعلم ذلك [٣].

كما نص الحريري على هذه العلة أيضًا في موضع آخر من كتابه عند حديثه عن علة إعراب الأسماء بالحركات الثلاث دون السكون [٤].

٧- **علة التَّخفيف أو الاسخفاف** وكراهية الثقل : وهي علة تتصل بأحد طباع العرب في القول فقد كانوا يميلون إلى اختيار الأخفّ ، ما لم يكن هناك إخلال بالكلام ، وذلك ؛ ليقل في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في

---

(١) ينظر : التصريح على التوضيح ١/ ١٥٥ – مكتبة الحلبي .

(٢) ينظر : شرح الملحة صـ ١١٩ .

(٣) ينظر : المرجع نفسه صـ ١١٤ ، ١١٥ ، وينظر نماذج أخرى لهذه العلة في صـ ٩٤ ، ١١٥ ، ١٥١ ، ٢٦١ .

(٤) ينظر : المرجع نفسه صـ ٩٣ .

كلامهم ما يستخفون<[١] ، وهذه العلة أكثر دورانا في كتب النحويين وقد وردت هذه العلة كثيرًا ، في كتاب شرح الملحة للحريري حيث صرح بها عند حديثه عن فعل الأمر المضعف الآخر بقوله: (وإنْ أمرت من فعل آخره حرف مشدّد ؛ فإن كان الأمر لمذكّر ، جاز لك أن تدغم ، وأن تظهر الحرفين ، فإن شئت ، قلت في الأمر من يَغُضُّ : غُضَّ بَصَرَكَ ، وإن شئت قلت : اغْضُضْ بصرك فمن قال : اغضُض سكن آخره ومن قال غُضَّ حَرَّكه . فمنهم من كسر آخره ؛ لالتقاء الساكنين ، ومنهم من فتحة طلبا ، للتخفيف) [٢].

– وكذلك قوله عن علة حذف الألف بعد حذف الياء ، وعلة حذف النون بعد حذف الواو في قولنا لا تُبّل) و(لم يك) [٣].

٨– **علة كثرة الاستعمال :** وهي علة ترتبط بعلة التخفيف ارتباطا وثيقا ؛ لأن كثرة استعمال اللفظ أو تركيبه يعرضه للتغير طلبا للخفة . وهذه العلة من العلل التي اهتم بها علماء العربية اهتماما كبيرا في كتبهم ، وفصلوا الكلام فيها ، فالعرب تؤثر التخفيف كلما كثر الاستعمال . وهي علة كثيرة الدوران في كتاب سيبويه ونظرًا لأهمية هذه العلة ، فقد عقد سيبويه لها عنوانا لباب من أبواب كتابه [٤] ، وقد علل ذلك بأن الشيء إذ كثر في

---

(١) ينظر : الإيضاح للزجاجي صـ ٦٠ ، والخصائص لابن جني ١/ ٥٠ .

(٢) ينظر : شرح الملحة صـ ٨٢ .

(٣) ينظر : المرجع نفسه صـ ٩٢ ، ٩٦ ، وينظر نماذج أخرى لهذه العلة في صـ١٠٣، ١٠٨ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٥٥ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢/ ١٦٣ ،١٩٦/٢.

كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله ، وقد مثل لذلك يحذف النون من فعل (الكون) إذا كان مضارعًا مجزوما ما لم يله ساكن وذلك قولهم (لم يك) (أو لم أك) فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره، وعللوا ذلك بأن هذه الألفاظ ونحوها قد شذت عن نظائرها ؛ لكثر دورانها على الألسنة فلجأوا بها إلى هذا الحذف تخفيفا ، وعبروا عن ذلك بالقاعدة المشهورة أن ما يكثر على ألسنتهم قد يفردونه بحكم يباين فيه نظائره)[١] .

– ويرى الأخفش إنّ ما غُير لكثرة استعماله إنما تصورته العرب قبل وصفه ، وعلمت أنه لابد من استعماله ، فابتدأوا بتغيره [٢] ، ومما يدل على قوة هذه العلة وأهميتها ما نص عليه ابن جني بقوله: > إذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال قدم ما كثر استعماله، وإن كان شاذا في القياس)[٣]. وقد سار الحريريّ على نهج هؤلاء العلماء فأولى لهذه العلة اهتمامًا كثيرًا، واعتل بها في مواطن كثيرة من كتابه ويلاحظ أكثر علل النداء ترجع إلى هذه العلة ومن أمثلتها ترخيم النكرة شذوذًا في قولهم (يا صاح) وفي ذلك يقول الحريري:(قد ذكرنا أن ترخيم النكرة لايجوز وقد شذ من ذلك قولهم ياصاح في ترخيم صاحب – وهونكرة – والعلة فيه كثرة استعمالهم هذه اللفظة ،فتمسحوا فيها[٤]،وماذكره الحريري قد نص عليه سيبويه من قبل معللاذلك ،لكثرة استعمال العرب لهذه العلة في النداء دون غيره وذلك ،لكثرته في

(١) ينظر ا المرجع نفسه: ٢/٣،٤١٤/٤٨٦.

(٢) ينظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ٣٣٥ ، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .

(٣) ينظر الخصائص : ١/ ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٤) ينظر : شرح الملحة صـ ٢٣١ .

كلامهم فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين .

هذا ... وقد اختلف النحويون في حكم ترخيم النكرة العامة . فيرى الحريري إن النكرة العامة لا ترخم تابعا في ذلك للمبرد (١) ، وقد استثنى من ذلك كلمة (صاحب) وذكر أن علة ترخيمها شذوذًا ترجع إلى كثرة الاستعمال- وهو بذلك- مخالف لما سبقوه ، حيث منع الخطيب التبريزي ذلك مطلقا وذكر علة ذلك بأنه لم يقو بالإخراج من الإعراب إلى البناء (٢) ، ومنعه أيضا ابن الخباز؛ لأن النداء لم يغيرها . إذ يقول > ولا يجوز ترخيم النكرة ؛ لأنها لا تخلوا من أن يكون شائعة ، أو مقصودة فإن كانت شائعة فهي معربة فلم يؤثر فيها النداء وإن كانت مقصودة فلا يعتد بتعريفها<(٣).

وما قاله الحريري وافقه عليه ابن الصائغ بقوله : > ترخيم النكرة لا يجوز: بل سمع من العرب (في صاحب) : يا صاح .. وهذا شاذ ... والعلة فيه كثرة الاستعمال) وما قالاه هو مذهب المبرد (٤).

فأجاز بعض النحويين ترخيم النكرة المقصورة نحو : يا غضنف في (غَضَنْفَر) (٥). قياسا على قولهم (أطرق كرا) ويا (صاح) ... وزاد الحازمي في ذلك أن يكون علما فإذا لم يكن علما بأن كان نكرة فجمهور

---

(١) ينظر : الهمع ١/ ٤١٩ – ٤٢٠ .

(٢) ينظر : شرح اللمع صـ ٢٧٦ .

(٣) ينظر : توجيه للمع ١/ ٣٣١ ، ٣٣٧ .

(٤) ينظر : اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٦٤٦ .

(٥) ينظر : الارتشاف ٣/ ١٥٤ ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ٣/ ١١٣٥ ، والأشموني ٣/ ٦٥- ٦٩ .

النحويين يمنعون ذلك فلا يجوز ترخيمه البتة [١].

والصـــواب : ما ذهب إليه الحريري لورود ذلك عن العرب في قول الشاعر :

يَا صَاحَ مَا هَاجَ الدُّمُوعَ الذُّرَّفْ [٢] ∴ مِنْ طَلَلٍ أمْسَى تخَالُ المُصْحَـــفَا

– ومن أمثلة علة كثرة الاستعمال أيضًا ترخيم الاسم الثلاثي المختوم بالهاء

وقد علل الحريري لاختصاص الترخيم بالنداء ؛ لكثرة استعماله في كلام العرب بقوله :>الترخيمُ: حذف يلحق آخر الاسم المفرد لمعرفة ولا يستعمل الترخيم إلاّ في النداء ، إلا أن يضطّر شاعر إليه – كقول امرؤ القيس :

لَنِعْمَ الفَـتَى تعشُو إلى ضوْءِ نارِهِ ∴ طريفُ بنُ مالٍ ساعَةَ الجُوعِ والخَصَرة [٣]...[٤]

---

(١) ينظر : شرح ألفية ابن مالك ١٠/ ٢٣ .

(٢) البيت من الرجز وهو للعجاج في ملحقات ديوانه صـ ٨٢ .

اللغة : (الذرف) صبُّ الدمع ، وذرف الدّمُع سال ، وذرفت العينُ الدَّمعَ : أسالته .

والشاهد فيه هنا (يا صاح) حيث رخم (صاحب)وهو نكره فهذا شاذ ، وسوغ ترخيمه كثرة استعماله ؛ لما كثر دعاء بعضهم بعضا بـ (الصاحب) أشبه العلم فرُخِّمَ بحذف يائه .

ورد البيت : في الكتاب ٢٠٧/٤ ، والأصول ٢/ ٣٨٧ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٢٨ ، والجنى الداني ١٤٦ ، والخزانة ٤٤٣/٣ .

(٣) البيت من الطويل ، اللغة : تعشو : من عشا إلى النار، وعشاها وأعشى بها إذا رآها ليلاً على بعد، فقصدها مستضيئا بها ليصل إلى الضيافة. والشاهد فيه قول (مالك) حيث رخم في غير النداء ضرورة ورد البيت في شرح اللمحة صـ ٢٢٧، واللباب٢/٢٥٤، وشرح ابن عقيل٣/٣٩٥، والهمع١/١٨١ ،والأشموني ٣/ ١٨٤.

(٤) ينظر : شرح الملحة صـ ٢٢٧ .

وما اعتل به الحريري قد علل به سيبويه من قبل إذ يقول > واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر ، وإنما كان ذلك في النداء ؛ لكثرته في كلامهم ، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين [١].

وما اعتل به الحريري تبعًا للخليل وسيبويه هو مذهب البصريين فلا يجوز عندهم ترخيم الاسم الثلاثي ؛ لأن الترخيم إنما دخل في الكلام لأجل التخفيف ، وما كان على ثلاثة أحرف فهو في غاية التخفيف فلا يحتمل الحذف ؛ لأن الحذف يؤدي به الإجحاف به ، وهذا ما اعتل به ابن السراج، وابن الوراق ، وابن جني ، والخطيب التبريزي ، والأنباري ، والعكبري ، وابن عصفور ، والرضي ، وابن الصائغ [٢].

٩- **علة الاستغناء :**

هذه العلة كثيرة الدوران في كتب العربية من لدن سيبويه؛ حيث اعتمدها في كتابه بقوله :

> فترك هذا ؛ لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء[٣] وقال في موضع آخر من كتابه >وربما استغنوا بمفعلة عن غيرها [٤]، وما قاله سيبويه نص عليها المبرد بقوله :> ومن كلامهم الاستغناء عن الشيء

---

(١) ينظر : المرجع السابق صـ ٢٣٠ – ٢٣١ .

(٢) ينظر : الأصول في النحو ١/ ٤٤٥ ، والعلل في النحو صـ ٣٥٠ ، وشرح اللمع صـ ٢٧٦ ، وأسرار العربية صـ ٢١٤ ، واللباب ١/ ٣٤٧ ، وشرح الجمل ٢/ ١١٣ – ١١٤ ، وشرح الكافية ، واللمحة في شرح الملحة ٦٣١/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣/ ١٥٨ .

(٤) ينظر :المرجع نفسه ٤/ ٨٩ .

بالشيء حتى يكون المستغني عنه مسقطا [١] كما أفرد لها ابن جني بابا في كتابه الخصائص سماه (باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء) فقال مستأنسا بقول سيبويه : (واعلم: أن العرب قد استغنت بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغني عنه سقطا من كلامهم البتة من ذلك استغناؤهم بترك عن ودع[٢] ، وما قاله سيبويه تبعه فيه الحريري ، وقد نص عليه ومن ذلك تعليله لكون الرفع أعلى وجوه الإعراب مرتبة ؛ لاستغنائه عن النصب والجر في قولك: قائم زيد ، وزيدٌ منطلق ، والنصب والجر لا يوجدان حتى يتقدم الرفع كقولك : ضرب زيد عمرًا ، ومررت بزيد ، وقال في موضع آخر من كتابه عند كلامه عن مناداة ما فيه (أل) > ثم إنّ العرب ، استغنت في مناداة هذا الاسم ؛ فحذفت منه حرف النداء ، وألحقت به الميم المشددة ، فقالوا: اللهم اغفر لي<[٣] .

ومما علل به لعلة الاستغناءأو العوض (المنادى المعرف بالألف واللام)، فإذا أريد نداؤه يؤتى قبله ، بكلمة أيها للمذكر، و(أيتها) للمؤنث أو يؤتى باسم الإشارة – فالأول كقوله تعالى : « **يَا أَيُّهَا الإِنسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الكَرِيمِ**»[٤] ، وقوله « **يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ المُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً** »[٥] ، والثاني نحو يا هذا الرجل .

---

(١) ينظر : المقتضب ٢/ ٢٠١ ، تحقيق د/ محمد عبد الخالق عظيمة ، الناشر دار الكتب – بيروت (لا . ت) .

(٢) ينظر : الخصائص ١/ ٢٦٧ ، ٢٧٢ ، ، وينظر الأشباه والنظائر ١/ ١١٣ .

(٣) ينظر شرح الملحة صـ ٢٢١ .

(٤) الانفطار : الآية : ٦ .

(٥) الفجر : الآية : ٢٧ .

والعلة : في امتناع نداء المعرف بالألف واللام : أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة ، والألف واللام للتعريف، فكرهوا الجمع بين تعريفين ، فاكتفوا بتعريف النداء عن الألف واللام فصار بدلا منها ، وهذا ما قرره سيبويه بقوله > وزعم الخليل – رحمه الله – أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة . وذلك أنه إذا قال يا رجل ويا فاسق ، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق ، ويا أيها الرجل ، وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده ... وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو لهذا وما أشبه ذلك ... وصار هذا بدلا في النداء من الألف واللام واستُغنى به عنهما كما استغنيت بقولك : اضربْ عن لتضربْ...)[1] فذكر سيبويه علة الاستغناء في ذلك ، وأيضًا علة الحمل على المعنى لأن معنى كلاهما للتعريف .

فيلاحظ أن العلة في امتناع نداء ما فيه (الألف واللام) اجتماع أكثر من علة وهي :

١- علة الاستغناء أو العوض ٢- الكراهة ٣- الحمل على المعنى .

– إلا إذا كان المنادى لفظ (الجلالة) فتبقى > أل < وتقطع همزتها وجوبا نحو (يا ألله) ، وأجاز الحريري وصل الهمزة أو قطعها في لفظ الجلالة (يا الله) بقوله > فأمَّا المعرَّف بالألف واللام ، فلا ينادى معه إلا اسم الله تعالى > والذي والتي< لملازمة الألف واللام في هذه الأسماء ، حتى كأنها من نفس الكلمة ... ولك ، إذا ناديت اسم الله – تعالى – وجهان – أن تقول : يا الله يوصل الهمزة، ويأ الله تقطع الهمزة ، ثم إن العرب

(١) ينظر : الكتاب ٢/ ١٩٧ .

استغنت في مناداة هذا الاسم ، فحذفت منه حرف النداء ، وألحقت به الميم المشددة فقالوا : اللهمّ اغفر لي ، ولا يجوز أن تقول : يا اللهم اغفر لي ؛ لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه) [١] ، فعلى حين منع الحريري مناداة ما فيه (الألف واللام) كما سبق، أجاز مناداة بعض الأسماء نحو: (الذي، والتي) واسم (الله تعالى) مما يجوز أيضًا مناداته ، وقد ذكر علة ذلك بكثرة الاستعمال وملازمة الألف واللام في هذه الأسماء حتى صارتا كأنها من نفس الكلمة . إلا أن الأكثر حذف (ياء) النداء والتعويض عنه بـ (ميم) مشددة ، ولا يجوز الجمع بين حرف النداء وهذه الميم فلا يُقال : (يا اللهم اغفر لنا) لئلا يجمع بين العوض والمعوض عنه ، فالحريري هنا لجأ إلى التعليل بعلة (العوض) وهي تقوم على افتراض أصل مقدر حذف وعوض عنه ، وما ذكره الحريري واعتل به قد سبقه إليه سيبويه بقوله > واعلم : أنه لا يجوز أن تنادي اسما فيه الألف واللام البتة ، إلا أنـَّهم قد قالوا : يا الله اغِفر لنا ، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه ، وكثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف ... وقال الخليل – رحمه الله – : اللهمَّ نداء والميم هاهنا بدلٌ من ياء) [٢] فعلل سيبويه لجواز نداء لفظ الجلالة بأن (أل) لا تفارقها ، وهي عوض عن همزة (إله) فصارت بذلك كأنها من نفس الكلمة، وما اعتل به الحريري تبعا لسيبويه قد اعتل به جمع من النحويين ، كالفارسي ، وابن الوراق ، والخطيب التبريزي ، والأنباري ، والعكبري ، والأزهري)[٣] .

---

(١) ينظر : شرح الملحة صـ ٢٢١ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢/ ١٩٥ – ١٩٦ .

(٣) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه ٢/ ١٢٧ ، وعلل النحو ١/ ٣٤٣ ، وشرح اللمع ==

وقد صنفت هذه العلة ضمن العلل التي تطرد على كلام العرب والتي تسمى بعلة التعويض وقد نصَّ عليها السيوطي بقوله:> وعلة تعويض مثل تعويضهم الميم في اللهم من حرف النداء <(١).

وزاد عليها ابن الحاجب علة أخرى بقوله > ويعلل أيضًا بأنه لو قيل (يا أيها الله) أو يا هذا لأطلق لفظ لم يؤذن فيه ولم يستقم لهم في المعنى أن يشيروا إلى ما يستحيل عليه الإشارة في التخفيف، ولو قيل (يا لاه) أو (يا إله) لغيروا الاسم ولأزالوا ما قصد به من التعظيم) (٢).

ولعلة (الاستغناء) أو (العوض) منع البصريون دخول (ياء) النداء على المعرف بالألف واللام .

وخالف في ذلك بعض الكوفيين فأجازوا دخول (يا) على ذي اللام مطلقا في السعة(٣) ،ويرى الفراء أن أصل (اللهم) (الله) ضمت إليها (أُمّ) أي (يا الله أُمّنا بخير) فكثر في الكلام فحذفوا بعضه تخفيفاً) (٤).

١٠- علة الأصل :

ذكرها الحريري عند تعليله جواز قصر الممدود بقوله :> ويجوز له قصر

==

في النحو صـ ٢٦٩ – ٢٧٠ وأسرار العربية صـ ٢١٠ ، واللباب ١/ ٣٣٦ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ١/ ٤٤٩ ، وشرح التصريح ٢/ ٢٢٣ .

(١) ينظر : الاقتراح صـ ٩٩ .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٧٤ .

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ١/ ١٤٦ .

(٤) معاني القرآن ١/ ٢١٣ ، والإنصاف ١/ ٣٤١ .

الممدود ؛ لأن أصل الأسماء القصر [١].

١١- **علة أمن اللبس أو الالتباس** : وتسمّى علة الخوف من اللبس ، أو كراهية الالتباس .

وهي من أهم العلل التي راعتها العرب في كلامها ؛ لأن غرض المتكلم الإفهام ، والوضوح والإبانة في الكلام ، واللبس يمنع من ذلك ، وقد استعمل سيبويه مصطلح > اللبس < للدلالة على الغموض الناشئ عن وجود لفظ يحتمل أكثر من معنى أو تركيب يؤدي إلى تعدد المعنى وغموضه وقد شاع هذا المصطلح بهذه الدلالة عند النحاة بعد ذلك [٢] ، وذكر سيبويه هذه العلة في كتابه عند حديثه عن علة بناء المضارع على الفتح عند اتصاله) (بنون) التوكيد لئلا يلتبس[٣] فعل الواحد بفعل الجميع كما أشار إليها الفارسي[٤] .

ومن أمثلة هذه العلة عند الحريري : تعليله لمنع تقديم الفاعل على الفعل حتى لا يلتبس بالمبتدأ في قوله :>ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فتقول: (زيد خرج ؛ لأنه ينتقل من باب المبتدأ ، ويقع اللَّبس في الكلام)[٥]، واستعمل أيضًا هذه العلة في صيغة سؤال وجواب – لتعليم المتعلمين

---

(١) ينظر : شرح الملحة صـ ٢٧٩ ، ويراجع نماذج أخرى لهذه العلة صـ٩٣ ، ١٠٣ ، صـ ٢٣٣ ، صـ١٣٥ ، صـ ٣٠٤ .

(٢) ينظر : العربية والغموض دراسة لغوية د/ حلمي خليل صـ ٨٨ ، الناشر – دار المعرفة الجامعية للنشر – مصر طـ٢ / سنة ٢٠١٣م، والهمع ١/ ٢٤٤، ١٢/٢، ١٣ ، ١٨ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣/ ٥١٩ .

(٤) ينظر : المقتصد ١/ ٩٥ ، ١٤٢ .

(٥) ينظر : شرح الملحة صـ ١٥٢ .

والدارسين معا [١].

وعلل السيوطي بهذه العلة لرفع الفاعل ونصب المفعول بقوله > فإن ذلك لخوف اللبس منهما لو استويا في الرفع أو النصب < [٢].

١٢- **علة تجنب الابتداء بالساكن** : وهي من العلل المشهورة عند النحويين ، فالعرب لا تبتدئ بساكن ، فيجتلب لهذه همزة للتوصل إلى النطق بالساكن .

وقد علل الحريري لهذه العلة عند كلامه في باب الأمر بقوله > وإن كان الحرف الذي يلي حرف المضارعة ساكنا ؛ مثل : (الحاء) من يحذر ، و(النون) من ينطلق ... اجتلبت لمثال الأمر همزة الوصَّل ؛ لتتوصل بها إلى النطق بالساكن ؛ فقلت : احذر ، انطلق[٣] .

– كما ذكرها عند تعليله لحذف التنوين إذا كان الاسم المفرد علما ، أو كنية ، أو لقبا ، وكان موصوفا (بابن) مضافًا إلى علم ، أو كنية ، أو لقب. بقوله :(والعلّة في حذف التنوين في هذا الموضع ؛ أن التنوين ساكن ، والألف من (ابن) ألف وصل تسقط في اندراج الكلام ، فيلتقي التنوين الساكن بالباء الساكنة من ابن ؛ فلهذا حذف التنوين) [٤].

---

(١) ينظر : المرجع نفسه صـ٩٩ .

(٢) ينظر : الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٧ .

(٣) ينظر : شرح الملحة صـ ٨١ .

(٤) ينظر : شرح الملحة صـ ٩٨ .

١٣-**علة الفرق:** وهي علة يستدل بها للإبانة فهي علة يزال بها الالتباس ويؤمن فهم المعنى إذا يُعطى مطهران مختلفان للحكمين المتشابهين، توخيا لدقة الدلالة ، والغرض منها التفرقة بين أمرين لو لم يفرّقوا بينهما ؛ لأوقع ذلك في الالتباس ، ومن أمثلة هذه العلة عند الحريري تعليله ؛ لكسر نون المثنى، وفتح نون الجمع ، فاختلاف الحركة علة ليفرق بينهما > إنّما فُتحت نون الجمع ، وكسرت نون التثنية ، ليفصل بينهما)[١].

وما علل به الحريري قد سبقه إليه سيبويه بقوله: > واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين .. ويكون في الجر ياء مفتوحًا ما قبلها ، ولم يكسر ليُفْصل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية . ويكون في النصب كذلك . ونونها مفتوحة ، فرقوا بينها وبين نون الاثنين كما أن حرف اللين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيهما) [٢].

ومعنى ذلك : أن المثنى والجمع في حالتي النصب والجر يكون لفظهما واحدا مثل > رأيت المحمدين ، وسلمت على المحمدين) ودفعا لالتباس أحدهما بالآخر فرقوا بينهما . كما خصوا نون الجمع بالفتح ، ونون التثنية بالكسر ؛ ليحصل تعادل بينهما ؛ لأن الفتحة أخف من الكسرة والتثنية أخف من الجمع كما نجد هنا علة أخرى تسمى علة المعادلة ؛ لذا فقد اجتمع هنا علتان : أحدهما : علة الفرق ، والأخرى علة المعادلة ، وما اعتل به الحريري تبعًا لسيبويه قد اعتل به الأخفش بقوله >وإنما صارت هذه النون

(١) ينظر المرجع نفسه صـ ١٤٤ .

(٢) ينظر : الكتاب ١٧/١ ، ١٨ .

مفتوحة ؛ ليفرق بينها وبين نون الاثنين وذلك أن نون الاثنين مكسورة أبدًا)[١] وقرره كثير من النحويين[٢].

كما نص عليه ابن جني بقوله > وحركة نون التثنية كسرة وحركة نون الجمع الذي على حد التثنية فتحة، وكلتاهما متحركة لالتقاء الساكنين ، وخالفوا الحركة للفرق بين التثنية والجمع) [٣].

وخالف المبرد سيبويه في ذلك حيث علل لفتح نون الجمع ، وكسر نون المثنى بعلة الاستثقال فقال :(أنهم حركوا نون الجمع ونون الاثنين لالتقاء الساكنين ، فحركت نون الجمع بالفتح ؛ لأن الكسر والضم لا يصلحان فيها وذلك أنها تقع بعد واو مضموم ما قبلها ، أو ياء مكسور ما قبلها ولا يستقيم توالي الكسرات أو الضمات مع الياء والواو) [٤].

والأكثر فتح نون جمع المذكر السالم وكسر نون المثنى لعلة الفرق بينها وبين المثنى .

وكسرها قليل ، أجازه ابن مالك وقال هو لغة لبعض العرب ، وجزم به في شرح الكافية [٥] .

---

(١) ينظر : معاني القرآن ١/ ١٣ ، ١٤ .
(٢) ينظر : شرح المفضل ٥/ ٣ ، وأسرار العربية ٦٨ ، واللباب ١/ ١٠٢ .
(٣) ينظر : علل التثنية ١/ ٨٥ ، تحقيق د/ صبيح التميمي .
(٤) ينظر : المقتضب ١/ ٦ .
(٥) ينظر : شرح الأشموني ١/ ٥٩ – ٦١ .

مستدلاً على ذلك بقول الشاعر :

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وبنِي أَبِيهِ ∴ وأَنْكرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ (١)

وأنكر ابن عقيل كسر نون الجمع وعدهُ شذوذًا بقوله > وقد تكسر شذوذا... وليس كسرها لغة خلافا لمن زعم ذلك (٢).

وقال في موضع آخر من كتابه عند حديثه عن علة زيادة الياء المشددة في آخر النسب :(ومتى نُسب إلى اسم زِدتَ في آخره ياءً مشدَّدةً ، وإنَّما شدّدت ؛ ليفرق بها بين ياء النَّسب وبين ياء المتكلم، ويصير الاسم المنسوب إليه صفة بعد ما كان علمًا أو جنسًا) (٣).

١٤- **علة جواز** : ذكرها الحريري عند تعليله لجواز النصب والرفع في (إنَّ) وأخواتها عند دخول (ما) عليها ، إلا أنَّ الاختيار عنده النصب في (كأنما ، وليتما ، ولعلَّما) ، والرفع في (إنَّما – وأنّما) .

---

(١) البيت من الوافر وهو لجرير في ديوانه صـ ٤٣٧ وفي رواية أخرى (وبني عبيد) .
اللغة : الزعانف جمع زعنفة بكسر الزاي وإسكان العين وهو القصير .
والشاهد : في كلمة (آخرين) حيث كسر نون الجمع فيه ، ونون الجمع لا تكسر؛ لأن نون الجمع حقها الفتح ، وقد تكسر للضرورة – ويقال إن كسر نون الجمع ليس بضرورة ، وإنما هو لغة قوم بني الشاعر كلامه على هذه اللغة.
ورد البيت في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٨٥ ، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل ٢٧٨/١ ، والارتشاف ٢٤٣٦/٥ ، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك / ١٠٣ ، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١/ ٢١٧ ، والمقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية ١/ ٢٢٨ ، الشاهد الثاني والثلاثون .

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل ١/ ٦٦ .

(٣) ينظر : شرح الملحة صـ ٢٤٤ .

إذ يقول :> إذا دخلت (ما) على (إنَّ) وأخواتها ؛ جاز لك أن تجعلها زائدة ، فلا يتغيَّر الحكم بعدها عمَّا كان عليه من نصب الاسم ورفع الخبر ، وجاز أن تجعلها كافّة ، فتصير الأحرف الستّة بمنزلة (هل) التي لا تغيّر المبتدأ ، أو الخبر إلاّ أنَّ الاختيار أن تنصب في > كأنما، وليتما ، ولعلَّما، وترفع في > إنَّما بكسر الهمزة وفتحها – وفي لكنَّما وإنما اختير الرفع في هذه الثلاثة ؛ لأنَّ معنى الابتداء لا يتغير فيها ويتغير في الثّلاثة الأُوَل) [١].

وبهذا التعليل علل الحريري أيضًا لجواز جعل الهمزة للوصل ، أو القطع عند مناداة لفظ الجلالة بقوله : >..ولك إذا ناديت اسم الله تعالى وجهان أن تقول يا الله بوصل الهمزة ، ويا ألله بقطع الهمزة)[٢].

١٥- **علة إشعار :** من أمثلة هذه العلة ما ذكره الحريري عند حديثه عن صياغة فعل الأمر من المضارع المعتل الآخر بحذف حرف الاعتلال ، وإبقاء حركة من جنس حركة الحرف المحذوف ليدل عليها وقد علل لذلك بقوله :> إذا كان آخر الفعل المضارع حرف اعتلال ، حذفته في الأمر، فإن كان ألفا أبقيت بعد حذفها فتحة تدل عليها كقولك ، في الأمر من يسعى : اسعَ إلى الخيرات ومنه قوله تعالى «**فَتَوَلّ عَنْهُم** » [٣] وإن كان حرف الاعتلال واوا قبلها ضمة ؛ أبقيت الضّمة لتدل عليها كقولك : في الأمر (من يغدو) اغدُ يا زيد ، ومنه قوله تعالى : «**وَاتْلُ عَلَيْهِمْ**»[٤]. وإن

(١) ينظر : المرجع نفسه صـ ٢١٠ .
(٢) ينظر المرجع نفسه صـ ٢٢١ ، وينظر نموذج أخر لهذه العلة صـ ٢١٢ .
(٣) سورة الصافات : الآية ١٧٤ .
(٤) سورة الأعراف الآية ١٧٥ .

كان حرف الاعتلال ياء حذفتها ، وأبقيت بعد حذفها كسرة تدل عليها، كقولك في الأمر من يرمي ارمِ يا هذا ومنه قوله تعالى : «**فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ**»[١] ... [٢] وتبع الحريريّ في ذلك مذهب البصريين في بناء فعل الأمر على ما يحزم به مضارعه. كما نص على هذه العلة أيضًا أبو حيان[٣] .

١٦- **علة عدم الخروج عن الأصل** : علل الحريريّ لهذه العلة بمنع الوقف على المرفوع (بالواو) لخروجه عن أصل كلام العرب بقوله: > ... ولو أنك وقفت على المرفوع بالواو فقلت : جاء زيدُ لخرج عن أصل كلام العرب إذ ليس يوجد في كلامهم اسم آخره واو قبلها ضمة) كما ذكر هذه العلة أيضًا عند كلامه في باب البناء وأن الأصل في البناء أن يكون مبنيًا على السكون بقوله: (اعلم: أن الأصل في بناء ما بُنى أن يكون على السُّكون ؛ لأنّ المقصود من البناء المحافظة على آخر الكلمة حيثما وقعت ، والغالب على ذلك أن يكون بالسكون الممتنع من الحركة). [٤]

١٧- **علة الحمل على النظير** : ومما علل به الحريري لذلك منعه الجمع بالألف والتاء إذ كانت صفة لمؤنث على وزن (أفعل فعلاء) لحمله ذلك على جمع المذكر السالم بقوله :> وجميع صفات المؤنث تجمع بالألف والتاء إلا ما كان على وزن (فَعْلاء) التي مذكرها (أَفْعَل) كبيضاء ،

---

(١) سورة طه ، الآية : ٧٢ .

(٢) ينظر : شرح الملحة ، صـ٨٦ ، وينظر نموذج آخر لهذه العلة صـ ١١٢ .

(٣) ينظر : التذييل والتكميل ١/ ٥٧ ، تحقيق د/ الهنداوي .

(٤) ينظر : شرح الملحة صـ ٩٩ ،وص٣٣٠.

وخضراء أو على وزن (فَعْلى) التي مذكرها (فَعْلان) مثل : سَكْرى ، وغضْبى ... كما لم يجمع مُذَكَّر هذين النوعين بالواو والنون .. ؛ فيقال في جمع أبيض : أبيضون ولا في جمع سكران : سكرانون ، لأن كل ما لم يجمع مذكَّره بالواو والنون [١] لا يجمع مؤنثه بالألف والتاء <[٢] كما ذكرها عند تعليله لمنع التعجب من الألوان ، والعيون الظاهرة ، والزائد على الثلاثي فحمل (أَفَعل) التفضيل على (أَفَعل) التعجب في كل شيء بقوله: (... و>أفعل < الذي للتّفضيل يدخل حيث يدخل فعل التَّعجُّب ، ويمتنع حيث يمتنع ، فنقول : زيد أحسنُ من عمرو ، كما تقول : ما أحسنَ زيدًا ، ويمتنع أن نقول : عمرو أعور من زيد ، كما يمتنع أن نقول : ما أعوَر عمرًا ، وهكذا يمتنع أن تقول : هذا الثوب أبيض من ثوب زيدٌ ، كما لا يُقال : ما أبيض ثوبَ زيدٍ < [٣].

١٨- **علة الإجحاف** : الإجحاف هو كثرة الحذف ، أو التغيير في الكلمة حتى تتغير صورتها ، فلا تعلم من أي شيء أخذت ، ومن مظاهر الإجحاف كثرة الحذف في الكلمة الواحدة .

وهذه العلة قد ذكرها سيبويه عند ذكره علة امتناع الأسماء من الجزم[٤].

وقد ذكر الحريري العلة من امتناع جزم الأسماء بقوله (لأن الجزم حذف

---

(١) ينظر المرجع نفسه صـ ١١٦ ، ١١٧ .

(٢) ينظر : المرجع نفسه صـ ١١٦ ، ١١٧ .

(٣) ينظر المرجع نفسه صـ ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، وينظر نماذج أخرى لهذه العلة ، صـ ٣٤٣ ، صـ ٣٢٢ – كما نص على هذه العلة في كتابه درة الغواص صـ ٣٨ .

(٤) ينظر : الكتاب ١/ ١٤ ، ٩/٣ .

الحركة ، ولا يليق بالأسماء ، لأنه يجحف بها ؛ والأفعال مستثقلة فلاق بها التخفيف، والأسماء خفيفة؛ ولهذا لحقها التنوين، وتخفيف الخفيف إجحاف به [١].

فمعنى ذلك : أن علة امتناع الأسماء من الجزم كان لثلاث علل منها : علة الإجحاف ، وعلة التخفيف ، وعلة المعادلة ، وما اعتل به الحريري في هذه العلة سبقه إليه سيبويه بقوله > ... وليس في الأسماء جزم ؛ لتمكنها وللحاق التنوين ، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه ، وذهاب الحركة) [٢] ، وقد اعتمد على علة سيبويه ابن الوراق [٣] وأوضحها الزجاجي بقوله : تحت باب علة امتناع الأسماء من الجزم > لم تجزم الأسماء لخفتها ولزوم التنوين إياها، فلو جزمت سقطت منها الحركة والتنوين، فكانت تختل[٤].

وخالف ابن الخشاب ما اعتل بها سيبويه، حيث يرى أن علة امتناع الأسماء من الجزم؛ لأن الجزم يحدث بعوامل لا تصح معناها في الأفعال قائلاً> وأما امتناع الأسماء من أن تنجزم؛ فلأن الجزم يكون بحروف موضوعة لمعان تصح في الأفعال ، ولا تصح في الأسماء كالشرط ، والأمر والنهي ، فلما امتنعت

---

(١) ينظر : شرح الملحة صـ ٩٤ .

(٢) ينظر :الكتاب ١/ ١٤ .

(٣) ينظر : علل النحو ١/ ١٩٨ .

(٤) ينظر : الإيضاح في علل النحو صـ ١٠٢-الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٣/١ وشرح الجمل لابن عصفور ١١٤/١-١١٥ ،تحقيق د/ مازن المبارك – دار النفائس – بيروت ، الطبعة الخامسة ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

حروف الجزم من الدخول على الأسماء إذا كانت لا تصح معانيها فيها امتنع انجزامها ، لأن الجزم تأثير ، ولا يكون تأثير من غير مؤثر) [١].

وما ذكره الحريري تبعا لسيبويه في هذه العلة هو أحد ستة أوجه ذكرها العكبري حيث توسع في

ذلك فذكر لهذه العلة ستة أوجه :وأكثر هذه الأوجه مشتقة من علل سيبويه [٢].

١٩- **علة الحمل على النقيض** : وهي من العلل التي نص عليها الحريري في كتابه شرح الملحة **ومن أمثلتها عنده حرف التعريف (ال ـ للام) فقد اختلف فيه - على قولين** :

الأول : أن حرف التعريف (اللام) وحدها ، واستدل على ذلك بعلة النقيض وذلك ؛ لأن دليل التنكير حرف واحد وهو التنوين ، فكذلك كان نقيضه وهو التعريف فكان حرفًا واحدًا قياسا لأحد النقيضين على الآخر ، ولذلك كانت ساكنة كالتنوين .

وفي ذلك يقول :الحريري > ... وقد اختلف النحويون في آلة التعريف ، فكان الخليل يرى أن الألف واللام جميعا هما آلة التعريف . ويحتج في ذلك بأن اللام لو أفردت للتعريف لجاءت منفردة كغيرها من اللامات ... وعند

(١) ينظر : المرتجل في شرح الجمل ١/ ٥٢ ، تحقيق أ/ علي حيدر أمين – مكتبة اللغة العربية بدمشق – الطبعة ١٩٢هـ – ١٩٧٢م .

(٢) ينظر : الكتاب صـ ١/ ١٤ .

غيره من النحويين[١] ، أن اللَّام – وحدها – للتعريف بدليل سقوط همزة الوصل عند إدراج الكلام . ثم إن التعريف نقيض التنكير ، فلما كان التَّنكير بالتنوين الذي على حرف واحد؛ وجب أن يكون التعريف أيضا بحرف واحد؛ لأن الشيء يحمل على نقيضه ، كما يحمل على نظيره <[٢].

٢٠- **علة العوض أو التعويض :** وهي من العلل التي تطَّرد في كلام العرب (وتقوم على افتراض أصل مُقدّر حذفه وعوِّض عنه[٣] . وذكر الشيخ عبد القاهر الجرجاني هذه العلة عند حديثه عن (أرضون) و (سنون) الملحقين بجمع المذكر السالم[٤] ، وقد فصل ابن جني القول في هذه العلة فعقد لها بابا في كتابه الخصائص بقوله: تحت > باب في زيادة الحرف عوضا من آخر محذوف (اعلم: أن الحرف الذي يحذف فيجاء بآخر عوضا منه على ضربين : **أحدهما** أصلي والآخر زائد) [٥]، وتبعه الحريريّ ومن أمثلة هذه العلة عنده قوله عن علة دخول نون التثنية على الاسم المثنى ، > نون التثنية دخلت في الاسم المثنى عوضا من الحركة والتنوين ، اللذين كانا في الاسم المفرد . وإلى هذا أشرنا بقولنا (لجبر الوهن) [٦].

---

(١) حيث نسب هذا الرأي لسيبويه ينظر : الأشباه والنظائر ١/ ٢٢٩ ، وشرح الأشموني ١/ ٤٨ .

(٢) ينظر : شرح الملحة صـ ٧٥ ، ٧٦ ، يراجع كما نص على هذه العلة في كتابه الدرة صـ٢٥٧ ، في صـ ٣٣٢ .

(٣) ينظر : التعليل اللغوي في كتاب سيبويه صـ ٢٧٠ .

(٤) ينظر : المقتصد ١/ ١٩٥ .

(٥) ينظر : الخصائص ٢/ ٢٨٥ ، ٣٠٦ .

(٦) ينظر : شرح الملحة صـ ١١٠ .

وقد سمّى الحريري الملحق بجمع المذكر السالم المحذوف منه حرف والمعوض عنه بجمع التعويض ، حيث قال > وقد جُمع ممّا لا يعقل ألفاظ بالواو والنون ، ويسمّى هذا النّوع جمع التعويض .كما قال سبحانه وتعالى : «**الَّذِينَ جَعَلُوا القُرآنَ عِضِين**»(١) وكقوله سبحانه «**عِزِين**»(٢) وهما جمع عِضّة وعِزة) (٣) كما ذكر هذه العلة في موضع آخر من كتابه عند كلامه عند مناداة لفظ الجلالة بقوله > ... ولا يجوز أن تقول : يا اللّهمَّ اغفر لي ؛ لئلا يجمع بين العوض والمعوَّض منه كقول الراجز :

إنّـي إذَا ما حَدَثُ ألَـمَّا ∴ أَقُولُ : يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا(٤)....(٥).

وما قاله الحريري هنا قد نص عليه أيضًا في كتابه درة الخواص فقال بعد ذكره هذا البيت >فجمع- أي الشاعر- بين ياء النداء بعد ذكر الميم

---

(١) سورة الحجر : الآية ٩١ .

(٢) سورة المعارج :الآية : ٣٧ . (**عَن الْيَمِين وَعَن الشِّمَالِ عِزِينَ**) .

(٣) المرجع السابق صـ ١١٢ .

(٤) البيت من مشطور الرَّجز ، وينسب البيت إلى أميّة بن أبي الصَّلت – أو إلى أبي خراش الهذلي .

اللغة : حدث : ما يحدث من مصائب الدنيا ، ونوازل الدهر ، ألمَّا أي : نزل .

والشاهد في كلمة (يا اللهم ، يا اللهما) حيث جمع الشاعر بين العوض والمعوض عنه وهي الميم المشددة و > يا < النداء اضطرارا ورد البيت في المقتضب ٢٤٢/٤ توجيه اللمع ٣٢٩/١٠، لابن الخيَّار، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٢٧٩/١، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٢٣٥/٤ وخزانة الأدب ٣٥٨/١.

(٥) ينظر: شرح الملحة صـ٢٢١، ويراجع نماذج أخرى لهذه العلة في صـ ١١٢، ٣٠٤.

المشددة التي هي عند الخليل بدل من (ياء) المناداة) [١].

٢١- **علة الأَوْلـــى** : وتُسَمّي بعلة الأحقية والأجدر ومعناها : ترجيح شيء على شيء ؛ لأنه الأجدر ، والأولى في الاستعمال ومثال ذلك عند الحريري تعليله لاختيار الرفع على النصب في الاسم المشتغل عنه نحو (زيدًا ضربته) ؛ لأن النصب يستوجب تقدير عامل محذوف – بخلاف الرفع فلا يحتاج إلى تقدير ، وما لا يحتاج إلى تقدير أحق وأولى مما يحتاج إليه .

ويرى الحريري أن الأفضل في الاسم المتقدم الرفع على الابتداء ، والجملة بعده خبره ، وذكر علة ذلك بأن الرفع لا يحتاج إلى إضمار بخلاف النصب فإنه يحتاج إلى تقدير فعل ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه .

واستشهد على ذلك بالقرآن الكريم ؛ حيث يقول : وقد قُرئ قوله تعالى : « **والقَمَر قدَّرنَاهُ مَنَازِل** » [٢] برفع القمر ونصبه ... والرفع في هذه المسائل

---

(١) ينظر : درة الغواص في أوهام الخواص صـ ٩٢ ، تحقيق أ/ محمد أبو الفضل إبراهيم – دار نهضة مصر – الفجالة – القاهرة .

(٢) سورة يس ، الآية ٣٩ ، حيث قرأ الكوفيون وابن عامر بنصب (القمر) وقرأ الباقون بالرفع . ينظر : تفسير القرطبي ٢٩/١٥ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي صـ ٢٠٤ ، تحقيق أ/محي الدين رمضان – دمشق – ط مجمع اللغة العربية (د . ت) والشاهد فيه قوله تعالى : « **وَالقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِل** » حيث قرئ بالرفع والنصب ؛ فالرفع على أنه مبتدأ والجملة بعده في محل نصب على الحال – وعلى قراءة النصب على أنه مفعول به لفعل مضمر أي (وقدرنا القمر قدرناه) ينظر : مشكل إعراب القرآن للقيسي ، تحقيق ياسين السواس صـ ٢٢٦ – ط ٢ دمشق ، دار المأمون – وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ٢/ ٢٠٣ ، ط دار المكتبة العلمية – بيروت ١٩٧٩م .

أجود من النصب ؛ لأن النصب يوجب تقدير عامل محذوف ، والرفع مستغن عن التقدير، فلهذا رُجّح الرفع عليه [١].

يفهم من نص الحريري اختياره الرفع في مسألة (زيدٌ ضربته) ويعلل لذلك بعلة الأولى؛ لأن الرفع في ذلك لا يحتاج إلى تقدير ، ومن المعلوم أن ما لا يحتاج إلى تقدير أحق وأولى مما يحتاج إليه ،وما اعتل به الحريري قد سبقه إليه سيبويه بقوله: > ... وإنما حسُن أن يُبْنى الفعلُ على الاسم حيث كان مُعْملا في المُضْمر وشغلْته به ، ولولا ذلك لم يحسن ، (لأنك لم تشغله بشيء وإن شئت قلت : زيدًا ضربته وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره، كأنك قلت : ضربت زيدا ضربته) [٢]. **فالمختار عند سيبويه** رفع (زيدٌ) على الابتداء ؛ لأن الفعل قد شُغل بضميره ، فلا حاجة إلى إضمار ما لا يحتاج إليه ، وهذا ما اعتل به ابن الوراق أيضًا وزاد عليه علة الاستخفاف بقوله :> اعلم أنَّك إذا قلت : زيدُ ضربته ، فالاختيار الرّفْع في (زيد) ، والنصب جائز وإنَّما اختير الرّفع ؛ لأن الرفع بغير إضْمار ، والنصب بإضمار ، فكان ترك الإضمار أولى ؛ لأنه أخف مؤونه من النصب، وليس أيضًا في الكلام ما يقتضي إضمار فعل ، فلهذا كان الرفع أولى) [٣] وهذا ما قرره أكثر النحويين[٤]. ومن أمثلة هذه العلة أيضًا : تعليل الحريري لترجيح نصب الاسم المشغول عنه قبل الطلب ، ويرى

---

(١) ينظر : شرح الملحة صـ ١٤٩- ١٥٠ .

(٢) ينظر : الكتاب ١/ ٨١ ، والمقتضب للمبرد ٣/ ١٠٥ .

(٣) ينظر : علل النحو صـ ٣١١ ، وينظر : أمالي ابن الحاجب ٢/ ٥٣٩ .

(٤) ينظر : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ٤/ ٢٩٤ ، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٢/ ١٠٥ .

الحريري أن النصب هو الأقوى ، وهذه العلة قد انفرد بها وعلل ذلك بأن هذه المواطن تقتضي الفعل الناصب وهذا واضح من نصه ؛ حيث يقول > ... وإن كان أمرًا ؛ كقولك : زيدا أضربه ، أو نهيًا ؛ كقولك زيدا لا تضربْه ، أو نفيًا ، كقولك زيدًا ألم تضربه أو استفهاماً كقوله تعالى : « **أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ** »(١) ، أو تخصيصًا، كقولك : هلا زيدًا أكرمته ؛ جاز رفع زيد ، ونصبه في هذه المواطن أيضًا ، إلا أن النصب أقوى من الرفع ؛ لكون هذه المواطن تقتضي الفعل الناصب (٢).

وما اختاره الحريري ،وعلل به هو مذهب سيبويه) (٣).

حيث يرى سيبويه: أن علة ترجيح النصب هي الأولى وذلك ؛ لأن الأمر والنهي لا يكونان إلا بالأفعال ، وهذا ما وضحه ابن يعيش بقوله > إنما كان النصب مختارًا لأجل الأمر والنهي إذ الأمر والنهي لا يكون إلا بالأفعال ؛ لأنك إنما تأمره لإيقاع فعل وتنهاه عن إيقاع فعل ، وذلك أنك حين تأمره فأنت تطلب منه إيقاع ما ليس بموجود وإذا نهيته من الإتيان به) (٤).

٢٢- **علة الاتباع**: الاتباع : هو أن تتبع الكلمة كلمة أخرى على وزنها ورويّها إشباعًا وتوكيدًا(٥) ، ومن أمثلة هذه العلة عند الحريريّ تعليله لجواز تحريك آخر فعل الأمر المشدد بالضم؛ حيث قال > وإنْ أمرتَ من فعل آخره

---

(١) سورة القمر ، الآية ٢٤ .
(٢) ينظر : شرح اللمحة صـ ١٥٠ ، ١٥١ .
(٣) ينظر : الكتاب ١/ ١٣٧ .
(٤) ينظر : شرح المفصل ٢/ ٣٣ .
(٥) ينظر : المزهر للسيوطي ١/ ٤١٤ .

حرف مشدّد ... فإن كان الأمر لمذكر ، جاز لك أن تدغم ، وأن تظهر الحرفين . فإن شئت ، قلت في الأمر من يَغُضُّ : غُضَّ بصرك ، وإن شئت قلت : اغْضُضْ ... ومن قال غُضّ حرّكه ... فمنهم من كسر آخر لالتقاء الساكنين ، ومنهم من فتحه طلبا للتخفيف ، ومنهم من ضمّه ؛ أتبعه حركة ما قبله) [١] ، وقد تعلل بهذه العلة الجرجاني شيخ الحريري حيث قال عند حديثه عن همزة الوصل في الأفعال :> ... وأما ضم الهمزة في قولك إذا ابتدأت : (أُستُخرج الدراهم فللإتباع ، والمقصود ضم التاء) [٢].

٢٣- **علة الوجـوب** : ومن أمثلة هذه العلة عند الحريري رفع الفاعل ونصب المفعول به [٣].

فالفاعل : هو المسند إليه بعد فعلٍ تام معلوم ، أو شبهه ، نحو (فاز المجتهدُ) و> السابق فرُسه فائز <، وحكمة الإعرابي : وجوب رفعه .

وقد علل الحريري لرفع الفاعل . بثلاث علل وهي : ١- علة الوجوب ٢- علة التخفيف ، ٣- علة المعادلة ، بقوله > وإنما اختير للفاعل الرفع ، وللمفعول به النصب ؛ لأنَّ الضمة ثقيلة ، والفتحة خفيفة ؛ والفعل لا يرفع به إلا فاعل واحد ، وينصب به عدَّة مفاعيل كالمصدر ، والظرفين، والحال، والمفعول له ، فجُعِل الرفعُ المُستثقل إعراب ما قل ، والفتح المستخفُّ إعراب ما كثر ؛ في مثل ضرب زيدُ عمرًا مشدوداً يوم الجمعة خلف المسجد ، تأديبا

---

(١) ينظر : شرح الملحة صـ ٨٢ ، ونموذج آخر لهذه العلة صـ ٢٠٧ .

(٢) ينظر : المقتصد ١/ ٣٤٥ .

(٣) ينظر : شرح الملحة صـ ١٥١ ، ويراجع نماذج لهذه العلة في صـ ١٣٨ ، ١٥٩ ، ١٦٣ وغيرها .

له ، ضربًا شديدًا [١].

يتضح من هذا النص أن الحريري علل لرفع الفاعل ونصب المفعول بعلة الموازنة أو التعادل. وذلك، لأن الفاعل أقل من المفعول في الكلام؛ فالفعل لا يرفع إلا فاعلاً واحد ، ولكنه ينصب مفاعيل عدة ، وأيضًا فإن الضم أثقل من الفتح فجعل الأثقل للأقل ، والأخف للأكثر أي معادلة.

وهذه العلة قد سبقه إليها ابن الوراق بقوله > فإن الفاعل أقل من المفعول في الكلام ، فلما كان كذلك جعلت له الحركة الثقيلة ، وجُعل لما تقدم في كلامهم الحركة الخفيفة ليعتدلا) [٢].

وما اعتل به الحريري في هذه المسألة تبعا لابن الوراق قد نص عليه سيبويه من قبل حيث اعتل لذلك بقوله > هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول ، وذلك قولك : ضرب عبد الله زيدًا، فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب ، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب وانتصب زيد لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل) [٣].

ومعنى ذلك : أن الفاعل قد ارتفع بفعله ؛ لأننا شغلنا الفعل به ، ولم نشغله بغيره ، (فعبدا لله) هنا فاعل بضرب المتعدي ، كما ارتفع بالفعل (ذهب) اللازم . وعليه فقد علل سيبويه لرفع الفاعل بالعلة التعليمية وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب ، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلا

(١) ينظر : المرجع السابق ، صـ ١٥١ ، ١٥٢ .
(٢) ينظر : علل النحو لابن الوراق ١/ ٣٦٩ .
(٣) ينظر : الكتاب ١/ ٣٤ .

منها منها لفظا ، وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره<[١].

وهذا ما اعتل به الزجاجي [٢].

وإذا تتبعنا أقوال النحاة حول هذه المسألة نجدهم قد ذكروا لها أكثر من علة .

من ذلك العكبري الذي ذكر أن الفاعل إنما رفع لعلة الفرق بينه وبين المفعول قائلاً: >الفاعل مرفوع<... فإن قيل : فلم كان إعرابه الرفع ؟ قيل فرقا بينه وبين المفعول) [٣].

وأضاف الأنباري[٤] أوجهًا أخرى بعضها تبع فيه من سبقوه من النحويين[٥] وبعضها انفرد به

فقد سبقه إليها المبرد[٦] وقد علل العكبري أيضًا لهذه المسألة بعلة الفرق[٧]، والأخرى : المعادلة.

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو ١/ ٦٤ .

(٢) ينظر : المرجع السابق ١/ ٦٤ .

(٣) ينظر : اللباب ١/ ٧٨ .

(٤) ينظر : أسرار العربية صـ ٧٨ ، ٧٩ ، دار الأرقم بن أبي الأرقم – الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .

(٥) ينظر للمبرد المقتضب ، وعلل النحو لابن الوراق ١/ ٣٦٩ ، وشرح اللمحة للحريري صـ ١٥١ ، ١٥٢ ، والخصائص لابن جني ١/ ٤٩ ، والمنصف ١/ ١٩٠ .

(٦) ينظر : المقتضب ١/ ٨ .

(٧) ينظر : اللباب ١/ ١٥٢ .

وبعد فأرى أن الأنباري قد تبع من سبقوه من النحويين حيث علل لرفع الفاعل بأربع علل هي :

١- علة الوجوب ٢- علة الفرق بينه وبين المفعول. ٣- علة المعادلة . ٤- علة المشابهة .

ولكنه أضاف علة خامسة لم يسبقه إليها أحد وهي (علة الأقوى) أي كون الفاعل أقوى من المفعول ، وقد أوضّح ابن يعيش هذه القوة بقوله > والمعنى بقوة الفاعل تمكنه بلزومه الفعل ، وعدم استغناء الفعل عنه، وليس المفعول كذلك ، بل يجوز سقوطه ، وحذفه) [١].

والخلاصة : أن كل هذه العلل ترجع إلى العلة التعليمية التي نص عليها سيبويه ، والزجاجي لكونها علة نابعة من داخل اللغة ومن سجية العرب . **وأرى أن السبب** وراء تعدد العلل في هذه المسألة يرجع إلى كون التعليل اجتهاديًا وليس وجوبيًا .

٢٤- **علة التضمين** : ومن أمثلة هذه العلة عند الحريري نصبه المفعول فيه ؛ لتضمنه معنى (في) بقوله >اعلم أنّ الظرف ظرفان : ظرف مكان أو ظرف زمان .. وجميع أسماء الزمان ، قد تكون ظرفا إذا وردت متضمنة معنى (في) ولم ينطق بفي ، كقولك : قدمتُ يوم الجمعة ؛ وصمت يوم الخميس . فتنصب هذه الأسماءنصب الظروف ؛ لتضمُّنها معنى > في < إذ تقدير الكلام : قدمت في يوم الجمعة ، وصمت في يوم الخميس ، ولوقوع

(١) ينظر : شرح المفصل ١/ ٢٠١ .

الأفعال فيها ، سميت ظروفا [تشبيها لها بظروف الأمتعة المودعة فيها][١].
وما اعتل به الحريري قد سبقه إليه سيبويه حيث قال تحت : هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت وذلك ؛ لأنها ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها ، فانتصب ؛ لأنه موقوع فيها ومكون فيها <[٢] .

٢٥- **علة اختصاص** : ذكرها الحريري عند كلامه عن حروف الجر واختصاص الباء بالكسر بقوله (وتختصّ على اختلاف مواقعها بحركة الكسر وكل حرف من حروف المعاني لا يوجد إلاّ مفتوحًا ... وإنما خصّت (الباء) بالكسر ؛ لأنها في كل مواقعها تجرّ ؛ فجعلت حركتها من جنس عملها) [٣] .

وما قاله الحريري نص عليه العكبري فذكر علة اختصاص حروف الجر بالأسماء بقوله :> ..لأن الغرض منها إيصال الفعل القاصر عن الوصول إلى ما يقتضيه والفعل لا يقتضي إلا الاسم فصار الحرف وصله بين الفعل وما يتعدى إليه <[٤] – وتعليله أيضًا لبناء (نَحْنُ) على الضم [٥].

٢٦- علة التقارب ، أو المقاربة :

وبها علل الحريريّ لإبدال (الواو) من (الباء) – فقال عند حديثه عن حروف القسم >حروف القسم أربعة : الباء ، الواو ، والتاء ، والهاء ... وأما

---

(١) ينظر : شرح اللمحة صـ ١٨٢ ، ١٨٣ .
(٢) ينظر : الكتاب ١/ ٤٠٣ – ٤٠٤ .
(٣) ينظر : شرح الملحة صـ ١٣٠ .
(٤) ينظر : اللباب ١/ ٤٧ ، وينظر : اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ٢/ ٩٠٤ .
(٥) ينظر : المرجع نفسه صـ ٣٣١ .

(الواو) ، فهي : فرع عن الباء ، ولهذا حطّت رتبةً فلم تدخل على المضمر، وإنّما أُبدلت منها ؛ لأن معنى (الباء) الإلصاق ؛ ومعنى (الواو) الجمع فلمَّا تقارب معناهما وقع الإبدال فيها [١].

٢٧- علة الكراهية: علل الحريري بهذه العلة لقراءة فتح الميم في (ألم) بقوله > وأما فتح (الميم) في قوله تعالى : « **الم اللهُ لا إلـهَ إلاَّ هُوَ** »[٢] فإنما فتحت لأجل التقاء الساكنين منها، ومن اسم الله تعالى. ولو لم تلها الألف واللام لكانت ساكنة، كما سكنت في قوله تعالى: «الٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ»[٣] ، وكان القياس أن تكسر الميم ، إلا أنَّهم كرهوا الكسر ، لئلاّ يجتمع في كلمة كسرتان بينهما (ياء) هي أصل الكسر فتثقل الكلمة ، فلأجل ذلك ، عدلوا إلى الفتحة ، التي هي أخفّ الحركات فاعرف ذلك وقس عليه [٤].

٢٨- علة إخالة أو مناسبة :

ومن ذلك ما علل به الحريري لمجيء (مذ) بمعنى (منذ) بقوله :>

---

(١) ينظر : شرح الملحة صـ ١٣٥ .

(٢) سورة آل عمران ، الآيتان ١- ٢ ، حيث قرأ الجمهور بفتح الميم ، وقرأ عاصم في رواية حمّاد وغير (ألم) يقطع الألف، وقرأ عمرو بن عبيد(ألم الله) بكسر الميم . ينظر : المختصر في شواذ القرآن لابن خالويه صـ ١٩ ، القاهرة مطبعة المتنبي (لا. ت) .

(٣) سورة البقرة ، الآيتان ١-٢ ؛ حيث جاءت الميم ساكنة على الأصل في الوقف ، لأنه وليها حرف متحرك ولو وليها ساكن لحركت كما في الآية السابقة .

(٤) ينظر : شرح الملحة صـ ٣٤٣ ، ٣٤٤ .

... وأما (مُذْ < و> منذ < فمعناهما ابتداء الغاية في الزمان خاصة ؛ كما تختص > مِنْ < بالمكان ، فتقول : لم أره مذ يوم الجمعة ، ولا تقل من يوم الجمعة) [١].

فيرى الحريري أن (مُذ) ، ضارعت حرف الجر (منْ) ووجه الشبه بينهما أن (مِنْ) تستخدم لابتداء الغاية المكانية و(مذ) إذا كان معها النون فهي لابتداء الغاية الزمانية ، فوقعت (مذ) بمعنى (منذ) في هذا الموضع ووقعت (منذ) بمنزلة (من) فنراه قد اعتمد في القياس على المقيس لا على الأصل مباشرة ، وهو من باب القياس على الفرع ، ثم قياس الفرع على الأصل ، وهو ما يسمى (بعلة الإخالة) أي وجود مناسبة وشبه بين الفرع الثاني ، والفرع الأول الذي بدوره قيس على الأصل < [٢]. ومن أمثلة هذه العلة أيضًا تعليله (نقل) معنى الماضي إلى الاستقبال عند دخول حرف شرط عليه بقوله > اعتبار الماضي بدخول أمس عليه مطرد ، ما لم يدخل عليه حرف شرط ، فإن دخل عليه حرف شرط ، نقل معناه إلى الاستقبال ، كقولك : إنْ خرج زيد غدا ، **والعلة فيه** : أن حرف الشرط وضع لالتزام المجازات التي تقع في المستقبل ؛ فاقتضى الكلام تناسب معنى الفعلين) [٣].

٢٩- علة التوسع والمجاز.

وعلل لها الحريري بقوله > قد ذكرنا جواز تقديم المفعول على الفاعل ،

---

(١) ينظر : المرجع السابق صـ ١٢٧ .

(٢) ينظر : أخبار الزجاجي صـ ١٧٠ ، والإيضاح للفارسي صـ ٢٠٧ ، وحاشية الدسوقي ٢/ ٢٨٢ – بتصرف .

(٣) ينظر : شرح الملحة صـ ٧٨ ، ٧٩ .

على وجه المجاز والتّوسّع في الكلام ... إلا أنّ جواز ذلك متعلق بالأمن من اللبس) [١].

٣٠- **علة السماع** : وفيها يقتصر على ذكر علة الحكم على مجرد السماع ، وإن كان شاذًا مخالفا للقياس من ذلك وقوفه عند السماع في ترخيم (صاحب) لقول العرب :(يا صَاح) –وهو نكرة – والعلة فيه كثرة استعمالهم هذا اللفظة ، فتسمَّحوا فيها – أي توسعوا فيها–) [٢].

ومنه قول الشاعر :

يَا صَاحِ مَا هَاجَ الدُّمُوعَ الذُّرَّف[٣] ∴ ..... [٤].

٣١ - **علة توكيد** : ذكرها الحريري عند تعليله لزيادة (لا) بعد حرف العطف بقوله > وأمّا (لا) فتكون عاطفة بعد الإثبات فتحقّق المعنى الأوّل ، وتنفيه عن الثاني كقولك : قام زيد لا عمرو؛ فإن قلت : ما قام زيد ولا عمرو ، فالواو ههنا هي العاطفة دون (لا) ، وإنما زيدت > لا < بعد واو العطف تأكيدًا للنفي، وإشباعًا للمعنى) [٥].

٣٢- **علة السبر والتقسيم** : استعملها الحريري للاستدلال على اسمية (كَيْف) ، (فكيف) اسم باتفاق النحاة جميعا، وقد خَفِيَ الدليل على كونها اسما ، واستدل الحريري على اسميتها عند حديثه عن الكلام المفيد ، فذكر

---

(١) ينظر : المرجع السابق صـ ١٦١ ، يراجع نماذج لهذه العلة صـ ٢٠٩ ، ٢٣١ .

(٢) ينظر : المرجع نفسه صـ ٢٣١ ، ويراجع نماذج أخرى لهذه العلة صـ٢٣ ، ١١٧ .

(٣) هذا البيت سبق تخريجه صـ ٦٥من البحث .

(٤) ينظر : اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ٢/ ٦٤٦١ .

(٥) ينظر : شرح الملحة صـ ٢٦١ .

أنها اسم لانعقادها مع الاسم كلاما تاما ، ولا يجوز أن تكون فعلا ؛ لمجاورتها الفعل بلا فاصل ، ولا يجوز أن تكون حرفا ؛ لأن الحرف مع الاسم لا يفيد إلا في النداء (نحو قولنا) (يا زيد) بقوله :(فلما خرجت في قولك : كيف زيد؟ عن أن تكون حرفا، وأن تكون فعلاً ، دلّ على أنها اسم؛ لأنّه أصل فرددناه إليه) [١].

ومعنى ذلك : أن الحريري قد استدل على اسمية (كيف) (بعلة السبر والتقسيم)[٢] فيعد أول من استخدمها ،وإن لم يسمها ، وإنما أول من سماها بهذا الاسم هوابن الخشاب [٣].

وقد استدل الخطيب التبريزي على اسمية (كيف) بدليل الخلو [٤].

وما ذكره الحريري قد نص عليه كثير من النحويين [٥] وأضاف أبو البقاء العكبري أوجهًا أخرى للاستدلال على اسمية (كيف) بقوله > مسألة (أدلة اسمية كيف) كيف اسم بلا خلاف ، وإنما ذكرناها هاهنا لخفاء الدليل على كونها اسما ، والدليل على كونها اسما من خمسة أشياء . **أحدها** : أنها

---

(١) ينظر : المرجع نفسه ، صـ ٦٣ ، ٦٤ .

(٢) والسبر والتقسيم معناه : هو : حصر العلل واستبعاد ما لا يصلح منها حتى لا يتبقي ما يصلح بسبب المناسبة . ينظر: الاقتراح للسيوطي صـ ٨٣ .

(٣) ينظر : المرتجل صـ٢٦ .

(٤) ينظر : شرح اللمع في النحو صـ ٥٣ ، تحقيق د/ السيد تقي السيد –. الناشر : مكتبة والي الإسلامية – بالمنصورة – الطبعة الأولى ١٤١١هـ –١٩٩١م

(٥) ينظر : توجيه اللمع لابن الخباز ١/ ٤٠ ، تحقيق د/ فايز دياب ، وأسرار العربية للأنباري ١/ ٤٢ ، دار الأرقم بن الأرقم ، والاقتراح للسيوطي صـ ١/ ١٠٠ ،وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ١/ ٨٥.

داخلة تحت حد الاسم ، **والثاني** : أنها تجاب بالاسم والجواب على وفق السؤال ... **والثالث** : أنك تبدل منها الاسم فنقول : كيف زيد أصحيح أم مريض ؟ ، **الرابع** : أن من العرب من يدخل عليها حرف الجر قالوا على كيف تبيع الأحمرين[١] ، **الخامس** : أن دليل السبّر والتقسيم أوجب كونها اسما، وذلك أن يقال: لا تخلو كيف من أن تكون اسما ، أو فعلا ، أو حرفا، فكونها حرفا باطل ؛ لأنها تفيد مع الاسم الواحد فائدة تامة كقولك : كيف زيد، والحرف لا ينعقد به وبالاسم جملة مفيدة) [٢].

وجاء في الاقتراح > قال ابن مكتوم: [٣] ، وأما علة التحليل فقد اعتاص عليّ شرحها، وفكرتُ فيها أياما فلم يظهر لي فيها شيء . وقال الشيخ شمس الدين بن الصائغ قد رأيتها مذكورة في كتب المحققين كابن الخشاب البغدادي حاكيا عن السلف في نحو: الاستدلال على اسمية كيف ينفي حرفيتها ؛ لأنها مع الاسم كلام ، ونفي فعليتها ؛لمجاورتها الفعل بلا فاصل فتحلل عقد شبه خلاف المدعي) [٤]وأما أول من صرح بعلة التحليل ، ودليلها السبر والتقسيم فابن الخشاب بقوله : >... وإذ قد عرفت هذه الخواص ، لهذه الكلم الثلاث التي يمتاز بها بعضها عن بعض ، فربما وردت عليك لفظه لا تكاد تقبل في الظاهر شيئا منها ، فإذا أردت سبرها – هل هي اسم ،أو فعل ،أو

---

(١) يريد الخمر والدم . ينظر : المغني صـ ٢٢٥ .

(٢) ينظر : المسائل الخلافية في النحو للعكبري ١/ ٥٥ ، تحقيق د/ محمد خير الحلواني – الناشر دار الشرق العربي – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .

(٣) سبق ترجمته صـ ٣٤ من البحث .

(٤) ينظر : الاقتراح في أصول النحو للسيوطي صـ ١٠٠ ، تحقيق د/ عبد الحكيم عطية ، دار البيروتي– دمشق – الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

حرف فعرضت عليها علامات الأسماء فلم تقبله ، وعلامات الأفعال فلم تصح فيها ،ثم لم ترها تدل على ما تدل عليه الحروف من المعنى في غيرها عدلت الحكم عليها بأنها اسم ، من ذلك (كيف) لا تحسن فيها علامات الأسماء في اللغة الجيدة وإن كانوا قد حكوا في الشواذ : على كيف تبيع الأحمرين ؟ ... فأدخلوا عليها حروف الجر كما ترى ... فليس ذلك بشائع ولا القياس ... وإن كان فيه بعض التنبيه على أن العرب وضعت الكلمة اسما وطريق النظر إن سبرت وقسمت أن تحللها فتقول : لا تخلو الكلمة من أن تكون اسما ، أو فعلا ، أو حرفا.. وقد قدمنا أنّ الأسماء هي الأصول، فلا تكون فعلا ؛ لأن الأفعال تليها إذا قلت : كيف تضع ؟ ... والفعل لا يلي الفعل إلا أن يكون بينهما حاجز مقدر ، وذلك في التحقيق لم يله ،وليس بين كيف وما وليها من الفعل حاجز مقدر ... فبطل أن يكون فعلا، ولا تكون حرفا لا يستقل به مع الاسم كلام تام إلا في النداء نحو : قولك يا زيد، وليس قولك كيف زيد بنداء ، وهو كلام تام فبطل أن تكون حرفا، فإذا لم تكن فعلاً، ولا حرفا بقي أن تكون اسما وعلى هذا فقس أمثاله) [١].

٣٣- **علة الامتناع** : وقد علل بها الحريري ؛لامتناع دخول الجر على الأفعال ، والجزم على الأسماء[٢].

٣٤- علة المطابقة : وفيها يقول الحريري: > فأما قوله – جل ثناؤه – إخبارًا عن السماء والأرض « قَالتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ »[٣] فإنهما جمعا بالياء

---

(١) ينظر : المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب صـ ٢٦ ، تحقيق أ / على حيدر – طبعة دمشق ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .

(٢) ينظر : شرح الملحة صـ ٩٤ .

(٣) سورة فصلت :الآية :١١.

والنون ، وليستا مما يعقل ؛ لأن لما وصفهما بالقول الذي لا يصدر إلا عمن يعقل جمعهما جمع من يعقل ليتطابق الكلام [١] .

وأخيرا : فلم تكن العلل النحوية التي ذكرها الحريري في كتابه (شرح الملحة) علالاً انفرد بها، وإنما كانت معظمها نشاط نحاة سبقوه بجهودهم في تعليلهم الأحكام النحوية منهم: ابن أبي إسحاق الحضرمي، والخليل ، وسيبويه ، والمبرد ، وابن السراج ، وقد استفاد الحريري منهم فيما كتبه عن

عن العلة ، فمعظم مصطلحاته في العلة لها مقابل في كتاب سيبويه . ويلاحظ على تعليلات

الحريري بأنها معظمها كانت تعليلات تعليمية هدفها تثبيت الأحكام والقواعد النحوية بالشرح والتفسير، ولا يتجاوز ذلك إلى العلل الجدلية التي يكتنفها التقعيد والغموض إلا في القدر القليل .

أما مرتكزات العلة النحوية عند الحريري فهي كثيرة جدًا ، منها :

إيثار الخفة، وكثرة الاستعمال، قياس الشبه، والتعويض، والعدل، والالتباس، والاستغناء والتوهم وغيرها ، وإن كان أكثرها ورودا في كتابه علة المشابهة .

وبعد :

فنقول : إن الحريري كان على وعي تام بجوانب العلة وأنواعها ودورها في تقعيد النحو العربي ، وأنه نهج في التوصل بها منهجا واضحًا المعالم بين النتائج .

***

(١) ينظر :شرح الملحة :ص١١١

الخـــاتمـــة

بسم الله والحمد لله ، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمدبن عبد الله – صلى الله عليه وسلم– وعلى آله وأصحابه أجمعين ، والتابعين له بإحسان إلى يوم الدين .

وبعـــد

فهذا ما وفقني الله – تعالى – إلى دراسته من ظاهرة (التعليل في كتاب شرح ملحة الإعراب للحريري) (ت٥١٦هـ) .

وقد أسفر البحث عن نتائج كثيرة منها :

– كشف البحث عن أهمية دراسة العلل النحوية ؛ لإثراء الدرس النحوي فهي من أبرز ظواهر اللغة العربية ؛ لأنها تفسّر الأحكام الإعرابية بكل صورها ، وتكشف غموض ما قد يستغلق على الأفهام من المعاني المقصودة ، كما أن التعليل يقرب الأحكام للأذهان ويثبتها في العقل فيجعلها مستساغة مقبولة ، لأنها تنسجم مع طبيعة النفس البشرية وتتوافق مع طبيعة العقل البشري الذي يأنس بثبوت الحكم لعلة ، وعليه فلا يمكن طرح هذه العلل أو إلغاؤها أو حذفها أو الاستغناء عنها ، وفشل تجربة دعاة تجديد النحو أو تيسيره في تحقيق الهدف الذي نادوا به في مؤلفاتهم فأصبحت محاولاتهم في طي النسيان .

– أثبت البحث كثرة التعليلات النحوية وتنوعها واتساعها في كتاب (شرح ملحة الإعراب) للحريري حيث علل في كتابه (بأربعة وثلاثين نوعا) فشملت جميع الأبواب النحوية ، إذ لا تكاد تمرُّ مسألة نحوية ، أو ظاهرة دون أن يبين لها علة أو يذكر لها سببا ؛ لكون التعليل نوع من أنواع التوكيد

إذ يضفي على الكلام قوة وتأثيرًا ، وهذا العدد إجمالاً ، وقد استخدم بعض هذه العلل بالتفصيل من ذلك على سبيل المثال (علة الشبه) فقد ذكر لها خمسة وأربعين موضعًا ، في كتابه ، وعلة الضرورة الشعرية ذكر لها ثلاثة وعشرين موضعًا – وغيرهما الكثير وعليه فيؤخذ على محقق الكتاب شرح الملحة قوله [١]– بعدم اهتمام الحريري بالتعليل في كتابة (ملحة الإعراب)[٢].

– أوضح البحث مدى تأثر الحريري في كثير من تعليلاته بعلم (أصول الفقه) حيث جعل التعليل سببا للحكم فألحق القياس النحوي بالقياس الفقهي الذي يتخذ من اشتراك العلة بين المقيس عليه والمقيس طريقا موحدا لاشتراك الحكم بينهما [٣] .

– أثبت البحث أن التعليل قديم قدم الدرس اللغوي وأنه توأم النحو ، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، وأن الأخذ به في النحو العربي نشأ مع نشأة النحو نفسه بسبب تسرب اللحن إلى القرآن الكريم ، وأن نشأته كانت عربية خالصة إذ كان تفسير العلة آنذاك وسيلة لتفسير الظواهر النحوية واللغوية إزاء تساؤلات المتعلمين .

– أظهر البحث تنوع العلل التي اعتل بها الحريري في كتابه بين العلل التعليمية وهي السمة الغالبة ؛ لكون الغرض من تأليفه لكتابه هذا كانت تعليمية وهي تسهيل النحو للمبتدئين تليها العلل القياسية ، كما أنه قد اعتل بالعلل البسيطة ، والمركبة وإن كان أغلبها علل بسيطة يقع التعليل بها من

---

(١) ينظر : البحث ص٤٧،٤٩.

(٢) ينظر: شرح الملحة صـ٣٤ ، تحقيق د/ فائز فارس.

(٣) ينظر : البحث ص٢٩

وجه واحد ، فلا يميل إلى التعقيد ، بالإضافة إلى ذكره علل أخرى قد انفرد بها[١] ، أما العلل الجدلية وهي الثوالث فهي أقل حضورًا من قسميتها ، والسبب في ذلك أن غرضه من شرحه لأرجوزته كان غرضا تعليميا من الطراز الأول .

– أكدّ هذا البحث النظرة التوسيعية للحريري فلم يقتصر في تعليله على تعليل الأحكام النحوية كالوجوب ، والقياس ، وكثرة الاستعمال ، والتخفيف والثقل ، بل اتسع التعليل عنده ليشمل مسائل أخرى كالحدود [٢] ، والعوامل[٣] ، و التسمية لبعض الظواهر اللغوية بأسمائها[٤] .

– أوضح البحث تنوع أساليب العلة عند الحريري بين النص الصريح حيث صرح بلفظها في أربعة عشر موضعًا[٥]واكتفى بالإيماء إليها في باقي كتابه وذلك كقوله ؛ (لأنه) أو ؛ (لأن ذلك) [٦].

– تعرف البحث على خصائص التعليل النحوي عند الحريري ، وتركيزه على التعليل النحوي في شرحه (للملحة) بينما قلل من التعليل الصرفي ، فلم يفرد له بابا مستقلا في شرحه فقد تحدث عن أربعة أبواب فقط، وذكر ضمن ثنايا الموضوعات النحوية .

---

(١) ينظر : صـ ١٨من البحث .
(٢) ينظر : صـ ٤٤من البحث .
(٣) ينظر : صـ ٤٤من البحث .
(٤) ينظر : صـ ٦١من البحث .
(٥) ينظر : صـ ٤٢من البحث .
(٦) ينظر : صـ ٤٢من البحث .

– أظهر البحث أن العلل المستخدمة في كتاب (شرح الملحة) هي العلل المنثورة في كتب النحويين وهي العلل التي تلزم الدرس النحوي ، وهي التي تدور في فلكها العلل التعليمية ، وأن موقف الحريري من التعليل كان مستندا على ما أصَّله سيبويه بقوله: (وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا) [١] وهذا يعني أن العلل كانت قائمة في أذهان العرب ، وأن النحاة المتقدمين لم يفرضوها على اللغة بل استنبطوها من مجاري كلام العرب . وأن أغلب تعليلات النحاة ، ومنهم الحريري ترجع في الحقيقة إلى تعليلات النحاة المتقدمين كسيبويه والزجاجي وابن الوراق وابن جني ، ولا سيما سيبويه الذي يعدُّ كتابه النموذج الحي على التعليل والاستقراء ؛ لما فيه من سمات التعليل من قياس الشبيه بالشبيه ، والنظير بالتنظير ، وعلة الالتباس ، وعلة الاستعمال وغيرها. مع العلم بأن الحريري لم يصرح بذلك .

– أظهر البحث انتماء الحريري إلى المذهب البصري حيث ذهب مذهبهم في كثير من المسائل[٢] كما استخدم جميع مصطلحاتهم النحوية إلا في ثلاثة مواضع فقط فقد استعمل فيها مصطلحات الكوفيين[٣].كما يلاحظ عدم تعصبه لمذهب نحوي على الآخر فقد نقل عن الكوفيين والبصريين إلا أنَّ ميله للبصريين كان واضحًا [٤] ، ومخالفته للمذهب الكوفي في كثير من المسائل [٥] ومع ذلك ربما نجده يخالف الفريقين، وينفرد ببعض التعليلات

(١) ينظر : الكتاب ١/ ٢٣ .
(٢) ينظر : صـ ٦٣،٦٤من البحث .
(٣) ينظر : صـ ١٧،١٨من البحث .
(٤) ينظر : صـ ١٧ ،١٨ من البحث .
(٥) ينظر : صـ ١٧ ،١٨ من البحث .

التي تحسب الباحثة أنها من اجتهاداته في التعليل مما يظهر شخصيته العلمية الواضحة وأنه لم يكن مجرد ناقلاً [١].

– تعرف البحث على منهج الحريري في تعليلاته حيث اتبع منهجا ، وأسلوبا سهلا ، وواضحًا قائماً على المطارحة أحيانا ،والتي تتمثل في طرح الأسئلة التي تدور على ألسنة المتعلمين ثم يجيب عنها مستشهدا بالشواهد المختلفة؛ ليقدم ذلك بطريقة سهلة وبسيطة .

– كشف البحث على أن الأصل في العلل النحوية القبول ، وعدم الرد ؛ لأن أغلبها علل تعليمية يتوصل بها إلى تعلَّم كلام العرب فهي لازمة؛ لتعليل قضايا النحو ومسائله ، وهدفها الأول ،إنما هو صحة النطق عند المتكلم، وتحقيق الغاية من النحو بتسهيل فهم القواعد النحوية للتلاميذ والمتلقين بصورة مرنة وبسيطة ، وهي ما تسمى بالعلل الأولى ، وقد أجمع عليها النحويون المتقدمون ، والمتأخرون ، بخلاف العلل الثواني ،والثوالث ،وهي ما يطلق عليها فلسفة العلل النحوية ، وقد رفضها بعض المتقدمين والمتأخرين؛ لأنها لا تخدم الدرس النحوي سواء للمتعلمين أو المتخصصين على حد سواء ، فالأفضل طرحها ؛ لأنها تضيف تعقيدًا إلى النحو .

– أوضح البحث أن الحريري من المجوزين لتعدد العلل وتفريعها وشرحها؛ لتثبيت الأحكام فنراه يعلل الحكم النحوي الواحد بأكثر من علة في الموضع الواحد ، أو في المسألة الواحدة تابعًا في ذلك لابن جني[٢].كما أن تعدد العلل النحوية لا يعني دائما أنها جميعا من صنع النحوي الذي أوردها في

(١) ينظر : صـ ١٧من البحث .

(٢) ينظر : صـ ٤١من البحث .

مؤلفه، وإنما هي حصيلة جهود عدد من النحاة السابقين ، فكل نحوي يقف عن هذا الحكم ، وذلك يحاول أن يجتهد في تعليل ما يراه فيجتمع لدينا عدد كبير من التعليلات .

– كشف البحث أن التشابه والاختلاف الحاصل في النحو واللغة أدى إلى ظهور العلة التعليمية ، ولعل ظهورها كان سببا للاستفسار عن تلك العلة وحاجة المتعلمين إليها إذا شكلت هذه المسائل دوافع للمعلم ؛ودفعته لممارسة الفكر التعليلي .

– تعرف البحث على أنه ليس هناك فيما بين أيدينا من مراجع تحديد جامع مانع للعلل التعليمية ، أو القياسية بحيث يجعلنا نصنّف أي علة نسمعها تحت باب العلل التعليمية ، أو القياسية، بل هذا اجتهاد من كل نحوي على حدة فهي علل اجتهادية وليست علل ثابتة موجبة ،وتلك العلل التي أثبتت بموجبها الأحكام كانت من وضع النحويين أنفسهم ، و تختلف باختلاف واضعها وتفسيره للموضع الذي يعلله ، فقد يختلف النحويون فيما بينهم في تفسير السبب الذي دفع إلى هذا النوع من التعبير ، أو إلى حكم معين من الأحكام ، وعلى ذلك تختلف العلة التي يعتل بها كل منهم ،وقد صرح بذلك الخليل بن أحمد فيما سبق) [١].

–أثبت البحث انفراد الحريري بأنواع من التعليل :كالتعليل بالقياس التمثيلي[٢] ، والتعليل بالقياس الاقتراني [٣] ،.كما أنه أول من استخدم علة

(١) ينظر : صـ ٢٦من البحث .
(٢) ينظر : صـ ٥٩من البحث .
(٣) ينظر : صـ ٤٦من البحث .

السير والتقسيم[١] وإن لم يضع لها مصطلحًا – كما أنه أضاف بعض العلل[٢].

– رصد البحث اعتماد الحريري في بعض تعليلاته على علل افتراضية نظرية [٣].

وأخيرا : تبين من البحث أن العلل النحوية ليست واجبة ، بل هي اجتهادية من المُعلل تحتمل الشك واليقين استنبطها النحاة من كلام العرب، ولم يفرضوها على اللغة ولا على المتكلمين بها أو الدارسين لها فهي تقرُّ السماع المقعّدَ ولا توجده، كماأن الغلو في التعليل وتعاليل التعليل المسمى (بالعلل الثواني ، والثوالث) يشوهه جماليات اللغة ، ويصعب النحو ويمكن أن يخرجه عن أهدافه وغاياته التي وضع من أجلها وهي صون اللسان عن الخطأ ،واللحن عند قراءة كتاب الله والسنة النبوية الشريفة وهما موئلا الدين وذخيرة المسلمين .

وصلى اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد ،وعلى آله وأصحابه ،وسلم ،كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

---

(١) ينظر : ص٤٠من البحث .

(٢) ينظر : صـ ٣١ ، ٤٨ ، ٥٩ من البحث .

(٣) ينظر : صـ ٤٦من البحث .

وأخيرا : ثبت بأهم فهارس البحث.

أولاً : الآيات القرآنيــة

الآيـــــــة	السورة	رقمهـا
«الٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِ»	البقرة	١، ٢
« وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ »	البقرة	٢٠٤
«الٓمٓ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ»	آل عمران	١- ٢
« إِن يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثٗا »	النساء	١١٧
«الٓمٓصٓ»	الأعراف	١
«وَمَا هِيَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٖ»	هود	٨٣
« إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ »	يوسف	٤
«مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٞ كَرِيمٞ »	يوسف	٣١
« قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ »	يوسف	٥١

«وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ »	النحل	١٢٤
«يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمْ»	النمل	١٨
«لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ »	الروم	٤
« حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِي ٱلْخِيَامِ »	الرحمن	٧٢
«قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ »	فصلت	١١
«إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ »	الواقعة	١
«ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ »	المعارج	٣٧
« كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا »	المزمل	١٥، ١٦
« وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ »	ياسين	٣٩
« فَنَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ»	الصافات	١٧٤
«يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ»	الانفطار	٦
« يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ »	الفجر	٢٧

«لَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ»	التين	٤
« كَيۡفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصۡحَٰبِ ٱلۡفِيلِ»	الفيل	١٤

***

ثانيًا : الأشعـــار

صـــدر البيت	آخـره	بحـره	الشاعـر
كأن دنانير	لقاء	الطويل	محرز بن المكعبر الضبي
لا بارك الله في	مطلب	المنسرح	عبيد الله بن قيس الرقيات
يا صاح	المصحفا	الرجز	العجاج
غض زمان	مجلف	الطويل	الفرزدق
إني إذا ما حدث	يا للهما	مشطور الرجز	أمية بن أبي الصلت
لعن الإله	من قدام	الكامل	رجل من تميم
عرفنا جعفر	آخرين	الوافر	جرير
وأعلم ما في اليوم	ما في غد عمي	الطويل	زهير بن أبي سلمى
لنعم الفتى	الخصرة	الطويل	امرؤ القيس

ثالثاً : ثبت المصادر والمراجع.

١- **القرآن الكريم .**

٢- أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة :د/عبد الله الكبشي /طبعة كلية الدعوة الإسلامية ،طرابلس ليبيا ،١٩٩٢م.

٣- الإحاطة في أخبارغرناطة :لابن الخطيب .تحقيق د/ محمد عبد الله عنان ، القاهرة الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .

٤- الإحكام في أصول الأحكام :لابن حزم(ت٥٤٦هـ) تح الشيخ/أحمد شاكر، دار الآفاق ، بيروت.

٥- أخبار النحويين البصريين: للسيرافي (٣٦٨هـ). تحقيق د/ إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ،الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م .

٦- ارتشاف الضرب :لأبي حيان (٧٤٥هـ) . تحقيق د/ مصطفى النماس، الطبعة الأولى١٤١٧هـ، ١٩٩٧م، الناشر المكتبة الأزهرية.

٧- ارتقاء السيادة في علم أصول الفقه : للشاوي (ت١٠٩٦هـ) تح د/عبد الرزاق السعدي ،مطبعة النواعير ،العراق ،الرمادي ،الطبعة الأولى ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٨- أسرار العربية :لأبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ). تحقيق وتعليق د/بركات، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

٩- الأنساب: لعبد الكريم السمعاني .تح أ/محمد أمين، الطبعة الثانية بيروت ، ١٩٨٠م.

١٠- الأشباه والنظائر: للسيوطي (ت٩١١هـ) طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .

١١- أصول التفكير النحوي: د/علي أبو المكارم،منشورات الجامعة الليبية ،١٩٧٣م.

١٢- أصول الفقه :للشيخ محمد أبو زهرة ، طبعة دار الفكر العربي، ٢٠١٠م .

١٣- أصول النحو العربي في نظر النحاة :د/محمد عيد ، عالم الكتب القاهرة، ١٤١٠هـ.

١٤- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين: لليماني. تحقيق أ/عبد المجيد دياب الطبعة الأولى ،شركة الطباعة المملكة العربية السعودية ١٤٠٦هـ.

١٥- أصول النحو العربي: د/محمد خيرالحلواني – طبعة الرباط ، ١٩٨٣م .

١٦- الأصول في النحو :لابن السراج (٣١٦هـ) . تح/ عبد الحسين الفتلي / مؤسسة الرسالة ، بيروت الطبعة الثالثة ،١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

١٧- الأصول دراسة اسمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: د/ تمام حسان ،دار الشؤن الثقافية العامة بغداد، ١٩٨٨م.

١٨- الأعلام : لخير الدين الزركلي ، القاهرة الطبعة الثانية ، سنة ١٩٥٤م .

١٩- الاقتراح :للسيوطي(ت٩١١هـ) تح د/ محمود فجال ، دار القلم دمشق الطبعة الأولى ، ١٩٨٩م ، وأخرى تعليق أ/عبد الحكيم الناشر دار البيروتي ط٢، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٢٠- أمالي ابن الشجري (ت٥٤٢هـ) تح د/ محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي القاهرة ، ١٩٩٢م

٢١- أمالي السهيلي: تح/دمحمد البنا ،دار الاعتصام مصر، ١٩٨٤م

٢٢- إملاء ما من به الرحمن :للعكبري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى / ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

٢٣- الإنصاف في مسائل الخلاف :للأنباري (٥٧٧هـ) تحقيق الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – بيروت ، ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م.

٢٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك :لابن هشام الأنصاري ت(٧٦١هـ) تح/ الشيخ /محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر – بيروت ،١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٢٥- الإيضاح في شرح المفصل :لابن الحاجب . تحقيق أ/إبراهيم عبد الله ، دار سعد الدين للطباعة والنشر دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م .

٢٦- الإيضاح العضدي :لأبي علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) تحقيق د/حسن شاذلي فرهود كلية الآداب ، جامعة الرياض،الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ-١٩٩٦م.

٢٧- الإيضاح في علل النحو :للزجاجي (ت ٣٧٣هـ) تحقيق د/ مازن

المبارك ، دار النفائس، بيروت ، الطبعة الخامسة ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

٢٨- البحر المحيط في التفسير :لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق د/ صدقي جميل الناشر ،دار الفكر– بيروت ،الطبعة الأولى١٤٢٠هـ م .

٢٩- البداية والنهاية :لابن كثير الدمشقي – مكتبة المعارف ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٦٦م.

٣٠- البسيط في شرح جمل الزجاجي : لابن أبي الربيع . تحقيق د/ عياد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م

٣١- البغداديات : لأبي علي الفارسي(ت٣٧٧ هـ) تح د/السنكاوي ، بغداد١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

٣٢- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: لجلال الدين السيوطي ت(٩١١هـ) تحقيق أ/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت / صيدا .

٣٣- تاريخ إربل: لمبارك الصقار –وزارة الثقافة والإعلام ،دار الرشيد العراق ،١٩٨٠م

٣٤- التبصرة والتذكرة :للصميري . تحقيق فتحي أحمد علي الدين ، دار الفكر دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

٣٥- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين :للعكبري (ت٦١٦هـ)–تحقيق د/عبد الرحمن العثيمين ،الناشر دار الغرب

الإسلامي الطبعة الأولى ،١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٣٦- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد :لابن هشام الأنصاري . تحقيق د/ عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٣٧- تذكرة النحاة :لأبي حيان . تحقيق / عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ،١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٣٨- التذييل والتكميل في شرح التسهيل: لأبي حيان الأندلسي . تحقيق أ.د/ حسن هنداوي ، دار القلم - دمشق ،الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

٣٩- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك تح/ محمد كامل بركات، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٦٧م .

٤٠- التصريح بمضمون التوضيح :للشيخ خالد الأزهري وبهامشه حاشية الشيخ يس ، دار إحياء الكتب العربية ، مطبعة -عيسى الحلبي .

٤١- التعريفات: للجرجاني - طبعة/ دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٤٢- التعليقة على كتاب سيبويه :لأبي علي الفارسي . تحقيق د/ عوض القوذي ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

٤٣- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: للدماميني (ت٨٢٧،هـ) تحقيق د/محمد بن عبد الرحمن المفدى ، دار بساط - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٤٤- التعليل النحوي عند عبد القاهر الجرجاني في كتاب المقتصد في شرح الإيضاح : د- أمبن الجيار -دشهير صالح ،جامعة الموصل ،كلية التربية ،قسم اللغة العربية .

٤٥- التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث :إعداد خالد بن سليمان بن مهنا الكندي -رسالة ماجستير ،جامعة السلطان قابوس -سلطنة عمان ،٢٠٠١م.

٤٦- التعليل النحوي عند ابن مالك :د/سلوى عبد الفتاح المؤتمر الدولي العاشر ،جامعة القاهرة

٤٧- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : لمحمد محب الدين الحلبي المعروف بناظر الجيش ت(٧٧٨هـ): تحقيق د/ علي محمد فاخر وآخرين ، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

٤٨- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : للمرادي ت(٧٤٩هـ) ، تحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م .

٤٩- توجيه اللمع :لابن الخباز تح د/فايز دياب -الناشر،دار السلام القاهرة،١٤٢٨هـ-٢٠٠٧ م.

٥٠- تهذيب اللغة :الأزهري(ت٣٧٠هـ) ،الدار المصرية للتأليف ،١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

٥١- ثمار الصناعة :للدينوري (ت٤٩٠هـ)-تحقيق -د/محمد خالد الفاضل ،١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

٥٢- جامع الدروس العربية :للغلاييني، المطبعة العصرية صيدا – بيروت ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٥٣- الجمل في النحو: للخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ)تحقيق د/فخر الدين قباوةط٥ -١٤١٦هـ١٩٩٥م.

٥٤- الجنى الداني في حروف المعاني :للمرادي – ت د/ فخر الدين قباوة ومحمد فاضل نديم ،دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٢م .

٥٥- جمهرة أنساب العرب: لابن حزم ، دار الكتب بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

٥٦- الحجة في القراءات السبعة :لأبي علي الفارس ت(٣٧٧هـ) تحقيق د/ كامل مصطفى الهنداوي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .

٥٧- حاشية الشيخ يس على التصريح ، ط /دار إحياء الكتب العربية – عيسى الحلبي .

٥٨- حاشية الصبان على شرح الأشموني (ت٩٢٩هـ) دار إحياء الكتب العربية ، مطبعة الحلبي .

٥٩- الحجة في القراءات السبعة :لأبي علي الفارس ت(٣٧٧هـ) تحقيق كامل مصطفى الهنداوي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .

٦٠- خزانة الأدب ولب لبابُ العرب :لعبد القادر البغدادي(ت١٠٩٣هـ). تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي القاهرة ،

ط٤/١٤١٨-١٩٩٧م.

٦١- الخصائص :لابن جني(ت٣٩٢ هـ)ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٧٦هـ.

٦٢- درة الغواص في أوهام الخواص: للحريري تحقيق أ/محمد أبو الفضل إبراهيم ،دار نهضة مصر للطبع والنشر -الفجالة -القاهرة (لا.ت).

٦٣- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع :لأحمد بن الأمين الشنقيطي شرح وتحقيق د/ عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب القاهرة ،١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .

٦٤- الرد على النحاة: لابن مضاء (ت ٥٩٢هـ) .تحقيق د /شوقي ضيف ،١٩٤٧م.

٦٥- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : تح د/ مازن مبارك ، مطبعة دار الكتاب اللبناني - بيروت ،١٩٧٤م.

٦٦- سلم الوصول إلى طبقات الفحول :لحاجي خليفة تح محمود الأرناؤوط مكتبة ارسيكا ٢٢١٠م

٦٧- سنن الترمذي(الجامع الصحيح) :محمد بن عيسى (ت٢٩٧هـ)،تح، محمد فؤاد عبد الباقي ،دار الكتب العلمية ،بيروت ،١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

٦٨- سنن الدار قطني :علي بن عمر (ت٣٨٥هـ)تح، عبد هاشم يماني المدني، شركة الطباعة ،المدينة المنورة ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م.

٦٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب : لابن عماد الحنبلي -طبعة القاهرة ١٣٥٠هـ.

٧٠- شرح ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) على الألفية : تحقيق / الشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر – سوريا ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

٧١- شرح التسهيل :لابن مالك ت (٦٧٢هـ) تح د/ عبد الرحمن السيد ومحمد المختون وآخرين ، مطبعة هجر، الطبعة الأولى ١٩٩٠م .

٧٢- شرح جمل الزجاجي :لابن خروف(ت ٦٠٩هـ) تح د/ سلوى محمد عمرأم القرى ١٤١٩هـ.

٧٣- شرح الجمل الكبير: لابن عصفور ت (٦٦٩هـ) تحقيق / د/مازن مبارك،دار النفائس –بيروت ،الطبعة الخامسة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٧٤- شرح الرضي (ت ٦٨٦هـ) على الكافية : دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .

٧٥- شرح شذور الذهب: لابن هشام ت (٧٦١هـ) تحقيق/ محمد إبراهيم سليم ، دار الطلائع القاهرة ، وتحقيق آخر للشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد .

٧٦- شرح شواهد مغني اللبيب :للسيوطي -منشورات مكتبة الحياة ، بيروت .

٧٧- شرح قطر الندى وبل الصدى :لابن هشام الأنصاري ومعه سبيل الهدى / تح/ الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة، الطبعة الحادية عشر ١٩٦٣م .

٧٨- شرح الكافية الشافية :لابن مالك تح د/ عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى .

٧٩- شرح الكتاب: للسيرافي . تح د/أحمد مهدلي –دار الكتب – بيروت ،الطبعة الأولى ٢٠٠٨م .وأخر تح د/رمضان عبد التواب وغيره – الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٨٠- شرح اللمع في النحو :للتبريزي تح/دالسيد تقي الدين – الناشر، مكتبة والي الإسلامية بالمنصورة ،الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٨١- شرح المفصل :لابن يعيش (ت٦٤٣هـ) – عالم الكتب ، بيروت (.لا.ت).

٨٢- شرح المقرب :لابن عصفور تح أ-د/ علي محمد فاخر – مطبعة السعادة القاهرة ، الطبعة الأولى – ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .

٨٣- شرح المقدمة الجزولية الكبير: لأبي علي الشلوبين (٦٤٥هـ)، تح د/ تركي العتيبي – مؤسسة الرسالة ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .

٨٤- شرح المقدمة المحتسبة :لابن بشاذ- تح أ/خالد عبد الكريم ،الكويت ،الطبعة الأولى ١٩٧٧م.

٨٥- شرح ملحة الإعراب: للحريري (ت ٥١٦هـ) تحقيق د/ بركات يوسف هبود ، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ١٤٢٦،هـ – ٢٠٠٥م وهي النسخة المعتمد عليها في هذا البحث ،وأخرى بتحقيق د/ فائز فارس.

٨٦- شرحان على مرح الأرواح في علم الصرف :لشمس الدين –مكتبة الحلبي ط٢ ١٣٧٩هـ-١٩٥٩م.

٨٧- الصحاح :للجوهري(ت٣٩٣هـ)تح د/إميل يعقوب ،بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

٨٨- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: للسخاوي منشورات –دار مكتبة الحياة– بيروت .

٨٩- طبقات فحول الشعراء :لابن سلام الجمحي(ت٢٣١ هـ)، دار الكتب – بيروت .

٩٠- طبقات الشافعية :لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن شهبة (ت٨٥١، تح/ دالحافظ عبد العليم خان – ط١ – عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٧هـ .

٩١- طبقات النحويين واللغويين : للزبيدي تح–أ/محمد أبو الفضل الطبعة الثاية ،دار المعارف.

٩٢- الطراز للعلوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٩٣- الظواهر اللغوية في التراث النحوي: د/علي أبو المكارم ،القاهرة ،الطبعة الأولى ١٩٦٨م.

٩٤- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك :للشيخ /محمد محي الدين عبد الحميد ،المكتبة العصرية ، بيروت –صيدا، ١٤١٧ هـ– ١٩٩٦م.

٩٥- العربية والغموض دراسة لغوية :د/حلمي خليل –الناشر، دار المعرفة الجامعية للنشر مصر الطبعة الثانية ٢٠١٣م.

٩٦- العلة النحوية في كتاب الإغفال لأبي علي الفارسي : د/ حليم

سليمان د/علي الديملي، كلية الآداب جامعة الأنباركلية التربية قسم اللغة العربية ، العدد ١/٢٠٠٩م.

٩٧- العلة النحوية نشأتها وتطورها: د/مازن مبارك -طبعة دار الفكر- لبنان بيروت ،الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٩٨- العلة النحوية تاريخها وتطورها: د /محمود باسم الدرويش.

٩٩- علل النحو: لابن الوراق(ت٣٨١هـ)تح د/محمود جاسم الدرويش - الناشر مكتبة الرشد ،الرياض -السعودية ،١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

١٠٠- علل التثنية: لابن جني - تح د/صبيح التميمي -راجعه رمضان عبد التواب ،مكتبة الثقافة الدينية ، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

١٠١- عمدة الكتاب :لأبي جعفر النحاس النحوي(ت٣٣٨هـ)تحقيق/بسام عبد الوهاب الجابي -الناشر دار ابن حزم ،الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

١٠٢- العمدة في محاسن الشعر وآدابه : لابن رشيق القيرواني ، دار الكتب المصرية القاهرة - مصر - تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ،١٣٥٣هـ .

١٠٣- الفصول الخمسون :لابن معطي (ت٦٢٨هـ). تحقيق أ/ محمود الطناحي .

١٠٤- الفهرست :لابن النديم تحقيق أ/إبراهيم رمضان - الناشر ،دار المعرفة بيروت لبنان ،الطبعة الثانية ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

١٠٥- القاموس المحيط : للفيروزآبادي ، دارالفكر - بيروت ،١٣٩٨هـ.

١٠٦- الكامل :للمبرد . تحقيق : أ/محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ،١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

١٠٧- الكتاب لسيبويه :تحقيق/ الشيخ عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، الطبعة الثالثة / ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨م ،والثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

١٠٨- الكشف عن وجوه القراءات :لمكي تح/أمحي الدين رمضان مجمع اللغة العربية .

١٠٩- الكليات: للكفوري تح أ/عدنان درويش ،منشورات وزارة الثقافة ،دمشق ط١٩٩٨،١م

١١٠- الكناش في فني النحو والصرف :لأبي الفداء الأيوبي(ت٧٣٢ هـ)، تحقيق د/ رياض الخوام - المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

١١١- لسان العرب :لابن منظور - مطبعة ، دار صادر ، بيروت .

١١٢- اللباب في علل البناء والإعراب : لأبي البقاء العكبري(ت٦١٦هـ)، تح/ دعبد الإله النبهان ، دار الفكر- دمشق، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م

١١٣- لمع الأدلة في أصول النحو :لأبي البركات الأنباري . تحقيق أ/ سعيد الأفغاني ، دار الفكر ط٢ ، بيروت ١٣٩١،هـ / ١٩٧١م.،وأخرى الجامعة السورية ١٩٥٧م.

١١٤- اللمحة في شرح الملحة :لابن الصائغ (ت٧٢٢هـ) تح إبراهيم الصاعدي - الناشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية

المدينة المنورة ،المملكة العربية السعودية.

١١٥- المحتسب :لابن جني تح علي النجدي ناصف، ط٢ دار سزكين، ١٩٨٦م.

١١٦- مختار الصحاح للرازي : تحقيق لجنة من علماء العربية ،دار الكتب بيروت .

١١٧- المدارس النحوية :د/شوقي ضيف(ت ١٤٢٦هـ) ،دار المعارف.

١١٨- مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها: د/عبد الرحمن السيد الناشر مصر ، دار المعارف ، تاريخ الإصدار ١٩٦٨م.

١١٩- المرتجل في شرح الجمل: لابن الخشاب (ت٥٦٧ هـ): تحقيق د/ علي حيدرأمين مكتبة اللغة العربي بدمشق ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

١٢٠- المزهر في علوم اللغة وأنواعها :السيوطي تح: محمد جاد المولى بك ، ومحمد أبو الفضل ،المكتبة العصرية ،صيدا ،بيروت ،١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

١٢١- المسائل الحلبيات :لأبي علي الفارسي(ت٣٧٧هـ): تحقيق د/حسن هنداوي – دار القلم –دمشق –الطبعة الأولى ،١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٢٢- المسائل الخلافية في النحو للعكبري (ت٦١٦هـ):تحقيق د/محمد خير الحلواني دار الشرق العربي بيروت الطبعة الأولى /١٤١٢هـ-١٩٩٢م

١٢٣- المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي: تحقيق د/محمد الشاطر،

مطبعة المدني ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٢م .

١٢٤– المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل : تح أ /محمد كامل بركات – دار الفكر ١٩٨٠م .

١٢٥– مشكل إعراب القرآن للقيسي تح :ياسين السواس ط٢، دمشق– دار المأمون.

١٢٦– معاني القرآن للأخفش : تحقيق د / هدى قراعة– مكتبة الخانجي ،القاهرة،الطبعة الأولى١٤١١هـ – ١٩٩٠م .

١٢٧– معاني القرآن للفراء : تح د/ يوسف نجاتي وآخرين ، ومراجعة علي النجدي ، ط الدار المصرية للتأليف .

١٢٨– معجم البلدان : لياقوت الحموي ، دار الفكر ، بيروت .

١٢٩– معجم الأدباء لياقوت الحموي ، ط مصر ،١٣٢٤هـ ، وأخرى تحقيق /أ إحسان عباس الناشر دار الغرب الإسلامي العلمية ، بيروت – ط١٤١٤،١هـ– ١٩٩٣م .

١٣٠– معجم الشواهد العربية للأستاذ : عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي بمصر،١٣٩٢هـ /١٩٧٢م.

١٣١– معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي(ت):تح /د مهدي المخزومي الناشر دار مكتبة الهلال الطبعة الثالثة .

١٣٢– معجم مقاييس اللغة لابن فارس (ت٣٩٥هـ): تحقيق أ / عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بمصر – ط٣ ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨١م ،وأخرى دار الفكر ٢٠٠٧م

١٣٣- المعجم المفصل في الشواهد النحوية :تحقيق د/أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت ،الطبعة الأولى ،١٤١٧هـ-١٩٩٦م

١٣٤- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، القاهرة ، ١٣٥٤هـ .

١٣٥- المعجم الوجيز ، ط/ مجمع اللغة العربية .

١٣٦- المعجم الوسيط :تحقيق لجنة مجمع اللغة العربية بالقاهرة الناشر، دار الدعوة.

١٣٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام:تح مازن مبارك، الطبعة السادسة ١٩٨٥م.

١٣٨- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام : تح د/ إميل يعقوب ،بيروت -لبنان،الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

١٣٩- المفصل في علوم العربية للزمخشري(٥٣٨هـ): تحقيق/د محمد النعماني ، دار الجيل بيروت ط٢ (د.ت).

١٤٠- المفردات في غريب القرآن :الأصفهاني ت(٥٠٢هـ). تح محمد كيلاني ،دار المعارف - بيروت،(د.ت).

١٤١- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعيني : تح د/ علي فاخر وآخرين ، دار السلام القاهرة ، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م .

١٤٢- المقتضب لأبي العباس المبرد (ت٢٨٥هـ) :تحقيق/ الشيخ محمد عبد الخالق عظيمة-طبعة عالم الكتب ، بيروت ،وطبعة آخرى للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي .

١٤٣- المقرب ومعه مثل المقرب لابن عصفور : تحقيق أ/ عادل عبد الموجود ، وعلى معوض – دار الكتب العلمية ،بيروت – لبنان ،الطبعة الأولى– ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م

١٤٤- منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب تأليف الشيخ : محمد محي الدين عبد الحميد (ت١٩٧٢هـ)،طبع بحاشية شرح شذور الذهب (د.مط)

١٤٥- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي : تحقيق أ.د/ علي فاخر ، وزميليه ، الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ – ٢٠١٣م ، دار الطباعة المحمدية ، درب الأتراك – القاهرة .

١٤٦- نتائج الفكر: السهيلي (ت٥٨١هـ): تحقيق أ/ عادل عبد الموجود، وعلي معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م .

١٤٧- النحو العربي :د/مازك مبارك – طبعة دار الفكر، بيروت ، ١٩٦٥م.

١٤٨- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي بكر الأنباري :تح /إبراهيم السامرائي –الناشر ،مكتبة المنار الزرقاء الأردن ،الطبعة الثالثة ٣١٤٠٥ هـ–١٩٨٥م.

١٤٩- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ طنطاوي: تح/د محمد الشاطر / الناشر مكتبة الكليات الأزهرية ،القاهرة ،١٤٠٣هـ– ١٩٨٣م.

١٥٠- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين د/حسن خميس الملخ ،دار الشروق –عمان ، الطبعة الأولى ٢٠٠١هـ.

١٥١- نظريات في اللغة عند ابن حزم(ت٥٤٦هـ) :لسعيد الأفغاني ،دار الفكر ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م

١٥٢- همع الهوامع للسيوطي في شرح جمع الجوامع للسيوطي : تحقيق/ أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

١٥٣- الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي : تحقيق أحمد الأرناؤط ، وتركي مصطفى – دار إحياء التراث ، بيروت ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

١٥٤- وفيات الأعيان لابن خلكان : تحقيق الشيخ/ محي الدين عبد الحميد .

***

رابعا : محتوى البحث

الموضـــــــــــوع
المقدمة – والأهداف – وأسباب اختيار الموضوع– والمنهج .
الفصل الأول : التعريف بالحريري وكتابه ، ويشتمل **على مبحثين :**
المبحث الأول : التعريف بالحريري .
المبحث الثاني : التعريف بكتاب شرح ملحة الإعراب للحريري .
الفصل الثاني : التعليل النحوي نشأته ومراحله ويشتمل على مبحثين :
المبحث الأول : أ–المقصود بالتعليل لغة واصطلاحاً .
المبحث الثاني :ب– نشأة التعليل النحوي ومراحله الأربعة .
الفصل الثالث : التعليل النحوي عند الحريري وأهم العلل التي عـلل بـها المسائل النحوية في كتابه شرح الملحة . ويشتمل على مبحثين :
المبحث الأول : خصائص التعليل النحوي عند الحريري .
المبحث الثاني : طبيعة العلة النحوية، وأهم العلل التي اعتل بها الحريري.
الخاتمـــة .
الفهـــــارس .
أولاً : فهرس الآيات القرآنية .
ثانياً : فهـــــرس الأشعار .
ثالثاً : ثبت المصادر والمراجع .
رابعاً : محتـــــوى البحـث .

* * *